بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة

إعداد

محمد صادق ابراهيم خليفة

إشراف

الدكتور نادر مريان

كانون أول ١٩٩٦م

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

قسم الاقتصاد

الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة

إعداد

محمد صادق ابراهيم خليفة

بكالوريوس إدارة أعمال/ جامعة مؤتة (١٩٩٤)

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في جامعة اليرموك/ قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

الدكتور نادر مريان ..... رئيساً

الأستاذ الدكتور حسين طلافحة ..... عضواً

الدكتور صالح الخصاونة ..... عضواً

كانون أول ١٩٩٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى النورين اللذين أنارا دربي بحبهما وعطفهما

إلى الجذرين الضاربين في أعماق الظلام لتبقى الغصون الغضة شامخة

إلى من سابقى مقصرا مهما قدمتُ إليهما

إلى والدي الحبيبين

أهدي ثمار جهدي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، الحمد لله على أن هيأ لي الظروف لإكمال دراستي العليا، وعلى أن سهل لي طرق العلم، راجياً العلي القدير، أن أكون امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وقل رب زدني علماً﴾. طه: ١١٤.

ثم وإنني أتوجه بكل الشكر والعرفان إلى والديّ الفاضلين، على ما أمداني به من الدعم المادي، والدعم المعنوي، بالرضا، والدعاء. وعلى ما تحملاه من مشاق لتوفير الظروف الملائمة لإكمال دراستي الجامعية. وعلى تحملهما مشقة بعدي عنهما طيلة فترة دراستي الجامعية. وإنني أدعو العلي القدير أن يكتب لهما ذلك في ميزان حسناتهما. وأن أكون قادراً على شكرهما ﴿ أن اشكر لي ولوالديك إلي المصير﴾. لقمان: ١٤.

وبعد أن آلت هذه الرسالة إلى الانتهاء، فإنني وبكل الفخر والاعتزاز أتقدم بجل الشكر والتقدير، وعظيم الامتنان والعرفان، من أستاذي الفاضل الدكتور نادر مربان، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى اهتمامه بي، وعلى ما بذله من جهد، وما أبداه من ملاحظات، وتوجيهات، وإرشادات، أسهمت إسهاماً كبيراً في إخراج هذه الرسالة بأحلى صورها.

وأتقدم بعظيم الشكر والتقدير من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حسين طلافحة، لتشجيعه لي على المضي في هذا الموضوع، وعلى ما أبداه لي من النصح، والاهتمام، مما كان له أثراً كبيراً في إثراء هذه الرسالة. إضافة لتفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمله أعباء قرائتها، وإبراز ملاحظاته عليها. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان من أستاذي الفاضل الدكتور صالح الخصاونة، لتفضله بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمله مشقة السفر للحضور إلى إربد. داعياً العلي القدير أن يجزي عني اللجنة الفاضلة خير الجزاء وان يبارك لأساتذتي الأفاضل في جهودهم.

والشكر والتقدير موصول إلى كل اساتذتي وخاصة الدكتور رياض المومني، والدكتور أحمد الخطيب، والدكتور سعيد الخطيب، والدكتور نزار الربيعي، إضافة إلى أستاذيّ الفاضلين الدكتور نادر مربان، والأستاذ الدكتور حسين طلافحة، حيث كانوا القدوة والمثال لي في التدريس وتلقي العلم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسدي جزيل الشكر والعرفان إلى الأخوين الفاضلين الدكتور محمود الجعفري، والدكتور ناصر الدين الشاعر، لتحملهما عناء إرسال بعض الأبحاث والكتب من الضفة الغربية، فيما يتصل بموضوع هذه الرسالة.

وأتقدم أيضاً بجزيل الشكر والامتنان إلى الصديقين العزيزين: نصر الله الشاعر، وياسين ابو الهيجاء، لتحملهما عناء تصحيح ما وقعت به من الأخطاء الإملائية والنحوية. كما وأجزل الشكر والتقدير إلى الأخ عبد الكريم دراغمة، والأخت سيما حسن، على مساعدتهم لي في ترجمة بعض الأبحاث الانجليزية.

وأسدي جزيل الشكر والتقدير إلى الأخوة: احمد الحاج، وعودة عبد الله، ومحمود المدهون، وعبد الله خضر، وكمال بدرساوي، ونسيم الرحاحلة، وسليمان الرفاعي، وقدري مسعود، وطالب الصوافي، على ارشادهم لي على بعض الكتب والأبحاث.

وبكل الاعتزاز اتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى زملائي واصدقائي الأفاضل وخاصة: ايهاب مقابلة، وعماد شناعة، وحسن صياحين، ومروان الرفاعي، ومحمد صباحين، وراتب ابو شريعة، وامجد لطايفة، ورائد خصاونة، ومحمد ضيف الله، وعبد الله العرضي، ونجيب بلعيد، ومحمد رفيق.

ويسعدني في النهاية أن اتقدم بعظيم الشكر والتقدير إلى الأخوين العاملين في مكتبة دائرة الشؤون الفلسطينية، الأخ محمد المشايخ، والأخ حسن احمد، لحسن تعاونهما معي، ومساعدتي على الاستفادة من المكتبة. كما وأجزل الشكر والتقدير إلى اسرة مؤسسة نافذة: الأخ أحمد العمري، والأختين فاطمة الرواشدة وهدى الضميري، على ما بذلوه من جهد في طباعة هذه الرسالة.

الباحث

محمد صادق ابراهيم خليفة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة

إعداد: محمد صادق ابراهيم خليفة

ملخص

استعرضت هذه الدراسة التطور التاريخي للعمالة الفلسطينية، بدءاً من أواخر العهد العثماني، وحتى عملية السلام الحالية، وتبين أن العمالة الفلسطينية عانت مشكلة التمييز مع العمالة اليهودية منذ بداية هذا القرن، وحتى الآن. كما توصلت الدراسة إلى أن حجم العمالة الفلسطينية يتسم بالتذبذب، الناجم عن الهجرة الخارجية، وعن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. كما تبين أن مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة في تراجع مستمر. أما قطاع الصناعة فتتسم مساهمته بالثبات، في حين أن مساهمة قطاع الإنشاءات في تزايد مستمر أما قطاع الخدمات فيستحوذ على نصف العمالة الفلسطينية.

عند البحث عن مسببات التدفق الكبير للعمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، تبين أن فارق الأجور بين الأراضي المحتلة وإسرائيل، والبطالة في الأراضي المحتلة، هما السببان الرئيسان لذلك التدفق. كما تبين أن ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل أقل ما يقال فيها أنها سيئة، إذ تعاني الاستغلال من قبل أصحاب العمل اليهود، ومن إجراءات السلطات الإسرائيلية ضدها. يضاف إلى ذلك أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من العمال الفلسطينيين، لتركزهم في أعمال لا يقبل بها اليهود، ولحجم الاقتطاعات من أجورهم العائد للخزينة الإسرائيلية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يتعلق بالطلب على العمالة في الأراضي المحتلة تبين أن مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي ذات دلالة إحصائية مقبولة فقط في قطاعي الصناعة والإنشاءات. ولم تكن ذات دلالة إحصائية مقبولة في قطاعي الزراعة والخدمات. أما تأثير الطلب على العمالة في الفترة السابقة فقد كان إيجابياً وذا دلالة إحصائية في جميع القطاعات الاقتصادية. أما نسبة الأجر إلى سعر رأس المال فكانت ذات دلالة إحصائية وأثر ايجابي في قطاعي الإنشاءات والزراعة فقط.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة تبادلية بين العمل ورأس المال في قطاع الزراعة، وإلى استقلالية العمل عن رأس المال في قطاعات الصناعة والإنشاءات والخدمات.

وتبين أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي كان إيجابياً وذا دلالة إحصائية وأثر إيجابي في الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل. أما أجور العمال الفلسطينيون في إسرائيل فلم تكن ذات دلالة إحصائية في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، في حين أن أثرها كان سلبياً وذا دلالة إحصائية في الاقتصاد الإسرائيلي. أما سعر رأس المال فكان أثره سلبياً وذا دلالة إحصائية في الاقتصاد والإنشاءات في إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٣-١ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ٤٧
٢-١-٣-٢ آثار المستوطنات على العمالة الفلسطينية ٥١
٢-١-٣-٣ اتساع العمل المأجور ٥٤
٢-١-٣-٤ هجرة أو (تهجير) العمالة الفلسطينية إلى الخارج ٥٥
٢-١-٤ العمالة الفلسطينية في الانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٣) ٥٩
٢-١-٤-١ مشاركة العمالة الفلسطينية في الانتفاضة، وآثار تلك المشاركة ٦٠
٢-٢ خصائص العمالة الفسطينية ٦٣
٢-٣ التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ٧٠
٢-٤ التوزيع التعليمي للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ٧٣
٢-٥ التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ٧٥
٢-٥-١ العمالة الفلسطينية العاملة في فروع الإنتاج السلعي في الأراضي المحتلة ٧٦
٢-٥-١-١ العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي ٧٩
٢-٥-١-٢ العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي ٨٥
٢-٥-١-٣ العمالة الفلسطينية في قطاع الانشاءات ٩٣
٢-٥-٢-١ العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات ٩٦
٢-٥-٢-٢ العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات في الأراضي المحتلة ٩٧
- هوامش الفصل الثاني ١٠٠

الفصل الثالث

انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وآثاره على الاقتصادَين الإسرائيلي والفلسطيني:

٣-١ اختلاف وجهات النظر حول انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل ١١٥
٣-٢ خصائص العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل ١١٧
٣-٣ حجم العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل، وأهميتها ١٢١
٣-٤ التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل ١٢٥
٣-٥ طرق التحاق العمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل ١٢٦
٣-٦ ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل ١٢٨

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٧ الآثار الاقتصادية لانتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي ١٣٤
٣-٨-١ المسوغات الفلسطينية انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل ١٣٧
٣-٨-٢ آثار انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني ١٤٤
٣-٩ العمالة الفلسطينية في مرحلة السلام ١٤٦
٣-٩-١ الإجراءات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية ١٥٢
- هوامش الفصل الثالث ١٥٧

الفصل الرابع
الإطار النظري ودوال الانحدار

٤-١ الطلب على العمل ١٦٢
٤-٢ مرونات الإحلال ١٧٠
٤-٣-١ تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة على المستوى القطاعي ١٧١
٤-٣-٢ تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال في الأراضي المحتلة حسب القطاعات الاقتصادية ١٧٦
٤-٣ تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل ١٧٩
- هوامش الفصل الرابع ١٨٤

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج ١٨٧
٥-٢ التوصيات ١٩٢
الملاحق ١٩٤
المراجع ٢٢٥
الملخص بالانجليزية ٢٤٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول		الصفحة
(١)	دراسات الطلب على العمل في سوق العمل الأردني والنتائج التي توصلت إليها	١٤
(٢)	العمالة الزراعية حسب الدين والجنس في عام ١٩٣١	٢٩
(٣)	عدد العمال، ورأس المال المستثمر، والأجور في الصناعة في العامين ١٩٣٩، ١٩٤٢	٣٢
(٤)	الأجور اليومية في بعض الصناعات في الفترة (١٩٣٩-١٩٤٢)	٣٤
(٥)	التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٥٠-١٩٦٧)	٤١
(٦)	صافي حركة الهجرة في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٦٧-١٩٩٤)	٥٧
(٧)	التوزيع النسبي للمعتقلين، والمعتقلين الاداريين، والشهداء خلال عام الانتفاضة الأول حسب المهنة	٦٢
(٨)	القوة البشرية، وقوة العمل، ومعدل مشاركة الذكور والإناث في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٦٥
(٩)	معدلات المساهمة حسب فئات العمر للذكور في العمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٦٨
(١٠)	توزيع العمالة الفلسطينية حسب حالة العمل في سنوات مختارة	٦٩
(١١)	التوزيع الجغرافي للعمالة الفلسطينية (عينة عشوائية) عام ١٩٨٥	٧٠
(١٢)	التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في سنوات مختارة	٧٢
(١٣)	التوزيع التعليمي للعمالة الفلسطينية (عينة عشوائية) عام ١٩٨٥	٧٤
(١٤)	التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٧٧
(١٥)	متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية في الأراضي المحتلة، وإسرائيل، في الفترة (١٩٧١-١٩٩٣)	٧٨
(١٦)	بعض خصائص العاملين الزراعيين (عينة عشوائية) عام ١٩٩٣	٨٠
(١٧)	التوزيع التعليمي للعمالة الصناعية في الضفة الغربية (عينة عشوائية)	٨٥
(١٨)	التوزيع المهني للعاملين في الصناعة في الضفة الغربية (عينة عشوائية) عام ١٩٩٢	٨٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٩) متوسط نسبة العمال في فروع الصناعة الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٧) ٨٧
(٢٠) توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب حجم طاقتها العمالية في عام ١٩٧٨ ٨٨
(٢١) خصائص العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل حسب مكان إقامة العامل (عينة عشوائية) عام ١٩٨٤ ١١٩
(٢٢) التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل، ونسبتها من العمالة الفلسطينية الكلية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ١٢٣
(٢٣) نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل من العمالة اليهودية في سنوات مختارة ١٢٤
(٢٤) بعض ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب مكان إقامة العامل (عينة عشوائية) عام ١٩٨٤ ١٣١
(٢٥) الفوائد التي جنتها إسرائيل من بعض الفروع الاقتصادية من الأراضي المحتلة، في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)، وفي العام ١٩٨٦ ١٣٦
(٢٦) أسباب العمل في إسرائيل حسب مكان إقامة العامل (عينة عشوائية) عام ١٩٨٤ ١٣٨
(٢٧) البطالة في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ١٣٩
(٢٨) نسبة البطالة في كل من الأردن وإسرائيل في سنوات مختارة ١٣٩
(٢٩) معدل البطالة حسب المنطقة في الأراضي المحتلة (عينة عشوائية) عام ١٩٩٣ ١٤٠
(٣٠) العمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب طريقة حساب الأجر (عينة عشوائية) عام ١٩٨٤ ١٤٢
(٣١) نسبة أجر العامل الفلسطيني إلى أجر العامل الإسرائيلي في سنوات مختارة ١٤٢
(٣٢) نسبة عوائد العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي المحتلة في سنوات مختارة ١٤٥
(٣٣) دالة الطلب على العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ١٧٣
(٣٤) الإحلال في القطاعات الاقتصادية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ١٧٧
(٣٥) دالة الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ١٨١

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق		الصفحة
(١)	دراسات مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور في الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٥
(٢)	دراسات مرونة الطلب على العمل بالنسبة للإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٦
(٣)	دراسات الطلب على العمل في الدول المتقدمة	١٩٧
(٤)	صادرات الأراضي المحتلة، وارداتها، وميزانها التجاري مع إسرائيل في سنوات مختارة	١٩٨
(٥)	المستوطنات الإسرائيلية القائمة بحسب سنة الإنشاء، والمساحة المصادرة، في الضفة الغربية (باستثناء القدس) في الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧) والمستوطنات المخططة لعام ٢٠١٠	١٩٩
(٦)	حوالات العاملين في الخارج إلى الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٦٨-١٩٩٥)	٢٠٠
(٧)	التوزيع القطاعي الكلي للعمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٢٠١
(٨)	التوزيع القطاعي للمستخدمين (Employees) في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٢٠٢
(٩)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٢٠٣
(١٠)	متوسط إنتاجية العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٢٠٤
(١١)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استيعاب العمالة، في كل من الأردن، وإسرائيل، وسوريا، ومصر في سنوات مختلفة	٢٠٥
(١٢)	التوزيع القطاعي للمستخدمين (Employees) من الأراضي المحتلة في إسرائيل، ونسبتهم من العمالة الفلسطينية في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)	٢٠٦
(١٣)	التوزيع القطاعي للعمالة اليهودية في إسرائيل في سنوات مختارة	٢٠٧
(١٤)	التوفير السنوي في إسرائيل من فارق أجور عمال الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)	٢٠٨
(١٥)	مستحقات عمال الأراضي المحتلة لدى صندوق التأمين الوطني لإسرائيل في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)	٢٠٩

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٦) معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة
في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٠
(١٧) معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١١
(١٨) نسبة معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة
إلى معدل أجره في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٢
(١٩) سعر الفائدة ومعدل التضخم في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٣
(٢٠) نسبة الأجر إلى سعر رأس المال في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٤
(٢١) رأس المال الإجمالي والصافي في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٥
(٢٢) تقدير رأس المال في الأراضي المحتلة قطاعياً في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٦
(٢٣) نسبة العمل إلى رأس المال في الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية في
الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٧
(٢٤) الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي
في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٨
(٢٥) معدل سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي
في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣) ٢١٩
(٢٦) النصوص المتعلقة بالعمل في الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي
الموقع في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩ ٢٢٠

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

- أهمية الدراسة.
- هدف الدراسة.
- الإطار النظري.
- مصادر البيانات.
- تسلسل الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعد دراسات العمل من الدراسات الهامة في الاقتصاد، وخاصة بالنسبة للأراضي المحتلة *، وذلك نظراً لما للعمالة الفلسطينية من دور اجتماعي اقتصادي سياسي على مستوى الأراضي المحتلة وخاصة في السنوات التسع الأخيرة (١٩٨٧-١٩٩٦)، إذ إن أهميتها تتعدى الدور التقليدي للعمالة في الاقتصاد؛ أي القيام بدور عنصر الإنتاج فقط. إضافة إلى ذلك تواجه العمالة الفلسطينية، كثيراً من المشكلات والتي من أهمها: الممارسات السلبية الإسرائيلية تجاهها، من حيث استغلالها بالأجور، وساعات العمل، إضافة إلى المقتطعات من أجورها. ومشكلة البطالة، ومشكلات انتقال حوالي ثلثها إلى إسرائيل.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية هذه الدراسة من أهمية العمالة الفلسطينية نفسها، فهذه العمالة، ومنذ عهد الاستعمار البريطاني وحتى أيامنا هذه، وهي تواجه مشكلات التمييز العنصري والحقوقي مع العمالة اليهودية، التي بدأت بالتدفق إلى فلسطين في العشرينات من هذا القرن. كما تواجه العمالة الفلسطينية مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة، وهذه المشكلة آخذة بالتزايد والاستفحال بمرور الأيام.

إضافة إلى ذلك فقد عملت الحركة الصهيونية والتي نشطت في أواخر العهد العثماني، على جذب العمال اليهود، والرأسماليين اليهود، إلى فلسطين، محاولةً إقامة البنية الاقتصادية للدولة اليهودية. وهذه الحركة بعملها ذلك لم تتوانى عن استغلال العمالة الفلسطينية، وهضم حقوقها العملية والنقابية، إضافة إلى تصميم الحركة الصهيونية وعملها المستمر على تطبيق شعاراتها الثلاثة: العمل العبري، وغزو الأرض، والسوق اليهودية.

* يقصد بالأراضي المحتلة (أو المناطق المحتلة) الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يأتي لفظ المناطق فقط للدلالة على الأراضي المحتلة، وقد يستخدم لفظ الضفة وغزة أو الضفة والقطاع بدلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة وأصبح يطلق على الأراضي المحتلة أو الضفة وغزة لفظ مناطق الحكم الذاتي بعد بدء عملية السلام بتوقيع اتفاق اوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومنذ قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، ومنذ احتلالها الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧، وهي تحاول إلحاق الأضرار بفلسطين ليس السياسية فحسب، وإنما الاقتصادية أيضاً، إذ كانت العمالة الفلسطينية أحد وسائل دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي؛ وذلك من خلال السماح للعمالة الفلسطينية بالانتقال إلى إسرائيل للعمل فيها، إذ إن حوالي ثلث العمالة الفلسطينية تنتقل إلى إسرائيل. وهدفت إسرائيل من السماح للعمال الفلسطينيين للعمل فيها إلى اجتثاث المواطن الفلسطيني من أرضه ووطنه، وتحويله من العمل في الزراعة والصناعة في الأراضي المحتلة، إلى العمل في إسرائيل.

إضافة إلى ذلك تحاول إسرائيل استغلال العمالة الفلسطينية بأقصى درجة، سواء من حيث الأجور، أو من حيث ساعات العمل، أو المعاملة السيئة معهم. مع الأخذ بعين الاعتبار أن سماح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالعمل فيها نابع من الحاجة الإسرائيلة لهم، إذ يتركزون في أدنى السلم المهني، وفي أعمال لا يقبل بها اليهود.

ولذلك لا بد من معالجة مشكلة البطالة في الأراضي المحتلة، والانتقال الكبير للعمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، في الأمد القصير. من خلال زيادة الطلب على العمالة في الأراضي المحتلة، ومحاولة الاعتماد على الاقتصاد الفلسطيني في تشغيلها. وخفض الطلب على تلك العمالة في إسرائيل. وذلك لأن سياسات تحديد العرض أقل ما يقال عنها إن نتائجها تظهر دائماً في الأجل الطويل، وقد لا تكون مجدية إذا ما صاحب انخفاض العرض من القوى العاملة انخفاض في الطلب عليها[١].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال قطاعياً، مما يفيد في وضع سياسات اقتصادية مناسبة للقطاعات الاقتصادية من شأنها أن تزيد معدلات التشغيل، وتدعم عملية التنمية.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الطلب على العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، لتحديد العوامل المؤثرة على هذا الطلب وكيفية التأثير على هذه العوامل للحد من آثارها السلبية؛ وذلك من خلال السياسات الاقتصادية الهادفة إلى زيادة فرص العمل في الأراضي المحتلة، في مختلف الأنشطة الاقتصادية. كما تحاول هذه الدراسة تحليل الطلب على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على هذا الطلب، وكيفية التأثير على هذه العوامل للحد من آثارها السلبية وكذلك محاولة التوصل إلى سياسة أو سياسات لخفض انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

وتهدف هذه الدراسة إلى إثبات أن إسرائيل سعت إلى اقتلاع الإنسان الفلسطيني من أرضه ووطنه، وإبعاده عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وهي الزراعة والصناعة؛ وذلك حتى لا تتم تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وحتى تستطيع إسرائيل إفراغ الأراضي المحتلة من سكانها من خلال تشجيعها للهجرة الخارجية، وسماحها للعمال الفلسطينيين بالانتقال إليها. ويمكن توضيح هدف هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً- إلقاء الضوء على تطور العمالة الفلسطينية، وعلى خصائصها، وعلى توزيعها القطاعي في الأراضي المحتلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- تحليل عوامل انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وذلك من خلال دراسة البطالة في الأراضي المحتلة، والظروف التي ساهمت في زيادة هذا الانتقال، كذلك تناول الأسباب الإسرائيلية لزيادة الطلب على تلك العمالة، ومحاولة تحليل آثار الانتقال على كل من الاقتصاد الفلسطيني، والاقتصاد الإسرائيلي، وكذلك التعرف على ظروف العمالة الفلسطينية في مرحلة السلام.

ثالثاً- تحليل الطلب على العمالة في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال تقدير دالة الطلب على العمالة على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى المستوى القطاعي لمعرفة المؤثرات على هذا الطلب، ومحاولة الحد من المؤثرات السلبية لزيادة الطلب على العمل، والحد من البطالة، في الأراضي المحتلة.

رابعاً- تحليل الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وذلك من خلال تقدير دالة الطلب على تلك العمالة على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي ككل وكذلك على مستوى قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، لمعرفة المؤثرات على هذا الطلب ومحاولة الحد من المؤثرات السلبية، وخفض الانتقال الكبير للعمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

خامساً- تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال، في الأراضي المحتلة، وذلك لوضع السياسات الاقتصادية المناسبة، والتي من شأنها النهوض باقتصاد الأراضي المحتلة بقطاعاته المختلفة، وزيادة معدلات التشغيل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري:

الطلب على العمالة ومرونات الاحلال:

يوصف الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية، بأنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات، فالطلب على العمل مشتق وليس نهائياً، وذلك لأن الطلب على العمل من قبل المنتجين ينشأ بسبب الطلب على المنتجات، فطلب المستهلك على السلع والخدمات يعتبر نهائياً، لأن المستهلك يهدف الى إشباع حاجاته ورغباته، أما طلب المنتجين على العمل فلا يهدفون منه إشباع حاجاتهم الخاصة، وإنما إنتاج السلع والخدمات لبيعها إلى المستهلكين لتحقيق الأرباح أو خفض التكاليف. وبالتالي فإن الطلب على العمل يتم اشتقاقه من عملية تعظيم الأرباح (Profit Maximization) أو تخفيض التكاليف (Cost Minimization).

وبناء على افتراض تعظيم الأرباح فإن العمالة تعتمد على التكنولوجيا التي تحدد الإنتاجية الحدية (Marginal Productivity) للعامل، وعلى سوق المنتجات والذي يحدد سعر السلعة (Price of Product)، وعلى سوق العمل الذي يحدد معدل الأجر (Wage rate)[٢].

وعليه فإن الطلب على العمالة (Ld) يعتمد على حجم الإنتاج (Q) وعلى الأجور الحقيقية (WR)، وعلى أسعار رأس المال (PC) كما في المعادلة التالية:

$$Ld = Ld(WR, PC, Q) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

ومن المتوقع كما أشارت النظرية الاقتصادية، أن تؤثر الأجور سلبياً على الطلب على العمالة، ويؤثر حجم الإنتاج إيجابياً عليه، أما سعر رأس المال فقد يؤثر إيجابياً أو سلبياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تقوم الدراسات التطبيقية بشكل عام، على تقدير دالة الطلب على العمالة على الشكل التالي[٣]:

$$Ld= Ld (W, Q, Ld\text{-}1) \quad \ldots\ldots \quad (2)$$

حيث (Ld-1) الكمية المطلوبة من العمال في الفترة السابقة.

وتتعدى دراسات الطلب على القوى العاملة إلى محاولة تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال وذلك بتقدير العلاقة التالية[٤].

$$Ln\frac{L}{K}= B + dLn\frac{W}{r} \quad \ldots\ldots \quad (3)$$

حيث

$\frac{L}{K}$: نسبة العمل الى رأس المال.

$\frac{W}{r}$: نسبة الأجور إلى أسعار رأس المال.

d: مرونة الإحلال.

B: ثابت

إن اشارة مرونة الإحلال (d) توضح العلاقة بين عوامل الإنتاج، حيث تدل الإشارة السالبة على العلاقة التبادلية بين العمل ورأس المال، في حين تدل الإشارة الموجبة على العلاقة التكاملية، بينهما.

مصادر البيانات:

هناك بعض المصادر التي تحتوي على بيانات فلسطينية مثل: المجموعة الإحصائية الفلسطينية -مكتب الإحصاء المركزي في دمشق، والإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية- رام الله/ الضفة الغربية، ونشرات مركز الدراسات الريفية -جامعة النجاح الوطنية نابلس/ الضفة الغربية، والتقرير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي العربي الموحد- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية/ تونس، وغيرها من المصادر.

إلا أن تلك المصادر -وحسب اطلاع الباحث- تعتمد على الإحصاءات الإسرائيلية، وخاصة البيانات المتعلقة بالعمالة الفلسطينية.

والإحصاءات الإسرائيلية مثار جدل بين الباحثين: فمثلاً يرى أبو الرب[٥] أن "الإحصاءات الإسرائيلية معروفة بدقتها المفصلة، وبتوفر بياناتها عن كثير من المواضيع أكثر مما توفره الإحصاءات العربية من معلومات مفصلة ودقيقة.". بينما يرى بنفنستي[٦] أن "الإحصائيات الوطنية التي قام المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء بنشرها، ما هي إلا أداة للإعلام عن النشاط الاقتصادي، في القطاع الفلسطيني من الأراضي المحتلة. لهذا فإن الإحصائيات المنشورة تعد إحصائيات تقريبية تظهر اتجاهات عامة بدلاً من أن تكون مؤشرات اقتصادية نافعة". ويرى عاروري[٧] "بأن غالبية الإحصائيات الخاصة بالضفة والقطاع هي تقريبية وتحدد الاتجاهات العامة فقط، وبالتالي لا يمكن اعتمادها كمؤشرات اقتصادية دقيقة، وخاصة في تلك الجوانب المرتبطة بتداخل السوق الاقتصادي بين المناطق المحتلة وإسرائيل، بالإضافة إلى عدم موضوعيتها الفاضحة في بعض الأحيان".

يضاف إلى ذلك، أن الإحصاءات الإسرائيلية تستبعد القدس من إحصاءات الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت تُعِد شمال سيناء جزءاً من قطاع غزة حتى عام ١٩٧٩.

على كل حال ورغم ما يثار حول الإحصاءات الإسرائيلية، فإن الباحث سيعتمد عليها بشكل رئيس في هذه الرسالة، وذلك نظراً لعدم إمكانية جمع بيانات أولية عن العمالة الفلسطينية، ولعدم توفر المصادر الفلسطينية أو

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

العربية التي تفي بالغرض. مع الأخذ بعين الاعتبار أن البيانات في هذه الرسالة هي حتى عام ١٩٩٣ فقط.

ويعود سبب انتهاء البيانات لعام ١٩٩٣ إلى أن مركز الإحصاء الإسرائيلي قد توقف عن جمع البيانات المتعلقة بالعمال الفلسطينيين وأجورهم منذ نيسان ١٩٩٤ بالنسبة لقطاع غزة، وهو تاريخ دخول السلطة الفلسطينية إليها. أما بالنسبة للضفة الغربية فإن البيانات التي يوردها مركز الإحصاء الإسرائيلي بعد نيسان ١٩٩٤ فإنها تستثني منطقة أريحا.[٨]

تسلسل الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مقدمة وخمسة فصول. حيث تتناول المقدمة: هدف الدراسة، وأهميتها، وتسلسلها، والإشارة إلى الإطار النظري.

أما الفصل الأول فيستعرض الدراسات السابقة للطلب على العمل، وأبرز النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات. ويتناول الفصل الثاني الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الفلسطينية، ويبين خصائصها، وكذلك توزيعها القطاعي والمهني والتعليمي.

ويتعرض الفصل الثالث إلى أسباب وآثار انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، وظروف العمالة الفلسطينية في مرحلة السلام. ويركز الفصل الرابع على الإطار النظري للطلب على العمل ومرونات الإحلال، ويبين معادلات الإنحدار التي قدرها الباحث، ونتائج تقدير تلك المعادلات.

وتختتم الدراسة بالفصل الخامس الذي يبين أبرز نتائج الدراسة، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش المقدمة

١- حسين طلافحة، الطلب على القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، عدد ٤، ١٩٩٠، ص٣٦.

2- John Addion and W. Stanely Seibert, The Market for Labor: An Analytical treatment, California, Good Year Publishing Company, 1979, P. 35.

3- Danile Hamermesh, Econometric Studies of Labor Demand and their Application, The Policy Analysis, Journal Of Human Resources, Vol. XI, No. 4, P. 509.

4- Ibid, P. 510.

٥- سمير أبو الرب، الفلسطينيون -تحليل إحصائي (٢) فلسطينيو الضفة والقطاع، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٥، شباط ١٩٨١، ص ٧٤.

٦- ميرون بنفنستي، التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية، عن عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، صامد الاقتصادي ، المجلد الثامن، السنة الثامنة، عدد ٦٣-٦٤، أيلول- تشرين أول- تشرين ثاني -كانون أول ١٩٨٦، ص ٢٥٧.

٧- تيسير عاروري، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي ، السنة الثانية عشرة، عدد ٧٩، كانون ثاني- شباط -آذار ١٩٩٠، ص ١٣٠.

8- Central Bureau of Statistics (C.B.S.), Statistical Abstract Of Israel (S.A.I.), Jerusalem, No. 1. 46, 1995, P. 105.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

١-١ الدراسات السابقة للطلب على العمل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت كثير من الدراسات بدراسة الطلب على العمل في بلدان مختلفة، أما ما يتعلق بدراسة الطلب على العمل في الأراضي المحتلة فإنه وحسب إطلاع الباحث فإن هناك دراستين تطرقتا للطلب على العمل في الأراضي المحتلة، دون أن تركزا عليه، وعلى محدداته، وهاتين الدراستين هما دراسة Angrist [1]، ودراسة خليل[2].

فقد قام Angrist بدراسة الطلب على العمالة الفلسطينية، حيث ناقش هذا الطلب من ناحية نظرية، وبين أثر تغيب العمال الفلسطينيون على الأجور، أيام الإضراب، وأيام حظر التجول، كما قام بتقدير دالة لـ Demand Shocks[3]، وركز فيها على الأجور المدفوعة للعمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وخاصة في مرحلة الثمانينات، وفي مرحلة الانتفاضة (إذ أن تلك الأجور كانت منخفضة في بداية الثمانينات، وارتفعت بشكل حاد في نهاية الثمانينات).

واستنتجت تلك الدراسة أن التغيرات في فرق الأجور بين إسرائيل والأراضي المحتلة، تعتمد على دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، أو عدمه. كما بينت الدراسة أن التغيرات الحالية في أجور العمال الفلسطينيين يمكن تفسيرها من خلال التحركات على منحنى الطلب الإسرائيلي للعمال المهاجرين.

أما خليل فقد ركز في دراسته، على تفسير أسباب تدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، بالاعتماد على فرق أجور العمال الفلسطينيين بين الأراضي المحتلة، وإسرائيل. كما قام باحتساب الأجر المتوقع في الأراضي المحتلة، وفي إسرائيل، مع أخذه بعين الاعتبار معدلات البطالة. أما ما يتعلق بالطلب على العمالة فقد قام بتقدير دالتين للطلب على العمل (لكل من الضفة وغزة على حدة): أحدهما في الأجل القصير وهي:

$$L = AK^{\alpha}\left(\frac{w}{p}\right)^{b}$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأخرى في الأجل الطويل:

$$\text{Log } L = A + b1 \text{ Log } Q + b2 \text{ Log } \left(\frac{w}{r}\right) w$$

ومن أهم النتائج التي توصل إليها خليل: أن فارق الأجور وحده لم يكن كافياً لتفسير استمرار تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل (إذ إن معدلات الأجور في الأراضي المحتلة، قد فاقت مثيلاتها في إسرائيل في السنوات ١٩٨٤ و١٩٨٥)، ولذلك فقد اعتمد خليل على حساب الأجر المتوقع في الاقتصاد الفلسطيني والأجر المتوقع في الاقتصاد الإسرائيلي، وقام بمقارنة كل منهما مع أخذه بعين الاعتبار معدلات البطالة. وخلص إلى أن عدم توفر فرص العمل في الأراضي المحتلة كان هو الدافع الرئيسي للعمل في إسرائيل.

أما فيما يتعلق بالطلب على العمل فقد توصل خليل من تقدير دالة الطلب على العمل في الأجل القصير، إلى أن هناك علاقة سلبية بين الأجور الحقيقية والطلب على العمل، وعلاقة إيجابية بين رأس المال والطلب على العمل.

أما في الأجل الطويل، فقد كانت نسبة الأجور إلى عائد رأس المال ذات علاقة سلبية مع الطلب على العمل، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت علاقته إيجابية مع الطلب على العمل.

تجدر الإشارة إلى أن هناك أربع دراسات[٤] قامت بتقدير دالة الطلب على العمل في سوق العمل الأردني، وبالنظر إلى الجدول (١)، وبالإطلاع على هذه الدراسات، تتضح الأمور التالية:

١- جميع هذه الدراسات باستثناء دراسة الصمادي، قامت بتقدير دالة الطلب على العمل خلال فترة زمنية طويلة، حيث استخدمت بيانات سلسلة زمنية لحوالي ١٩ عاماً، أما دراسة الصمادي فقد استخدمت فترة زمنية قصيرة (سبع سنوات فقط).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١)

دراسات الطلب على العمل في سوق العمل الأردني، والنتائج التي توصلت إليها

الباحث/ السنة	فترة الدراسة	القطاع الاقتصادي	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة				
				IWR	RGDP	OS	LDt-1	W/r
الصمادي/ ١٩٨٧	١٩٧٩-١٩٨٥	الاقتصاد ككل	LD	-٠,١٢٣ (٢,٤٢)**	٠,٠٣٤ (٢,٧٥٤)**	٠,٩٥٩ (٤٣,٢٣٥)*	–	–
طلافحة/ ١٩٩٠	١٩٧٣-١٩٨٦	الاقتصاد ككل	L/K,LD	-٠,١٠٦ (-٠,٥١٥)	٠,٤٣١ (٢,٤١٤)**	-٠,٢٩٨ (-١,٩٧١)**	٠,٠٦٢ (٠,٢٠٩)	٠,٢٨٣ (٦,١٧٧)**
		قطاع الزراعة	L/K,LD	٠,١٢٠ (٠,٠٢٥-)	٠,٢٢٣ (٠,٤٣١)	-٠,١٥٥ (-٠,٦١١)	٠,١٢٧ (٠,٤٢٦)	٠,٣٨٣ (٢,٢٩-)**
		قطاع الصناعة	L/K,LD	-٠,٨٣ (٠,٤٢٨)	٠,٤٤١ (١,٩٦٥)**	-٠,١٢٨ (٢,١٩٠)**	٠,٨٢١ (٧,٤٨٤)**	٠,٢٩٢ (٤,٣٤٧)**
		قطاع الإنشاءات	L/K,LD	-٠,٢٤٩ (٣,٠)**	٠,٠٣٧ (٠,١٨١)	٠,٣٦٦ (٣,٣٦١)**	٠,٣٤٢ (٥,٨٢٥)**	٠,١٧٥ (١,٣٤٠)***
		قطاع الخدمات	L/K,LD	-٠,٤٧٢ (٢,٠٥٠)**	١,١٤٠ (٢,٥٨٦)**	-١,٩٠١ (٢,١٧٦)**	٠,٣٣٢ (١,٢٩٧)	٠,٢٠٣ (١,٢٥٩)
زريقات/١٩٩٢	١٩٧٠-١٩٨٩	الاقتصاد ككل	L/K,LD	-٠,٣٠٩ (١,٨٢)**	٠,٠٩١ (١,٥٧١)***	-٠,٠٣٦ (١,٠٣٤)	٠,٦٧٨ (٢٠,٢٣١)*	-٠,٧١١ (٦,٤٨)*
		قطاع الزراعة	L/K,LD	-٠,١٠١ (١,٦٣٣)***	٠,٠٩٩ (٠,٥٦٢)	-٠,٠٧٣ (٠,٥١٠)	٠,٤٤٥ (٢,١٥٥)*	-٠,٧٣٥ (٧,٣٣)*
		قطاع الصناعة	L/K,LD	-٠,٠٨٧ (١,٣٠)***	٠,١٥٧ (١,٧٨٥)**	-٠,١١٧ (٣,٢٨)*	٠,٢٧٢ (٣,٤٩٥)*	-٠,٤٧٦ (٢,٨١)*
		قطاع الإنشاءات	L/K,LD	-٠,١٩٠ (١,٩٧٥)**	٠,١٠٢ (٠,١٤٢)	٠,٠٠٢ (٠,١٤٢)	(٠,٩٤٩)	-٠,١٠٤ (٨,٩٦١)*
		قطاع الخدمات	L/K,LD	-٠,٠٤١ (٠,٨٢٠)	٠,٠٥٦ (٠,٨٩٤)	٠,٠٢٣ (٠,٨٣٠)	٠,٩٣١ (١٩,١٣)*	-٠,٤٩٨ (٤,٣)*
الشرع وطلافحة وزريقات/١٩٩٤	١٩٧٠-١٩٨٩	الاقتصاد ككل	L/K,LD	-٠,٣٠٩ (١,٨٢)**	٠,٠٩١ (١,٥٧١)***	-٠,٠٣٦ (١,٠٣٤)	٠,٦٧٨ (٢٠,٢٣١)*	-٠,٧١١ (٦,٤٨)*
		قطاع الزراعة	L/K,LD	-٠,١٠١ (١,٦٣٣)***	٠,٠٩٩ (٠,٥٦٢)	-٠,٠٧٣ (٠,٥١٠)	٠,٤٤٥ (٢,١٥٥)*	-٠,٧٣٥ (٧,٣٣)*
		قطاع الصناعة	L/K,LD	-٠,٠٨٧ (١,٣٠)***	٠,١٥٧ (١,٧٨٥)**	-٠,١١٧ (٣,٢٨)*	٠,٢٧٢ (٣,٤٩٥)*	-٠,٤٧٦ (٢,٨١)*
		قطاع الإنشاءات	L/K,LD	-٠,١٩٠ (١,٩٧٥)**	٠,١٠٢ (٠,١٤٢)	٠,٠٠٢ (٠,١٤٢)	(٠,٩٤٩)	-٠,١٠٤ (٨,٩٦١)*
		قطاع الخدمات	L/K,LD	-٠,٠٤١ (٠,٨٢٠)	٠,٠٥٦ (٠,٨٩٤)	٠,٠٢٣ (٠,٨٣٠)	٠,٩٣١ (١٩,١٣)*	-٠,٤٩٨ (٤,٣)*

المصدر: إعداد الباحث من الدراسات المذكورة في الجدول.

ملاحظات:

- W/r متغير مستقل مؤثر على المتغير التابع L/K. وبقية المتغيرات المستقلة تؤثر على LD.
- الأرقام بين الأقواس هي نسبة t (t ratio)
- * ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪
- ** ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪
- *** ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- استخدمت جميع الدراسات الأجور الحقيقية كمتغير مستقل ومؤثر على الطلب على العمل، وأوضحت هذه الدراسات أن هناك أثراً سلبياً لهذا المتغير على الطلب على العمل.

وقد استخدمت دراسة الصمادي الرقم القياسي للرواتب والأجور الحقيقية. أما الدراسات الاخرى فقد استخدمت متوسط الإنفاق على العامل الواحد، وذلك بدلاً من الأجور نفسها.

٣- جميع الدراسات استخدمت الناتج الإجمالي الحقيقي، كمتغير مستقل، وتَبينَ أن أثره موجب على الطلب على العمل.

٤- لم تَستخدم دراسة الصمادي أسعار رأس المال كمتغير مستقل، أما الدرسات الأخرى، فاستخدمته كمتغير مستقل، واستعاضت عنه بالرقم القياسي لفائض التشغيل، وأوضحت دراسة طلافحة أن أثر هذا المتغير موجب للاقتصاد ككل، ولقطاع الإنشاءات، وسالب للقطاعات الاقتصادية الأخرى. أما دراستي زريقات، والشرع وآخرون فقد أوضحتا أن أثره سالب للاقتصاد ككل ولقطاعي الزراعة والصناعة، وموجب لقطاعي الخدمات والإنشاءات.

وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، والتي تبين أن أثر سعر رأس المال قد يكون موجباً او سالباً، تبعاً للعلاقة بين العمل ورأس المال.

٥- استخدمت جميع الدراسات الطلب على العمل في الفترة السابقة، كمتغير مستقل، وجميعها بينت أن أثره موجب على الطلب على العمل، سواء للاقتصاد ككل، أو للقطاعات الاقتصادية.

٦- استخدمت دراسة الصمادي دالة خطية لتقدير الطلب على العمل، أما الدراسات الثلاث الأخرى فاستخدمت دالة لوغارتمية.

٧- باستثناء دراسة الصمادي قامت الدراسات الثلاث الأخرى بتقدير مرونة الإحلال بين العل والعمل، وبين العمل ورأس المال. وقد أوضحت دراستا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زريقات، والشرع وآخرون بأن معامل مرونة الإحلال كان سالباً للاقتصاد ككل ولكافة القطاعات الاقتصادية، أي أن العلاقة تبادلية بين رأس المال والعمل.

أما دراسة طلافحة فبينت أن معامل مرونة الإحلال كان سالباً للاقتصاد ككل ولقطاع الزراعة، أي أن العلاقة بين رأس المال والعمل تبادلية في الاقتصاد ككل وفي قطاع الزراعة، أما في قطاعات الصناعة والإنشاءات والخدمات فقد كان معامل مرونة الإحلال فيها موجباً أي أن العلاقة بين رأس المال والعمل فيها تكاملية.

إضافة لتقدير مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال، فقد قامت دراستا زريقات، والشرع وآخرون بتقدير مرونة الإحلال بين العمل والعمل من حيث المستوى التعليمي، وأوضحتا بأن العلاقة تبادلية ما بين حملة الثانوية العامة فما دون وحملة شهادات دبلوم كليات المجتمع وبين حملة الشهادات الجامعية. وكانت العلاقة تكاملية ما بين حملة الشهادات الجامعية وحملة الثانوية العامة فما دون.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى في سوق العمل الأردني قامت بتقدير الطلب المستقبلي على العمل باستخدام بيانات ديمغرافية وجميع هذه الدراسات لم تأخذ الأجر بعين الاعتبار، علماً بأنه أهم متغير يؤثر على الطلب على العمل. ومن هذه الدراسات:

- قام أبده[٥] بتقدير الطلب على القوى العاملة في القطاع الحكومي الأردني للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٠) باستخدام معادلة الموازنة السكانية ($P_t = P_o + B - D$)

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبافتراض ثبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة توفر ٥٩٥٦٩ وظيفة خلال سنوات الدراسة، منها ١٢٧٨٣ وظيفة شاغرة.

- قام شموط[٦] بدراسة البطالة وعلاقتها بالعمالة الزراعية في الأردن، حيث تم تقدير عرض العمالة الزراعية والطلب عليها، ولكن باستخدام دالة مختلفة للطلب على العمل، ثم قدر حجم البطالة للفترة (DLG = F(SLG(-1), I, MLF) (١٩٧٥-١٩٩٠) من خلال الموازنة بين عرض العمالة الزراعية والطلب عليها. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن هناك تأثيراً إيجابياً لكل من عرض العمالة في الفترة السابقة، وحجم الاستثمار في القطاع الزراعي،وحجم العمالة الزراعية المهاجرة، في الطلب على العمالة الزراعية.

- قام أبو السندس[٧] بتقدير الطلب على العمل في القطاع الزراعي الأردني للفترة (١٩٨٥-١٩٩٥) باستخدام طريقة الإنتاج والإنتاجية (إجمالى الطلب الكلي على العمالة في القطاع الزراعي في السنة t = القيمة المضافة له في السنة t / إنتاجية العمل فيه في السنة t) ومن النتائج التي توصلت إليه الدراسة (بناء على افتراضات معينة) أن إجمالي الطلب على العمالة في القطاع الزراعي يتوقع أن يرتفع من ١٧٢ ألفاً عام ١٩٨٥ إلى ٢٥٩ ألفاً عام ١٩٩٥.

إضافة إلى دراسات الطلب على العمل في سوق العمل الأردني فإن هناك دراسات على دول أخرى، فقد عمل Hamermesh[٣٧] دراسة مسحيّة للدراسات التطبيقية للطلب على العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت الدراسة أن تلك الدراسات استخدمت السلاسل الزمنية لتقدير الطلب على العمل في الأجل القصير. وحاولت هذه الدراسات أن تقدر آثار سياسات الإعانات والضرائب (على الأجور) على عملية التوظيف في المدى القصير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قسم Hamermesh تلك الدراسات إلى ثلاثة أقسام كما هو موضح في الملحق (١)، والذي يُظهر مجموعة من الدراسات التي قدرت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور ($\frac{dL}{dW}|_{Q,r}$) مع ثبات الإنتاج وأسعار رأس المال.

كما يبين الملحق (٢) الدراسات التي قدرت مرونة الطلب على العمل بالنسبة للإنتاج ($\frac{dL}{dQ}|_{W,r}$) مع ثبات الأجور وأسعار رأس المال.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة Hamermesh -وكما يتضح من الملحقين- أن كل الدراسات توصلت إلى علاقة سلبية ما بين الأجور والتوظيف (وإن اختلفت هذه الدراسات في تقديراتها). والنتيجة الأخرى أن هناك علاقة إيجابية بين الإنتاج والطلب على العمل (وإن اختلفت هذه الدراسات في تقديراتها).

كما قام Gupta[٩] أيضاً بدراسة مسحيّة لدراسات الطلب على العمل في الدول المتقدمة، وبالتحديد الدراسات التي قدرت مرونات الطلب على العمل بالنسبة للإنتاج وبالنسبة للأجور، وبشكل عام فإن تلك الدراسات استخدمت الإطار النظري السابق. كما أن جميع تلك الدراسات قدرت أثر المتغيرات بطريقة OLS، وقسم منها استخدم بيانات السلسلة الزمنية (Time Series) وقسم آخر استخدم بيانات (Cross Section) . ويبين الملحق (٣) تلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها.

ومن أهم ما توصل إليه Gupta فيما يتعلق بتأثير الأجور على الطلب على العمل أنه لا يمكن مقارنة تلك الدراسات مع بعضها مقارنة كاملة، ولكن بشكل عام فقد أورد الملاحظتين التاليتين: أن تلك المرونات في الأجل القصير أقل منها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الأجل الطويل، كما أن هناك اختلافاتٍ مهمةً بين الدول فيما يتعلق بتأثير الأجور في الطلب على العمل حتى بين الدول النامية. أما ما يتعلق بتأثير الإنتاج فإن النتائج أيضاً غير متشابهة حيث أن التقديرات في الأجل القصير متباينة بشكل كبير إذ تراوحت ما بين ١٠٥,٠ إلى ٨٤٥,٠، أما في الأجل الطويل فقد تراوحت ما بين ٣٠,٠ إلى ١,١١٤.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات أخرى قامت بدراسة الطلب على العمل، من خلال دراسة آثار بعض المتغيرات الأخرى في الطلب على العمل. ومن هذه الدراسات مثلاً:

- قام Rossana[١٠] بدراسة أثر المخزون الاحتياطي من الإنتاج (Buffer Stocks) على الطلب على العمل. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة: أن المخزون من السلع النهائية والمواد الأولية له أثر سلبي على الطلب على العمل، بينما تدفق الطلبات (Order Flows) له تأثير إيجابي على الطلب على العمل.

- قام Holzer[١١] بتحليل العلاقة ما بين مخرجات البطالة/العمالة (Unemployment/employment outcomes) والتغير في نمو المبيعات داخل وبين أسواق العمل المحلية، حيث استخدم نمو المبيعات على مستوى الشركات، لاحتساب المقاييس المختلفة للتغيرات في الطلب على العمل والإنتاج، إذ تستخدم هذه التغيرات لتفسير التنوع في مخرجات العمالة في أسواق العمل المحلية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن تعديلات الأجور والعمالة (Wage and Employment adjustments) في المؤسسات تعتمد بشكل أساسي على التغيرات في الطلب على العمل (Labor Demand Shifts) الناتجة عن التغيرات في سوق الإنتاج.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- وفي دراسة لـ Topel[١٢]، ومن خلال التحليل النظري والتطبيقي لاستراتيجيات الشركات في التشغيل، والتسريح، والمخزون، في الأجل القصير. توصل إلى أن التسريح المؤقت (Temporary Layoffs) يكتسب أهمية أكبر عندما تكون البطالة الكلية مرتفعة. كما أن الصناعات التحويلية تتبع استراتيجيات مختلفة حيال تلك الأمور الثلاثة (التشغيل والتسريح والمخزون). وتوصل أيضاً إلى أن طلب تلك الصناعات على المخزون الاحتياطي يحدد بشكل مشترك أو بتعاون الصناعات معاً.

- قام Borjas[١٣] بتحليل حساسية دوال الطلب على العمل بالنسبة لاختيار المتغير التابع. وبينت هذه الدراسة ومن خلال استخدام نموذج لينوتيف العام (Generalizad Leontief Technology) الذي يسمح بتقدير المعلمات في نظام الطلب بطريقين الأولى: باستخدام بيانات المكتسبات (data on earnings)، ونمو المكتسبات. والثانية: باستخدام معدلات المشاركة.

وتبين من التحليل باستخدام بيانات إحصائية في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ أن تقديرات دوال الطلب على العمل لا تختلف باختلاف النماذج (Model Specification).

وقد خرجت الدراسة بثلاث نتائج واقعية على الولايات المتحدة، وهذه النتائج:

١- هناك درجة إحلال عالية بين الرجال والنساء في الإنتاج.
٢- إن هجرة الذكور لها أثر سلبي على مكتسبات الرجال السود، ولها أثر سلبي ضئيل على مكتسبات الرجال البيض.
٣- إن العلاقة تكاملية بين مدخلات العمل ورأس المال.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
www.manaraa.com

كما تبين أن النتائج الثلاثة معززة بمستويات الأجور، وبنمو الأجور في الفترة ١٩٨٧٠-١٩٨٠. وبمعدلات المشاركة مع أسواق العمل.

- وفي دراسة لـ Griffin[١٤] درس بها أثر الأحداث الإيجابية في الطلب على العمل. حيث قدمت الدراسة نماذج مختلفة لدراسة أثر الأحداث الإيجابية على الشركات. حيث تم استخدام الحدث الإيجابي على شكل سلسلة من حصص الأجر (hiring quotas)، وبين أنه إذا كانت هذه الحصص ملزمة على الشركة فإن الشركة ستعمل بتكاليف إنتاج أعلى بالنسبة لذلك الحدث الإيجابي، وسيكون الطلب على المدخلات أقل مرونة، وسيكون الإحلال أقل بين عناصر الإنتاج.

وهذه النتائج تنسجم مع النظريات التي تقول بأن الأحداث الإيجابية منظم هام لسلوك الشركات. فمرونات الأجور ستكون أقل، وسيقل الإحلال بين المدخلات للشركة المتأثرة بالأحداث الإيجابية.

وقد طبقت هذه الدراسة على ٥٥٥ شركة كبرى في الولايات المتحدة الأمريكية.

- قام Hamermesh[١٥] بدراسة العلاقة ما بين الطلب على العمل وهيكل التكاليف المعدلة. حيث فحص في دراسته تكاليف الشركات في مواجهة تعديل الطلب على العمل في حالة حدوث مؤثرات خارجية (Exogenous shocks).

وباستخدام بيانات شهرية على مستوى المشاريع تبين أن التشغيل لا يتغير استجابة للهزات الصغيرة، ولكن التشغيل يتحرك إلى مستوى توازن جديد في حالة حدوث هزات كبيرة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النتيجة تتضمن التغيرات الدورية في الانتاجية الناجمة عن، الانخفاض الحاد في الأجر، وتسريح العمال، وتعليمات إغلاق المشروع، والسياسات الأخرى المؤثرة في بنية تكاليف إعادة هيكلة العمالة.

- وفي دراسة لـ Michl[١٦] حول تباطؤ الإنتاجية ومرونة الطلب على العمل، بين أن معظم التقديرات لمرونة الطلب على العمل تفترض ثبات التقدم التكنولوجي. ولذلك فقد استخدم بيانات ربع سنوية عن الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة، وعمل تقديرات لمعادلة تشغيل عمال الإنتاج (Production Workers) مع وبدون الاتجاه العام (Trend Terms)، وقد توصل من تقديراته بوجود الاتجاه العام أن تقدير مرونة الطلب على العمل -بثبات الإنتاج- ذو دلالة إحصائية تختلف عن الصفر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الأول

1- Joshua, D. Angrist, The Demand For Palestinian Labor, Hebrew University of Jerusalem and NBER, Jerusalem, Jone 1993.

٢- عواد خليل، تسرب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في إسرائيل ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٩٨٩.

٣- معادلة Demand Shocks كالتالي:

في إسرائيل: $(\zeta_{mx}/\zeta_{mm})\, dL_nX_m = Zt\, \pi_m + U_{mt}$

في الأراضي المحتلة: $(\zeta_{1x}/\zeta_{mm})\, dLnX_{1t} = Z_t\, \pi_1 + U_{1t}$

حيث أن:

Z_t: Vector of Supply Shift Variables

U_{mt} and U_{1t}: Random Components Uncorrelated With Z_t

x_1 and U_{1t}: price of a Second Hicks Compsite Input in Each Production Function for The Two Ereas.

٤- الدراسات الأربع مرتبة زمنياً هي:

الدراسة الأولى: محمد الصمادي، مشكلة البطالة في الأردن، خصائص وتوقعات، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٧م.

الدراسة الثانية: حسين طلافحة، الطلب على القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السادس، عدد ٤، ١٩٩٠م.

الدراسة الثالثة: زياد محمد سالم زريقات ، التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٩٩٢.

الدراسة الرابعة: منذر الشرع وحسين طلافحة وزياد زريقات، الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الاردني ، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانيةوالاجتماعية، المجلد العاشر، عدد ٣، ١٩٩٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥- وليد شوكت أحمد أبده، تقدير الطلب على القوى العاملة في القطاع الحكومي للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير غيرمنشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الدراسات السكانية، ١٤/٨/١٩٩٣.

٦- طارق زياد شمبوط، البطالة في الأردن وعلاقتها بالقوى العاملة في القطاع الزراعي الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العليا للعلوم الحياتية والزراعية والموارد الطبيعية، ١٩٩٢.

٧- اسماعيل أبو السندس ، تخطيط القوى العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الشرقية من الأردن للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥) ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، قسم الدراسات السكانية، ١٩٨٧.

8- Daniel Hamermesh, Op. Cit.

9- Kanhaya L. Gupta, Industrialization and Employment in Developing Countries: A Comparative Study, Antony Rowe Ltd, Chippenham, wiltshire, London and New york, 1991.

10- Robert J. Rossana, Buffer Stocks and Labor demand Further Evidence, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXVII, No. 1, Feb. 1985,

11- Harry J. Holzer, Empoyment, Unemployment, and Demand Shifts In Local Labor Markets, The Review Of Economics And statistics, Vol. LXXIII, No. 1., Feb. 1991.

12- Robert H. Topel, Inventories, Layoffs, and The Short-Run Demand for Labor, American Economic Review, Vol. 72, No. 4, Sep. 1982.

13- George J.Borjas, The Sensitivity of Labor Demand Functions to Choice of Dependent Variable, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXVIII, No. 1, Feb. 1986.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

14- Peter Griffin, The Impact of Affairmative Action on Labor a Demand: A Test of Some Implications of The LE Chatelier Principle, The Reveiw Of Economics And Statistics, Vol. LXXIV, No. 2, May 1992.

15- Daniel S. Hamermesh, Labor Demand and the Structure of Adjustment Costs, American Economic Review, Vol. 79, No. 4, Sep. 1989.

16- Thomas R. Michl, The Productivity Slow down and the Elasticity of Demand for Labor, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXVIII, No. 3, Aug. 1986.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الثاني

الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الفلسطينية، وخصائصها، وتوزيعها في الأراضي المحتلة:

٢-١ الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الفلسطينية.

٢-٢ خصائص العمالة الفلسطينية.

٢-٣ التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

٢-٤ التوزيع التعليمي للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

٢-٥ التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

٢-٥-١ العمالة الفلسطينية العاملة في فروع الإنتاج السلعي في الأراضي

٢-٥-١-١ العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي.

٢-٥-١-٢ العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي.

٢-٥-١-٣ العمالة الفلسطينية في قطاع الإنشاءات.

٢-٥-٢-١ العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات.

٢-٥-٢-٢ العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات في الأراضي المحتلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١ الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمالة الفلسطينية:

تأثرت العمالة الفلسطينية بالظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي تعرضت لها فلسطين منذ بداية هذا القرن. وخاصة الاحتلالات المختلفة، وآخرها وربما أبرزها الاحتلال الإسرائيلي.

لقد أسهمت الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني، في نشر نظام الاقطاع، وظهور الطبقات الاجتماعية: ملاكين كبار، وملاكين صغار، وفلاحين شركاء ومستأجرين (أو معدمين)، لا يملكون أي شبر من الأرض. وقد عملت الدولة العثمانية ذلك من خلال إصدارها قانون الأراضي (١٨٥٨). وقد اتجه الفلاحون المعدمون إلى العمل المأجور عند الملاكين الكبار، وكانوا يحصلون على أجور ضئيلة، كما واجهوا مشكلة التمييز في الأجور، وساعات العمل، مقارنة بالعمال اليهود. إضافة إلى أنه قد حُظر على هؤلاء العمال تشكيل أية جمعية، أو نقابة، أو تقديم أية شكوى على أوضاعهم.

وجدير بالذكر أن فلسطين قد شهدت في أواخر العهد العثماني دخول الحركة الصهيونية في التطبيق الفعلي لمبادئها الثلاثة: احتلال العمل (أو العمل العبري)، وغزو الأرض، والسوق اليهودية[١]. ولذلك فقد عملت الصهيونية على جذب العمال اليهود إلى فلسطين، ففي الأعوام ١٩٠٤-١٩١٣ هاجر إلى فلسطين حوالي ٣٥-٤٥ ألف يهودي[٢].

ويمكن تقسيم تطور العمالة الفلسطينية إلى المراحل التالية:

٢-١-١ المرحلة الأولى: العمالة في عهد الانتداب البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨):

بدأ التنافس الاستعماري على فلسطين منذ أواخر العهد العثماني (١٩٠٠-١٩١٧) بين كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، حيث أصبحت فلسطين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوقاً للمنتجات الغربية، ومصدراً لبعض المنتجات الزراعية (مثل البرتقال والقطن والقمح). وقد بدأ الاحتلال العسكري البريطاني لفلسطين في تشرين أول ١٩١٧، أما سلطة الإشراف على الأراضي فبدأت في ١٠ آب ١٩٢٢.

وقد شكل هذا الانتداب الإطار الحقوقي والمادي للاستعمار الاستيطاني اليهودي (وما تبع ذلك من تغيرات سياسية واقتصادية أثرت في فلسطين وشعبها وعلى العمالة الفلسطينية أيضاً) حيث ركز هذا الانتداب بشكل أساسي على مصادرة الأرض واستغلال العمال[٣].

لقد ازداد حجم العمالة الفلسطينية في هذه المرحلة نظراً لعدة عوامل: فقد سيطرت بريطانيا على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (مثل النقل والتجارة الخارجية)؛ كما قامت بشق الطرق وصيانتها وتوسيع شبكة سكة الحديد، وإنشاء ميناء حيفا، وتحسين ميناء يافا ...، وازدادت احتياجات الجيش البريطاني (ورش، بناء، صيانة ...). مما أسهم في زيادة استخدام الانتداب البريطاني للعمالة الفلسطينية. كما أسهمت الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني في زيادة حجم العمالة؛ لأن عملية شراء الأراضي من كبار الملاكين، جرّدت الفلاحين من أرضهم ودفعتهم إلى المدن بحثاً عن العمل المأجور، إضافة إلى أن هؤلاء المهاجرين جلبوا معهم رؤوس أموال كبيرة (٩٠-٩٥ مليون جنيه فلسطيني حتى عام ١٩٣٦)[٤]، حيث أنشأوا المشاريع المختلفة، التي استخدموا فيها العمال العرب (لانخفاض تكلفتهم).

من ناحية أخرى فقد نمت قطاعات الصناعة والصناعة الزراعية، نتيجة للانفتاح الاستعماري. وكان نتيجة للظروف والمستجدات السابقة الذكر أنْ ارتفع عدد العمال العرب من ٢٥ ألف عامل عام ١٩١٩ إلى ٤٥ ألف عام ١٩٢٣، إلى ٥٥ ألف عام ١٩٢٦، كما ازداد عدد العمال اليهود، من أربعة آلاف عامل عام ١٩١٩ إلى ١٥ ألف عام ١٩٢٣، ثم إلى ٢٥ ألف عام ١٩٢٦[٥].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ناحية أخرى فقد زاد ضغط سلطات الانتداب على الفلاحين في هذه المرحلة، إذ أصبح الفلاح يدفع عدة ضرائب (مثل العشر، والضريبة على الحيوانات والممتلكات ...) وقد وصل مجموع الضرائب في كثير من الحالات إلى ٢٥٪ من دخل الفلاح، الذي غالباً ما يضطر إلى الاستدانة، وقد تراوحت نسبة الفائدة على ديون الفلاحين ما بين ٣٠-٥٠٪ لحساب المرابين والتجار والإقطاعيين. كما أن سلطات الانتداب قيدت سياسة القروض البنكية على الفلاحين العرب؛ لاقتلاعهم عن أرضهم وتحويلهم إلى أيد عاملة (رخيصة الأجر)[٦]، وبالمقابل فقد ازداد عدد المهاجرين اليهود، الذين دعمهم الانتداب بإعطائهم المساحات الواسعة من الأراضي الحكومية[٧]؛ حيث قدم هربرت صموئيل أكثر من مائة ألف دونماً من أراضي الدولة التي يستغلها العرب إلى المؤسسات الصهيونية[٨]. ويبين الجدول (٢) العاملين في الزراعة حسب الفئة والدين والجنس، ويتضح انخفاض نسبة اليهود في الزراعة إذ شكلوا فقط (٥,٢٪) من المزارعين، و (٧,٩٪) من العمال الزراعيين، و (٠,٢٪) من مؤجري الأراضي، حيث أن فلسطين ما زالت تتسم بأنها بلد زراعي، ومعظم أهلها يعملون في الزراعة.

جدول (٢)

العمالة الزراعية حسب الدين والجنس في عام ١٩٣١

الديانة	المزارعون			العمال الزراعيون			مؤجري الأراضي		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث
المسلمون	٦٣١٩٠	٥٩٧٩٨	٣٣٩٢	٢٩٠٧٧	٢٦٥٥٠	٢٥٢٧	٥٠٢٧	٣٦٠٩	١٤١٨
اليهود	٣٦٦٩	٢٦٠١	١٠٦٨	٢٥٨٢	٢٠٤٦	٥٣٦	١٠	٨	٢
المسيحيون	٢٣٧٦	٢١٤٩	٢٢٧	٥١٢	٤٢١	٩١	٢٣٦	١٥٤	٨٢
ديانات أخرى	١٢٩١	١٢٣٨	٥٣	٣٦٨	٣١٤	٥٤	٣٨	٢٤	١٤
المجموع الكلي	٧٠٥٢٦			٣٢٥٣٩			٥٣١١		
مجموع العرب (نسبة)	٦٦٨٥٧ (٩٤,٨٪)			٢٩٩٥٧ (٩٢,١٪)			٥٣٠١ (٩٩,٨٪)		
اليهود (نسبة)	٣٦٦٩ (٥,٢٪)			٢٥٨٢ (٧,٩٪)			١٠ (٠,٢٪)		

المصدر: عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠-١٩٧٠، بحث إحصائي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، آذار ١٩٧٤، ص ص ٨٠-٨١.

نقلاً عن: Census of Palestine, Part II, Alexandria, 1933, P. 444, 456, 475.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أهم زراعة ازدهرت وتطورت خلال فترة الانتداب هي زراعة الحمضيات؛ لأنها عززت السيطرة الرأسمالية على الأراضي الزراعية، وقد ركزت عليها الصهيونية بكثافة لأنها تحقق ربحاً سريعاً، واستمرت الصهيونية في استخدام جزء من العمالة الفلسطينية (رغم شعار العمل العبري) وخاصة من النساء والأطفال حتى أواخر الانتداب؛ وذلك لرخص اليد العاملة الفلسطينية حيث كان قسم كبير من زراعة الحمضيات مملوكاً من قبل اليهود (تحت لواء تعاونيات). من جهة أخرى شجع الاستعمار البريطاني في البداية على زراعة التبغ، ثم أهملها وأرهقها بالضرائب، بينما استمر دعمه لزراعة الحمضيات (وخاصة البرتقال) استغلالاً للمناخ الفلسطيني، ودعماً للنفوذ الصهيوني[٩].

وازدهرت في هذه المرحلة أيضاً حركة البناء والأشغال العامة؛ وذلك بسبب التنافس بين الدول الأوروبية لبسط سيطرتها على المنطقة، والتي اتخذت الطابع الثقافي والتبشيري؛ مما أدى إلى الإقبال على بناء دور العبادة والمدارس والمستشفيات، إضافة إلى الاحتكارات البريطانية والتي عملت على إنشاء سكك الحديد والموانئ (الأمر الذي خدم عملية الهجرة وبناء المستعمرات)، كما أسهمت الزيادة السكانية في تنشيط حركة البناء؛ والتي أدت إلى إنعاش الاشغال العامة. وقد ساهم قطاعا البناء والأشغال العامة بشكل كبير في تحويل عدد من أهل الريف إلى العمل المأجور خارج الزراعة، وبالتالي تعرضهم لتقلبات سوق العمل، وكان من نتائج هذا التحول وجود عمال فلسطينيين مهرة ينافسون العمال اليهود[١٠]، وأدى تنافس العمال المهرة إلى زيادة أجورهم (فمثلاً ارتفع أجر النجار ٣٢٩٪ في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٤)[١١].

وأسهم قطاع البناء في إنشاء العديد من الصناعات، التي ارتبطت به مثل: المقالع، ومصانع البلاط، والطوب، والنجارة والحدادة[١٢]، ومبارك الخشب،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومشاغل الأقفال، والزجاج والأدوات المعدنية. ففي عام ١٩٢٥ مثلاً أقيم مصنع كبير للإسمنت (نيشر)[١٣] والذي ما زال يعمل حتى اليوم، كما أسهمت زراعة الحمضيات في تطوير صناعة صناديق الخشب، والتعليب، وأسهمت صناعة السجائر في تطوير صناعة علب الكرتون وورق اللف[١٤].

وقد تطور القطاع الصناعي بشكل ملحوظ في هذه المرحلة، وذلك أن بريطانيا ومنذ احتلالها فلسطين قد وضعت القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني تحت إشرافها، وقامت بتحسين الطرق وإنشاء السكك الحديدية...، مما أدى إلى وجود البنية التحتية اللازمة للصناعة (من حيث توفر طاقة كهربائية، ووسائل نقل،...). كما سعت بريطانيا لجذب اليهود إلى فلسطين (بحجة قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب اليهود)[١٥].

وكان قسم من هؤلاء المهاجرين من ذوي رؤوس الأموال، أي لديهم المقدرة على إنشاء المشاريع الصناعية، وقد تركزوا في المدن. يضاف إلى ذلك انتقال الفلاحين المعدمين والعمال (ومنهم المهرة والحرفيين) إلى المدن للعمل فيها، مما ساعد على تشغيل المشاريع الصناعية وأدى كذلك إلى ازدهار السوق الداخلية واستيعابها للمنتجات الصناعية الجديدة[١٦].

ولم تكتف بريطانيا بتشجيع هجرة اليهود وجذبهم إلى فلسطين، بل إنها قد تحيزت لصالحهم فيما يتعلق بالصناعة، وبالتالي فإن الصناعة العربية تطورت في ظروف الإهمال الرسمي لها (من قبل الانتداب البريطاني) ومحاربتها. وبالمقابل فقد دعم الاستعمار البريطاني الصناعة اليهودية، وقدم لها الرعاية الخاصة كالحماية الجمركية والإعفاءات .... فمثلاً صناعة الصابون، والتي كانت مزدهرة في فلسطين، واجهت الإهمال المتعمد من قبل الانتداب إضافة إلى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنافسة اليهودية والتصدير للخارج حيث انخفض حجم صادراتها من ربع مليون جنيه فلسطيني في عام ١٩٢٥ إلى ٧٥ ألف جنيه في عام ١٩٣٥، ومثال آخر: صناعة التبغ والتي كانت أهم صناعة عربية على الإطلاق في فلسطين لم تحظ بالرعاية والاهتمام من قبل الانتداب[١٧]. كما أن سلطات الانتداب منحت لليهود امتيازات مصادر الطاقة الرئيسية في فلسطين[١٨]. ويوضح الجدول (٣) عدد الاشخاص العاملين في الصناعة عرباً ويهوداً، كما يوضح الجدول رأس المال المستثمر في الصناعة وقيمة الإنتاج، والأجور المدفوعة، وذلك للعامين ١٩٣٩، ١٩٤٢.

جدول (٣)

عدد العمال ورأس المال المستثمر، والأجور في الصناعة في العامين ١٩٣٩، ١٩٤٢

	عرب		شركات الامتياز		اليهود	
	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢
عدد الاشخاص الذين يعملون في الصناعة	٤١١٧	٨٨٠٤	٢٦١٩	٣٤٠٠	١٣٦٧٨	٣٧٧٧٣
قيمة الإنتاج القائمة (بالألف جنيه)	١٥٤٥	٤٦٥٨	١٢٥١	٢١٣١	٦٠٤٦	٢٠٩٤١
قيمة الإنتاج الصافية (بالألف جنيه)	٣١٣	١٧٢٥	١١٠٦	١٦٣١	٢٤٥٥	١١٤٨٨
الرأسمال المستثمر (بالألف جنيه)	٧٠٤	٢١٣١	٥٧٩٩	٦٢٩٤	٤٣٩١	١٢٠٩٤
الأجور والرواتب المدفوعة (بالألف جنيه)	١٢٢	٥١١	٢٧٤	٦١١	١٠٠٨	٥٦٤١

المصدر: محمد يونس الحسيني، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، القدس، ١٩٤٦، ص ١٣١.

ويتبين من الجدول أنه في الفترة ١٩٣٩-١٩٤٢ فإن عدد الأشخاص العرب العاملين في الصناعة قد نما بنسبة (١١٤٪)، في حين أن عدد اليهود العاملين في الصناعة قد نما بنسبة (١٧٦٪)، أما رأسمال العربي المستثمر في الصناعة فقد نما بنسبة (٢٠٣٪)، أما رأسمال اليهودي فقد نما بنسبة (١٧٥٪)، وإذا ما أخذ بعين الاعتبار أن شركات الامتياز قد مُنح معظمها لليهود، إضافة إلى ما تتمتع به الصناعة اليهودية من الجمارك والإعفاءات فإنها ستفوق الصناعة العربية

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بكثير، وبذلك يتضح مدى مساهمة الاستعمار البريطاني في دعم الصناعة اليهودية بشرياً (بالهجرة) ومادياً (بالإعفاءات والامتيازات).

وبالتالي فإن العمال العرب تركزوا في الزراعة، وانخفضت نسبتهم في الصناعة، إذ بلغت تلك النسبتين ٤٠,٧٪، و١٧,٤٥٪ من مجموع العمال العرب على التوالي في عام ١٩٣٠. ويعود تركزهم في الزراعة إلى أن أصحاب المزارع يفضلون استخدام العمال العرب في الزراعة لرخص أجرهم. أما العمال اليهود فقد تركزوا في الصناعة، وانخفضت نسبتهم في الزراعة، إذ بلغت تلك النسبتين ٢٨,٩٪، و١٥,١٪ من مجموع العمال اليهود على التوالي في عام ١٩٣٠، وذلك لأنهم تركزوا في المدن، وكانوا ينفرون من العمل الزراعي[١٩].

وقد شهدت هذه المرحلة زيادة في استخدام العمالة الفلسطينية في القطاع الحكومي؛ إذ وصلت نسبتهم إلى (٦٧,٥٪) من مجموع المستخدمين في هذا القطاع عام ١٩٤٥. ونظراً لأن الوظائف العليا في الإدارات المختلفة كانت بيد الإنجليز، فقد تركز الوجود الصهيوني في الوظائف الوسطى[٢٠]؛ إذ وصلت نسبتهم فيها إلى (٦٥٪) من مجموع العاملين[٢١]، ويعود استخدام العمالة الفلسطينية في القطاع الحكومي بذلك الحجم إلى قناعات الاحتلال البريطاني والتي انسجمت مع توجهات الحركة الصهيونية في إقصاء العمالة الفلسطينية خارج عملية الإنتاج الحقيقية (في الزراعة والصناعة)[٢٢]. كما أن الحركة الصهيونية أنشأت المؤسسات الخاصة بها والتي كانت تديرها ذاتياً، مثل التربية والصحة التي لها أهميتها في تنفيذ سياستها الاستيطانية إضافة إلى أنها كانت تطلب المساعدات المباشرة من الحكومة البريطانية. ، ولذلك فهي لم تنزعج من الوجود العربي الكثيف في القطاع الحكومي[٢٣] لأن الوجود العربي تركز في الوظائف الدنيا، وتم تحييد أثره على اتخاذ القرار، وكذلك أثره السياسي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك فرق أساسي آخر بين العمالة الفلسطينية والعمالة اليهودية تركز في فرق الأجور بين الطرفين، فالعامل الفلسطيني في القطاع الحكومي كان يتقاضى ٢٠٠ ملاً يومياً، أما العامل اليهودي فكان أجره ٣٥٦ ملاً[٢٤].

ويشير الجدول (٥) إلى الاختلاف في الأجور بين العمال العرب واليهود في بعض الصناعات.

جدول (٤)

الأجور اليومية في بعض الصناعات في الفترة (١٩٣٩-١٩٤٤)

بالمل الفلسطيني

نوع العمل	العامل العربي (النسبة من أجر العامل اليهودي)										العامل اليهودي				
	١٩٣٩		١٩٤١		١٩٤٢		١٩٤٣		١٩٤٤		١٩٣٩	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
	مل	٪	مل	٪	مل	٪	مل	٪	مل	٪	مل	مل	مل	مل	مل
النجار	٢٠٠	٤٤,١٠	–	–	٢٣٨	٤٢,٦٥	٤٣٥	٥٦,٢٠	٦٥٨	٦٥,١٥	٣٧٠	٣٨٥	٥٥٨	٧٧٤	١٠١٠
الطباع	–	–	٢٢٤	٤٦,٦٧	٢٤٠	٤٠,٢٧	٢٩٥	٤٣,٨٩	٥٤٩	٥١,٧٩	٤٥٣	٤٨٠	٥٩٦	٩٠٠	١٠٦٠
عامل الطباعة	٢٣٠	٥١,٨٠	٢٢٠	٤٩,٤٤	٢٣٢	٤٥,٨٥	٤١٩	٤٤,٥٧	٥٤٢	٤٧,٥٤	٤٤٤	٤٤٥	٥٠٦	٩٤٠	١١٤٠
مصانع التبغ	١٤٢	–	١٥٢	٣١,٦٧	٢١٦	–	٣٦٧	٤٨,٩٣	٤١٠	٤٠,٥٩	–	٤٨٠	–	٧٥٠	١٠١٠
الخباز	٢١٩	٤٢,٨٦	–	–	٢٦٠	٣٥,٧١	٣٧٦	٤١,٧٨	٤٠٠	٤٥,٢٥	٥١١	٦٠٠	٧٢٨	٩٠٠	١١٠٥
عامل تمديدات	٢٩٤	٨٤,٩٧	–	–	٣١٦	٥٨,٢٠	٥٢٥	٦٢,٨٠	٨١٨	٧٤,١٦	٣٤٦	٣٧١	٥٤٣	٨٣٦	١١٠٣

المصدر: فائق حمدي طهبوب، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢، ص ١٧٧.

نقلاً عن:

Government of Palestine, Asurvey of Palestine, Vol. 2, Prepared in Dec. 1945, and Jan. 1964, for the Anglo American of Inquiry, 2 Vols. Jerusalem, 1946, Table 1, P. 735.

- قام الباحث باحتساب النسب.

ويتضح من الجدول (٤) مدى اختلاف الأجور بين العامل العربي والعامل اليهودي، وهذا الاختلاف ينطبق على كل الصناعات؛ فقد تراوح أجر النجار الفلسطيني ما بين ٤٣٪-٦٥٪ من أجر العامل اليهودي، أما أجر العامل الفلسطيني في صناعة التبغ فقد تراوح ما بين ٣٢٪-٤٩٪ من أجر العامل اليهودي، رغم أن هذه الصناعة اشتهرت على أنها عربية، أما الأجر الوحيد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القريب من أجر العامل اليهودي فهو أجر عامل التمديدات، ومع ذلك لم يتساوَ مع أجر العامل اليهودي، وإنما بلغ ٨٥٪ منه، في أحسن الأحوال.

أما أجر العامل الفلسطيني في الزراعة فقد تراوح ما بين ٣٤٪-٤٠٪ من أجر العامل اليهودي[٢٥]، ومع ذلك فإن الوكالة اليهودية ترى بأن العامل اليهودي يعيش في حالة من النضال والكفاح والمنافسة مع العامل العربي، وبأن حقه مهضوم، وترى أيضاً بأن أجر العامل العربي في تحسن مستمر، وأن ذلك كان سبباً في الهجرة العربية إلى فلسطين حيث أنها قَدَّرت عدد العرب الذين دخلوا إلى فلسطين في الفترة ١٩٢٢-١٩٢٧ بحوالي ٢٥ ألف شخص[٢٦].

إضافة إلى فارق الأجور في نفس العمل، فإن العامل الفلسطيني كان يعمل حوالي ١٥ ساعة يومياً، وبالتالي فإنه يتقاضى ربع الأجر الذي يتقاضاه العامل اليهودي، وإذا أضيف إلى ذلك طبيعة الأسرة العربية المعروفة بكثرة أفرادها مقارنة بالأسرة اليهودية، لاتضح حجم المعاناة والظروف القاسية للعامل الفلسطيني[٢٧].

عدا عن التمييز في الأجور فإن قطاعاً كبيراً من العمال الفلسطينيين كانوا يعيشون في مساكن أو أكواخ "غاية في السوء"[٢٨]، كما أن العامل "في أحوال العطل والمرض كان يُطرد من العمل دون تعويض، ولو أردنا أن نبحث عن قانون يكون أصحاب العمل مسؤولين تجاهه عن معاملة العمال لما وجدنا شيئاً من ذلك، حتى ولا فيما يشبه قانون الرفق بالحيوان، فالعامل عرضة في كل آن للطرد دون سبب، كما أنه عرضة للسب والشتم والإهانة، وإذا ما مرض فرد من أفراد عائلة أحد العمال، فإن العائلة بأسرها تقع في حالة البؤس والشقاء".[٢٩]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالرغم من الظروف الصعبة التي عاشها العمال الفلسطينيون في عهد الانتداب فقد انتشرت البطالة بينهم وبكافة أنواعها: القسرية، والموسمية، والدورية، والهيكلية، والمقنعة[٣٠]؛ وذلك بسبب الأوضاع التي عاشتها فلسطين في عهد الاستعمار البريطاني. ومما ساعد على انتشار هذه الظاهرة أيضاً أن العامل الفلسطيني يُطرد من العمل حين يتعرض العامل اليهودي للبطالة، أي أن العامل الفلسطيني يتعرض للبطالة مرتين: بطالة بفعل ظروف العمل، وبطالة إجبارية بسبب سياسة العمل العبري[٣١]، والتي كانت الحكومة البريطانية تدعمها بفعل تحيزها للعمال اليهود، كما أن نزوح الفلاحين إلى المدن ساعد على زيادة البطالة[٣٢]. خاصة في الفترة ١٩٢٥-١٩٣٥[٣٣]. مع الأخذ بعين الاعتبار أن تلك الفترة قد شهدت مرحلة الكساد الكبير في العالم. وللدلالة على ارتفاع نسبة البطالة فقد جاء في مذكرة جمعية العمال العربية في عام ١٩٣٥: "إذا لم تعالج الحكومة مشكلة العمال الخطيرة، ففي الأيام المقبلة، وعندما يشتد يأس العامل العربي، ستضطر هي حتماً إلى اطعام العمال خبزاً أو رصاصاً"[٣٤].

أما العمال اليهود فانخفضت نسبة البطالة بينهم إلى حوالي ١٢٪ في فترة الثلاثينات، بسبب دعم الحكومة البريطانية لهم[٣٥]، كما أن مؤسسات الاستيطان الصهيونية تابعت حركتها في استيعاب العمال اليهود والمهاجرين الجدد؛ فكان الوضع في عهد الانتداب يتضمن اقتصادَين: "تقليدي" عربي، وآخر "حديث" صهيوني.[٣٦]

ليس هذا فقط بل لم يَسلم العمال الفلسطينيون من ممارسات الهيستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين)، والذي تأسس في عام ١٩٢٠ في حيفا، وكان عدد أعضائه في ذلك الوقت ٤٤٣٣ عضواً، وقد عبَّر أحد قادة الحركة العمالية الصهيونية عن هدف الهيستدروت بقوله: "إن الأمر لا يتعلق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-بالنسبة للهيستدروت- بتنظيم الطبقة اليهودية فقط، بل بخلقها، وتشكيلها وغرسها في فلسطين"[٣٧]. ولتحقيق ذلك فقد استخدم الهيستدروت كافة السبل، بدءاً من سياسة "العمل العبري" ضد العمال العرب، وانتهاءً بممارسة (العمل التخريبي) بينهم لتعميق الاضطهاد ضدهم.[٣٨] إضافة إلى ممارسة التمييز ضد العمال العرب، حيث يعتبرهم الاحتياط الجاهز لتلبية النقص في اليد العاملة اليهودية[٣٩]، كما أن للهيستدروت وزنه الاقتصادي حيث يمتلك الكثير من الشركات والبنوك، مما يضاعف من تأثيره.

وقد واجهت العمالة الفلسطينية في هذه المرحلة مشكلة القوانين المنظمة للعمل؛ فلم يكن هناك تنظيم لشروط العمل (الدوام، والأجور، واستخدام النساء والأولاد ..)[٤٠]، وبشكل عام حافظ الإنجليز على التشريعات العمالية العثمانية.

ونظراً لكل الظروف والمعاناة السابقة فقد نفذ العمال الفلسطينيون كثيراً من الإضرابات[٤١]، التي ركز معظمها على ما يلي: زيادة الأجور، وتعيين حدها الأدنى، وتحديد ساعات العمل، وتحسين شروط العمل العامة، وشروط التوظيف والصرف من العمل والبطالة، والمساواة في الأجور مع العمال اليهود[٤٢]. وبسبب موجة الإضرابات والاحتجاجات في فترة العشرينات عملت سلطات الانتداب على إصدار قانون "الجزاء" أو منع "الإرهاب" والذي تضمن عقاباً صارماً ضد كل من يرغم أي شخص على القيام أو الامتناع عن فعل معين بالحبس مدة ثلاثة أشهر أو بغرامة قدرها عشرون جنيهاً[٤٣] فلسطينياً.

وتجدر الإشارة إلى أن فترة العشرينات قد تميزت، بأهمية استثنائية؛ حيث اتضح فيها طبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني، ففي هذه الفترة تمت حماية وتأسيس المشروع الصهيوني والاستيطاني بواسطة حكومة الانتداب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقواتها (وذلك من خلال إصدار وعد بلفور ١٩١٧) وانفجر الناس كالبركان في انتفاضة ١٩٢٩، وما كان إمكان أحد إيقافهم[٤٤].

ومن أشهر الإضرابات التي شهدتها فلسطين إضراب الستة أشهر في عام ١٩٣٦، والذي ابتدأ عفوياً ثم امتد ليشمل كل نواحي العمل في فلسطين، وتلاه عمل مسلح ضد قوات الانتداب البريطاني استمر إلى عام ١٩٣٩، وقد أسهم العمال في الإضراب والعمل العسكري، مما أدى إلى موت المئات منهم، واعتقال الآلاف[٤٥].

ورغم هذه القيود، فإن العمال الفلسطينيين أنشأوا أول تنظيم عمالي لهم في ١٩٢٥/٣/٢١، وهو جمعية العمال العربية، والتي دعت إلى تثقيف العمال وسعت لتحسين استخدامهم[٤٦]. وجدير بالإشارة أنه كان يصدر في هذه المرحلة الكثير من الصحف والمجلات العمالية مثل: مجلة "حيفا"، وصحيفة "إلى الأمام"، وصحيفة "النور"، وصحيفة "نضال الشعب"، وصحيفة "الاتحاد"، وحاولت هذه الصحف الدفاع عن العمال، وتوعيتهم، والنطق باسمهم، ومعالجة قضاياهم[٤٧].

٢-١-٢ المرحلة الثانية: العمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٤٨-١٩٦٧):

بدأت هذه المرحلة بإعلان بريطانيا نهاية انتدابها على فلسطين، تاركة عرب فلسطين واقتصادهم في وضع متدهور، وسلمت للصهاينة كل ما يحتاجونه لدخول معركة ١٩٤٨، والتي انتهت بإعلان دولة إسرائيل في ١٩٤٨/٥/٢٥، وسقوط ٧٥٪ من أراضي فلسطين في أيدي اليهود، وتشتت عرب فلسطين ومنهم آلاف العمال في الاقطار العربية المجاورة[٤٨]، حيث طُرد نتيجة الحرب ٩٠٪ من السكان الفلسطينيين من فلسطين المحتلة والذي أصبح يسمى إسرائيل[٤٩]، حيث هاجر أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني من ديارهم، وبقي قسم منهم في فلسطين

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(التي سميت فيما بعد بالضفة الغربية وقطاع غزة) وبقي قسم آخر (حوالي ١٥٠ ألف) تحت سيطرة إسرائيل[٥٠].

وقد ركزت الصهيونية على تهجير الفلسطينيين، والسيطرة على اقتصادهم؛ بمصادرة أملاكهم وأراضيهم؛ إذ إنه في عام ١٩٥٤ كان أكثر من ثلث سكان إسرائيل يعيش فوق أملاك الغائبين، وبالتالي لم يُسمح لهؤلاء اللاجئين بالعودة[٥١]، فاضطروا للبقاء في الدول المضيفة. كما عملت إسرائيل على دمج تلك الأملاك والمؤسسات في الاقتصاد الصهيوني، وبالتالي أُتيحت الظروف الملائمة للاقتصاد الإسرائيلي ليحل محل الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى قيام إسرائيل بتطبيق مبدأ "العمل العبري"[٥٢]. وتجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة قد تأثر بشكل أكبر من الضفة الغربية، فانهارت مؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، وفقد معظم مساحته (٩٧,٥٪)، وأصبح تحت اشراف الحكومة المصرية[٥٣]. وقد تدفق عدد كبير من اللاجئين إلى قطاع غزة إذ أصبحت نسبتهم ١:٣، فقد بلغ عدد سكان القطاع ٢٨٠ ألفاً منهم ٩٠ ألفاً من السكان الأصليين والباقي من اللاجئين[٥٤]، وهؤلاء اللاجئون فقدوا مواردهم وأملاكهم. علماً بأن ٨٠٪ من السكان الأصليين في غزة قد فقدوا مواردهم أيضاً دون أن يفقدوا سكنهم (ويعرفون باللاجئين اقتصادياً) فيصبح ٩٣,٣٦٪ من سكان قطاع غزة قد فقدوا مواردهم في عام ١٩٥٣[٥٥].

لقد عانى العمال الفلسطينيون قبل بدء هذه المرحلة وخلالها في صراعهم ومناضلتهم ضد ثلاث جهات: الاستعمار البريطاني، وما نجم عنه، وضد القوى المحلية والتي ربطت مصالحها مع الاستعمار. وضد الحركة الصهيونية والتي لم تدخر جهداً ضد الأرض والعمال[٥٦]، فقد أثر الاحتلال الإسرائيلي على كل الطبقات في المناطق المحتلة؛ حيث أجرى عملية (بلترة) تحويل سكان المخيمات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى بروليتاريا الذين كان معظمهم فلاحين طردوا بسبب الحرب (١٩٤٨)[٥٧]. ولذلك فإن هؤلاء العمال لا يشكلون امتداداً للعمالة الفلسطينية قبل ١٩٤٨، إذ إنهم من الأشخاص الذين فقدوا ممتلكاتهم ونزحوا من الريف بحثاً عن العمل[٥٨]، وتم دمجهم في البروليتاريا الإسرائيلية، ويستخدمون في أعمال لا تتطلب مهارة، وذات أجور منخفضة، ويعانون من التمييز الحاد مع العمال اليهود. وعملت إسرائيل أيضاً على جذب بعض الحرفيين وأصحاب الدكاكين وصغار المزارعين الفلسطينيين للعمل فيها إضافة إلى إنشائها بعض القطاعات الصناعية في المناطق المحتلة واستخدمت فيها العمال الفلسطينيين[٥٩].

إضافة إلى ذلك، فقد شهدت هذه المرحلة هجرة واسعة منذ بداياتها وحتى عام ١٩٦٧؛ إذ هاجر من الضفة الغربية حوالي ٤٠٠ ألف شخص، توجه معظمهم إلى الأردن أو إلى البلدان العربية النفطية وخاصة الكويت[٦٠]، وقد بلغت هذه الهجرة أقصاها في الفترة ١٩٦١-١٩٦٧، إذ بلغ معدل النمو السكاني في الضفة الغربية ٠,٠٥٪ فقط في هذه الفترة، أما معدل الهجرة السنوي فقد وصل إلى ٢,٥٪ تقريباً. أما بالنسبة لقطاع غزة فقد حصرت الحكومة المصرية الهجرة بشكل كبير، فكان المهاجرون من قطاع غزة أقل بكثير مقارنة بالضفة الغربية، إذ بلغ معدل النموالسكاني في القطاع في الفترة ١٩٥٢-١٩٦٧ حوالي ٢,٧٪[٦١]. ومن أهم أسباب الهجرة الخارجية الظروف التي خلقها الاحتلال، وطرد السكان بالقوة، إضافة إلى تردي الوضع الاقتصادي. وكانت هذه الهجرة وحتى منتصف الستينات تشمل الذكور من الشباب بشكل خاص والذين يهاجرون بحثاً عن العمل، فمثلاً بلغت نسبة المقيمين في الكويت من الأردنيين والفلسطينيين ٤٦٪ من الوافدين للكويت عام ١٩٦٥ بسبب العمل وبلغت نسبة الذكور منهم ١٨٪ إذ تحولت الهجرة في الفترة ١٩٦٥/١٩٥٧ من هجرة الذكور الشباب فقط، إلى هجرة الأسر[٦٢].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد عملت إسرائيل منذ قيامها على استخدام العمال الفلسطينيين في الأعمال الشاقة أو الهامشية، وهدفت من ذلك إبعاد أي تأثير لهؤلاء العمال على حركة الاقتصاد الإسرائيلي، وجعلهم عرضة للطرد من العمل عند حدوث الأزمات أو الكساد، كما أنها قَبلتهم في بعض القطاعات لحاجتها لهم بالدرجة الأولى، ولتنفيذ السياسة الاستيطانية القائمة على إغراء اليهود للذهاب إلى فلسطين، وحرصت على عدم تشغيل هؤلاء المهاجرين في الأعمال الشاقة (إذ تستخدم فيها العمال الفلسطينيين)، وإنما استخدمتهم في المؤسسات الصهيونية[٦٣]. ويوضح الجدول (٥) التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الفترة ١٩٥٠-١٩٦٧.

جدول (٥)

التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٥٠-١٩٦٧)

نوع العمل	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٥٩	١٩٦٣	١٩٦٤		١٩٦٥		١٩٦٦		١٩٦٧	
	٪	٪	٪	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
زراعة وتحريش وصيد	٥٠,٠٠	٥٠,٤٠	٤٥,٠٠	٣٨,٧٠	٢٥,٢٠٠	٣٤,٠٥	٢٥,٤٠٠	٣٣,٤٢	٢٥,٦٠٠	٣٤,٧٨	٢٥,٠٠٠	٣٦,٨٢
صناعة وحرف	١٠,٠٠	١٢,٤٠	١٦,٢٠	١٦,٦٠	١٠,٧٠٠	١٤,٠٠	١١,٥٠٠	١٥,١٣	٩,٨٠٠	١٣,٣٢	٩,٥٠٠	١٤,٠٠
بناء وأشغال عامة	٦,٠٠	١٣,٦٠	١٦,٦٠	٢٢,٣٠	١٤,٠٠٠	١٨,٩٢	١٤,٨٠٠	١٩,٤٧	١٢,٩٠٠	١٧,٥٣	٩,٧٠٠	١٤,٢٩
كهرباء وماء	–	٠,٢٠	١,٥	٠,٨٠	٥٠٠	٠,٦٧	٧٠٠	٠,٩٢	٥٠٠	٠,٦٨	٨٠٠	١,١٨
تجارة وبنوك وتأمين	–	٧,٤٠	٦,٩٠	٥,٩٠	٥,٢٠٠	٧,٠٢	٥,٢٠٠	٦,٤٨	٤,٨٠٠	٦,٥٢	٤,٩٠٠	٧,٢٢
نقليات وشحن	٦,٠٠	٣,٥٠	٤,٠٠	٤,٥٠	٣,٠٠٠	٤,٠٥	٣,٧٠٠	٤,٨٧	٤,٥٠٠	٥,٤٣	٣,٤٠٠	٥,٠٠
الخدمات العامة	٢٨,٠٠	٩,٠٠	٦,٣٠	٨,٢٠	٧,٧٠٠	١٠,٤١	٧,٣٠٠	٩,٦١	٨,٠٠٠	١٠,٨٧	٧,٣٠٠	١٠,٧٥
الصحة والتربية	–	--	–	–	٥,٣٠٠	٧,١٦	٥,٥٠٠	٧,٢٤	٥,٤٠٠	٧,٣٤	٥,٤٠٠	٧,٩٥
الخدمات الخاصة	–	٢,٥٠	٣,٥٠	٠,٢٠	٢,٤٠٠	٣,٢٤	١,٨٠٠	٢,٣٧	٢,٦٠٠	٣,٥٣	١,٩٠٠	٢,٨٠
غير معروف	–	–	–	–	–	–	١٠٠	٠,١٣	–	–	–	–
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٧٤,٠٠	١٠٠	٧٦,٠٠٠	١٠٠	٧٣,٦٠٠	١٠٠	٦٧,٩٠٠	١٠٠

المصدر:

– السنوات ١٩٥٠-١٩٦٣: عنان العامري، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠-١٩٧٠، بحث إحصائي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، آذار، ١٩٧٤، ص ١٤٤، نقلاً عن مسح القوى البشرية في اسرائيل ص ص ٦-٧.

– السنوات ١٩٦٤-١٩٦٧: رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص ٩٥.

–قام الباحث باحتساب النسب للسنوات ١٩٦٤-١٩٦٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من الجدول (٥) تركز العمال الفلسطينيين في الأعمال الشاقة التي تتطلب جهداً بدنياً، ولا تتطلب مؤهلات ومهارات: فكانت نسبتهم في الزراعة والتحريش والصيد، وفي البناء والأشغال العامة ٣٤٪، و١٨٪ على التوالي. في حين تنخفض نسبتهم في الأعمال الأخرى مثل: التجارة والبنوك، والخدمات الخاصة، والماء والكهرباء، إذ كانت نسبتهم فيها ٧٪، و٣٪ و١٪ على التوالي، .... في حين أن نسبة العمال اليهود مرتفعة في الأعمال ذات المهارة والخبرة وذات المردود المرتفع، مثل: الصناعة والحرف، والإدارة والمكتبة، إذ كانت نسبتهم ٢٣٪، و١٦٪ على التوالي. وتنخفض نسبتهم في الأعمال الشاقة: مثل: البناء والمناجم والمقالع، والنقل والمواصلات إذ بلغت نسبتهم فيها ٧٪، و٥٪ على التوالي[٦٤].

لقد كان اقتصاد الأراضي المحتلة يحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية قبل عام ١٩٦٧، وكان جزء من فائض الزراعة يحول إلى الأقطار العربية[٦٥]، وكانت الزراعة تشكل ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ١٩٤٨-١٩٦٧[٦٦]، وتستوعب (٥٠٪) من العاملين عام ١٩٥٥، إلا أنها انخفضت إلى (٣٦٪) عام ١٩٦٧، وقد تحول العاملون في الزراعة إلى قطاع البناء؛ حيث ارتفعت نسبتهم فيه من (٦٪) عام ١٩٥٥ إلى (١٥٪) عام ١٩٦٧.

أما تطور قطاع البناء في الفترة (١٩٤٨-١٩٦٧) وزيادة العاملين فيه فيعود إلى أن ثلثي الاستثمارات كان يذهب لقطاع التشييد وخاصة المساكن، إضافة إلى التزايد السكاني، وزيادة تحويلات العاملين في الخارج.[٦٧]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الصناعة، فإنها لم تتطور في غزة خلال هذه المرحلة وبقي إنتاجها محدوداً بسبب ضعف استثمارات الحكومة المصرية، ولذا بقيت مساهمة الصناعة منخفضة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت حوالي ٤,٥٪ عام ١٩٦٦[٦٨]، واستوعبت حوالي (١٠٪) فقط من العمالة. وكذلك الحال في الضفة الغربية حيث بقيت الصناعة تقليدية وقائمة على الصناعات الصغيرة والحرفية، فكان أكثر من ٩٥٪ من المنشآت تستخدم أقل من عشرة عمال[٦٩] عشية حرب حزيران ١٩٦٧، وكانت تستوعب أكثر من ثلثي اليد العاملة الصناعية[٧٠].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ارتبطت الضفة الغربية في عام ١٩٥٠ بالضفة الشرقية (الأردن)، ليشكلا معاً وحدة اقتصادية سياسية، ولذلك بقي اقتصاد الأراضي المحتلة محدوداً بمحدودية الإمكانات المادية في الأردن، إضافة إلى تدفق اللاجئين إلى الضفتين، وقد تقدمت الصناعة في الضفة الشرقية بشكل أكبر من تطورها في الضفة الغربية؛ وذلك نظراً لتوفر العوامل الملائمة لها مثل: القرب من الأسواق المحلية، ومراكز التصدير، وتوفر المواد الخام، في حين أن الضفة الغربية قريبة من خطوط الهدنة مع إسرائيل، وبالتالي لم يقم في الضفة الغربية في هذه المرحلة مشروع صناعي يزيد رأس ماله عن عشرة آلاف دينار أردني، لأن التطور الصناعي في الضفة الغربية اقتصر على تطوير الصناعات القائمة قبل عام ١٩٤٨، بالإضافة إلى بعض الصناعات الجديدة مثل تعليب الأغذية، وصناعة البلاستيك، أما في الضفة الشرقية فقامت الصناعات الضخمة مثل الإسمنت، والبوتاس، والفوسفات؛ وذلك بسبب وجود المواد الخام لمثل هذه الصناعات[٧١].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى استغلال جزءٍ من العمالة الفلسطينية من قبل إسرائيل في هذه المرحلة، فإن هذه العمالة كانت تعاني أيضاً البطالة، بسبب تطبيق إسرائيل لمبدأ العمل العبري، إضافة إلى استيلائها على الأراضي الزراعية، مما أدى إلى نزوح سكان القرى إلى المدن بحثاً عن العمل. ففي عام ١٩٥٣ مثلاً حين بلغت البطالة بين اليهود أوجها طُرد عدد كبير من العمال العرب من وظائفهم[٧٢]، مما زاد من مشكلة البطالة في العمالة الفلسطينية والتي وصلت مثلاً إلى ٢٠٪ عام ١٩٦٧[٧٣].

وحتى تحل إسرائيل مشكلة البطالة فقد عملت على إنشاء بعض مكاتب الاستخدام (لاستخدام عمال مأجورين على أساس المياومة) والتي لم تحل سوى جزء بسيط من مشكلة البطالة، مما اضطر غالبية العمال للبحث عن عمل (سري) دون الاعتماد على مكاتب الاستخدام؛ مما أدى إلى تفاقم معاناتهم؛ وذلك أنهم أصبحوا أمام مشكلتين: مطاردة الأجهزة الرسمية لكونهم مخالفين للقانون، وتعرضهم للاستغلال (البشع) من قبل أصحاب العمل اليهود.[٧٤]

ونتيجة للأوضاع والظروف الصعبة التي عاشها الفلسطينيون، خاصة العمال، ازدادت حدة التذمر والغضب، وتطورت الأمور إلى مظاهرات واشتباكات مع الشرطة فيما عرف بأحداث الأول من أيار ١٩٥٨، وتم على إثر ذلك اعتقال ونفي المئات من العمال[٧٥].

إضافة إلى مشكلة البطالة فقد عانى العمال الفلسطينيون في هذه المرحلة (١٩٤٨-١٩٦٧) من مشكلة التمييز في الأجور بينهم وبين العمال اليهود، إذ بلغت نسبة أجور العمال الفلسطينيين ما بين ٣٥٪-٧٠٪ من أجور العمال اليهود، كما أن إسرائيل فرضت عليهم ضرائب باهظة استنزفت معظم أجورهم[٧٦]، عدا

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن عملهم في أعمال قليلة المردود وعدم حصولهم على الحقوق والامتيازات[٧٧] (مثل الضمان الاجتماعي، والإجازات السنوية والمرضية، والتأمين الصحي) إضافة إلى تشغيل واستغلال النساء والأطفال، خاصة ما يتعلق بالأجور وظروف العمل، كما أن العمال الفلسطينيين كانوا يعانون بشكل كبير من العودة إلى بيوتهم نظراً لبعد المسافة بين سكناهم ومكان العمل، مما يضطرهم للبقاء والنوم في أماكن العمل، أو بنايات مهجورة أو في العراء، في ظروف صعبة ولا إنسانية، وتقدر نسبة هؤلاء بحوالي ٥٠٪ من مجموع العمال العرب[٧٨].

لقد كانت أكثر الإجراءات تأثيراً على الشعب والعمال الفلسطينيين، هو فرض الحكم العسكري على المواطنين، والذي يتدخل في كل الأمور بدءاً من حرية الكلام وحتى الإشراف على الأسلحة، وأهم مواد هذا النظام المادة (١٢٥) التي تتيح للحاكم العسكري إصدار أمر بأن منطقة ما محظورة (مغلقة) وبالتالي لا يسمح لأي شخص بالدخول أو الخروج منها إلا بإذن خاص من القائد العسكري[٧٩]، وهذا له تأثير سلبي كبير على المزارعين وعلى العمال، حيث يؤدي إلى تلف المحاصيل وزيادة البطالة.

إضافة إلى كل ذلك لم يُسمح للعمال الفلسطينيين بإقامة أي تنظيم نقابي، عدا عن ممارسات الهيستدروت ضدهم، والتي تركز على العمل العبري، ومنعهم من الانضمام للهيستدروت، وبقي الوضع كذلك حتى عام ١٩٥٩ حيث تقرر السماح للعمال الفلسطينيين بالعضوية في الهيستدروت ومع ذلك بقيت نسبتهم منخفضة إذ بلغت ٣٠٪ فقط من مجموع العمال العرب[٨٠]. وكان الدافع وراء ذلك القرار هو السماح بالتنقل الحر (من مناطق الحكم العسكري) لحاجات العمل، والثقافة والتجارة، والخدمات العامة[٨١]، أي أن الدافع هو حاجة الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية، وقد ساعد ذلك القرار على اندفاع أعداد كبيرة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من العمال الفلسطينيين للعمل في مختلف الأنشطة الإسرائيلية كما ساعد على سلخهم من القطاع الزراعي والانتقال إلى صفوف القوى العاملة.

٢-١-٣ المرحلة الثالثة: العمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧):

شهدت هذه المرحلة حرب ١٩٦٧، التي نتج عنها احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أصبحت تعرف بالأراضي المحتلة، وازدادت في هذه المرحلة المشكلات التي تواجه العمالة الفلسطينية، نظراً للظروف التي مرت بها، والناجمة عن الاحتلال.

فقد أربكت تلك الحرب النظام الاقتصادي في الأراضي المحتلة؛ إذ واجه الاقتصاد الفلسطيني في هذه المرحلة اقتصاداً عملاقاً إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي في بداية هذه المرحلة، ثم ارتفع إلى ٥,٢٪ منه عام ١٩٨٠[٨٢].

ويشمل الإطار الذي انطلقت منه إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية ما يلي: إن الأراضي المحتلة جزء من دولة إسرائيل الكبرى، ولذا فإنها ميزت ما بين الأرض والسكان لتنفيذ سياستها ومبادئها. إضافة إلى أنها اعتبرت أن اليهود شعب الله المختار[٨٣]، وبالتالي فإن لها الحق في هذه الأراضي، وحق طرد سكانها ومصادرة أراضيهم وأملاكهم.

وقد عملت إسرائيل على تدمير قطاعي الزراعة والصناعة بشكل تدريجي، لأن تدميرهما يشكل الأساس لانهيار اقتصاد الأراضي المحتلة[٨٤]، إضافة إلى تحقيق هدف إسرائيل وهو إبعاد العمال الفلسطينيين عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والصناعة) ودفعهم للهجرة الخارجية، أو جذبهم إلى العمل في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل، وبالتالي تفريغ الأراضي المحتلة من سكانها. وسعت لأن يكون الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها، وأن يكون المَنفذ للأسواق العربية الأخرى؛ وبالتالي أصبح هذا الاقتصاد تحت رحمة الاقتصاد الإسرائيلي، الذي أخذ يحتويه شيئاً فشيئاً، إلى أن حوله إلى اقتصاد تابع ومكمل له(٨٥).

ونتيجة لسياسة الإلحاق فقد حدثت تقلبات كبيرة في نمو قوة العمل، وازدادت الهجرة إلى الخارج، وازداد عدد العمال الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، كما ازداد عدد العاملين بأجر، وحدثت تحولات في التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية.(٨٦)

وسيتم في هذا الجزء من الفصل تناول عدة مواضيع كل على انفراد، نظراً لأهميتها، وتأثيرها على العمالة الفلسطينية، ومن هذه المواضيع: الهجرة، والاستيطان، والسياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

٢-١-٣-١ السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة:

أبقت إسرائيل على اقتصاد الأراضي المحتلة على أنه كيان منفصل شكلياً، حيث حافظت على حسابات وطنية وسياسات اقتصادية منفصلة للأراضي المحتلة، بينما فرضت في نفس الوقت دمجاً شاملاً؛ وذلك لجني منافع الدمج دون أن تتحمل أعباءه، لأنه لو تمت عملية الدمج بشكل رسمي؛ فإن ذلك سيكلف الاقتصاد الإسرائيلي كثيراً، حيث لا بد من تطبيق الضمان الاجتماعي الإسرائيلي، على العمالة الفلسطينية، وتطوير البنية التحتية في الأراضي المحتلة، وتقديم مساعدات كبيرة للعمال الفلسطينيين في حالة الركود(٨٧).

إضافة إلى الخوف الإسرائيلي من الخطر الديمغرافي كما عبَّر عن ذلك بنحاس سابير (وزير مالية سابق): "إن إسرائيل إذا ضَمت المناطق المحتلة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ستصبح في غضون عشر أو عشرين سنة دولة يهودية بالاسم"[٨٨] مشيراً إلى خطورة تزايد عدد سكان الأراضي المحتلة. ولذا فقد أبقت إسرائيل كل الخيارات مفتوحة أمام علاقتها بالأراضي المحتلة بمعنى "أن تقرر أن لا تقرر"، وعملت على دمج سكان الأراضي المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي فرادى[٨٩]، ومن أهم إجراءات الدمج التي طبقتها إسرائيل ما يلي: إقرار ما يسمى "بالإدارة المدنية" بموجب أمر عسكري، في تشرين ثاني ١٩٨١، لتكون هذه الإدارة مشرفة على الشؤون المدنية للسكان الفلسطينيين، وتقوم بجميع الصلاحيات التي وردت في القانون المحلي الأردني باستثناء الصلاحيات العسكرية، ويُعين رئيس الإدارة المدنية من قبل قائد الجيش الإسرائيلي في المنطقة[٩٠].

ومن الإجراءات الأخرى الانفتاح الاقتصادي بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وفتح خطوط الموصلات والاتصالات بينهما، فاصبحتا وكأنهما سوقاً واحدة، ولتعميق هذا الانفتاح عملت إسرائيل على فرض ضرائب باهظة على واردات المناطق من غير إسرائيل لإجبار الأراضي المحتلة على استيراد حاجياتها من المنتجات الإسرائيلية، وبالأسعار التي تريدها إسرائيل، كما فرضت قيوداً مختلفة على صادرات المناطق المحتلة سواء إلى إسرائيل أو غيرها[٩١]. ويتضح من الملحق (٤) مدى الاندماج بينهما؛ حيث تذهب معظم صادرات الأراضي المحتلة إلى إسرائيل والتي تراوحت نسبتها ما بين ٤٦٪- ٧٨٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، كما أن معظم مستوردات الأراضي المحتلة تأتي من إسرائيل، وتراوحت نسبتها ما بين ٨٧٪-٩١٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧. أما بقية تجارة الأراضي المحتلة فهي مع الأردن بشكل خاص، ومع الدول الأخرى.

كما أن من أهم إجراءات الدمج تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى تشغيلهم في المشاريع الإسرائيلية داخل المناطق نفسها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ذلك فقد عملت إسرائيل على تعديل قانون العمل الأردني، في ١٩٧١/٨/٤ وفي ١٩٨٠/٨/٢٠، وذلك بموجب أوامر عسكرية؛ بحيث أصبح للسلطات الإسرائيلية بموجب هذا التعديل صلاحيات واسعة تجاه العمال والنقابات العمالية؛ وبالتالي منعت تنظيمهم، وكثيراً ما تقوم بطرد عدد كبير من النقابيين واعتقالهم.[٩٢]

لقد جاءت حرب حزيران، والاقتصاد الإسرائيلي يعاني الانكماش، وعدم توفر الأسواق الخارجية، والبطالة المرتفعة[٩٣]، وبالتالي فإضافة إلى أن حرب حزيران ساعدت إسرائيل على تحقيق حلم إسرائيل الكبرى، فإنها حققت لها أهدافاً اقتصادية أيضاً، والتي من أهمها توفير سوق استهلاكية في الأراضي المحتلة، واستغلال عمالها[٩٤]. إذن جاءت إجراءات الدمج هذه لتخلص الاقتصاد الإسرائيلي من مشكلاته، وبالتالي تم تشغيل العمال الفلسطينيين لأنه بحاجة إليهم. إضافة إلى أن الأراضي المحتلة تمد الاقتصاد الإسرائيلي بالمواد الخام؛ أي أن إسرائيل تطبق في الأراضي المحتلة ما يسمى بسياسة القلب والهامش (Core and Periphery)، والتي تؤدي إلى اتساع الفجوة ما بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي، مما يمكن إسرائيل من السيطرة على المناطق المحتلة ومواصلة احتلالها، كما يساعد على تهجير السكان الفلسطينيين.[٩٥]

وبالتالي فإن إسرائيل هدفت من سياستها الاقتصادية تلك إلى اجتثاث الإنسان الفلسطيني عن أرضه في المدى البعيد، أما على المدى القريب فقد هدفت إلى إضعاف الوجود الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي المحتلة[٩٦] والذي يتلخص في الأهداف التالية[٩٧]: أن تكون المناطق المحتلة امتداداً حيوياً للسوق الإسرائيلية، وخاصة بالنسبة للإنتاج الصناعي، حيث تمكنت المؤسسات الإسرائيلية من تحقيق بعض مزايا الإنتاج الكبير (Large Scale of

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(Production) بالإضافة إلى تدني الأجر في المناطق المحتلة مقارنة بإسرائيل. كما هدفت إلى إضعاف المنتجات الزراعية الفلسطينية حتى لا تنافس المنتجات الإسرائيلية. كما سعت إلى جعل العلاقة الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية نموذجاً للتعامل مع الدول العربية الأخرى.

ولتجسيد ذلك فقد حافظت إسرائيل على بقاء الجسور مفتوحة أمام تجارة المناطق المحتلة مع الأردن، ومن خلاله إلى العالم الخارجي، وبهذه الطريقة تم تصريف المنتجات الزراعية الفائضة عن الاستهلاك المحلي في المناطق المحتلة، وهذا يدعم القوة الشرائية في الأراضي المحتلة، وبالتالي يستهلكون منتجات إسرائيلية بشكل أكبر، إذ إن ذلك يخفف من منافسة تلك المنتجات للمنتجات الإسرائيلية[٩٨]، كما أن الجسور المفتوحة تشكل مصدراً مالياً كبيراً للخزينة الإسرائيلية نتيجة للرسوم الجمركية على حركة التجارة عبر الجسور، وعلى السلع التي يحضرها القادمون إلى الضفة الغربية، والرسوم والطوابع على حركة انتقال الأشخاص، وقُدر دخل إسرائيل من هذه المصادر بحوالي (٤) مليون دينار سنوياً.[٩٩] أي أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر من سياسة الجسور المفتوحة.

وتجدر الإشارة أخيراً، إلى أن الأراضي المحتلة لا تملك تحرير نفسها من تلك التبعية؛ ولذا فقد بقي اقتصادها مشوهاً وضعيفاً وعاجزاً عن النمو، إضافة إلى التجزئة الناجمة عن وجود المستوطنات. وهذا الضعف الاقتصادي يعزز من دمج إسرائيل للمناطق المحتلة، ويُعمّق هذا الاعتماد والإلحاق بفعل القوة العسكرية الإسرائيلية، وبفعل الدعم الغربي (وخاصة الولايات المتحدة) لإسرائيل.[١٠٠]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-١-٣-٢ آثارالمستوطنات على العمالة الفلسطينية:

من أهم الممارسات التي تقوم بها إسرائيل تجاه المناطق المحتلة، وتعمل من خلالها بالتأثير على الأرض والشعب معاً، هي المستوطنات الإسرائيلية، والتي تعمل على تجزئة الأراضي المحتلة، وإبقائها على شكل أوصالٍ متقطعة، إضافة إلى التأثير على أهم العناصر الإنتاجية في الأراضي المحتلة وهو عنصر العمل.

فمنذ احتلال الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بدأت القوات العسكرية الإسرائيلية بالاستيلاء على الأراضي لتنفيذ مشاريع الاستيطان، مستخدمة بذلك عدة وسائل أهمها[١٠١]: الاستيلاء على الأراضي الأميرية وأملاك الغائبين، والمصادرة بالقوة، وإجبار المزارعين على تبديل أراضيهم، وبالشراء. مطبقة إسرائيل في ذلك ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، التي يرى معظم الاسرائيليون على أنها ترجمة للمشروع الصهيوني[١٠٢]. ولذلك فقد أقيمت الكثير من المستوطنات على طول الخط الأخضر لخلق أمر واقع يسمح لاحقاً بتعديل الحدود، كما أقيمت المستوطنات على طول ضفة نهر الأردن، لتشكل سياجاً أمنياً، ولاستغلال الأراضي الخصبة[١٠٣].

ومن أهم ما تتسم به المستوطنات هو كثافة المستوطنين، واعتمادها الكلي على مصادر مياه الضفة الغربية. وعلى كهرباء مدن الضفة الغربية[١٠٤]، وترتكز على فلسفة إسرائيل في إنكار وجود السكان المحليين، وعلى اغتصاب الأراضي، وتدمير المزروعات[١٠٥]، كما أن هناك عملية تواصل في تكثيف الاستيطان في الأراضي المحتلة، ويتضح ذلك من الملحق (٥)، والذي يبين الاستمرار في تضخيم وزيادة عدد المستوطنات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ابتكرت السلطات الإسرائيلية طرقاً جديدة لجذب المستوطنين، كمنح سيارة مجانية لكل مستوطن[١٠٦]، وتقديم قرض طويل الأجل بدون فوائد لعمليات البناء، وإقامة السكن المجاني الحديث، كما يُعطى المستوطنون حق التعدي على العرب والاستيلاء على أراضيهم ومصادرتها (فمثلاً تم تأسيس بنك طفحوت لهذه الغاية)[١٠٧]، وكذلك تُزود كل مستعمرة بنظام حماية وأمان، فيتوفر في كل منها مستودعاً للذخيرة وآخر للتموين، لجعلها قادرة على الصمود لمدة شهر أو شهرين أمام أي هجوم، إضافة إلى وجود ملجأ عام يحتوي على جهاز تهوية وتكييف. كما يحيط بكل مستعمرة سياجاً يبقى مضاءً طوال الليل[١٤٦]، إضافة إلى توفر كافة الخدمات الصحية والتعليمية والدينية.

وقد مرت عملية بناء المستوطنات بمراحل مختلفة تبعاً للحزب الذي يحكم إسرائيل، ففي الفترة ١٩٦٧-١٩٧٧ حكم حزب العمل، الذي ركز على بناء المستعمرات السكنية المرتفعة حول القدس، إضافة إلى المستعمرات الزراعية في وادي الأردن، وتم في هذه المرحلة مصادرة ٥٠٪ من الأراضي الزراعية في وادي الأردن، وكان هدف هذه المستعمرات استثمارياً؛ لاستغلال المصادر الطبيعية. أما في السنتين ١٩٧٧-١٩٧٨ فقد استلم حزب الليكود الحكم، والذي يَعتبر أن الأراضي المحتلة جزءاً من إسرائيل الكبرى، وتم في هذه الفترة تبني خطة شارون[١٠٩]، التي تهدف إلى تقطيع الضفة الغربية إلى شبكة من المربعات الصغيرة بواسطة سبع طرق تمتد من الشرق إلى الغرب وتتقاطع مع محاور الشمال والجنوب، بحيث لا يضم كل مربع أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني؛ لتقوم المستوطنات بمراقبة تلك المربعات[١١٠]. ومنذ أيلول عام ١٩٧٨ تم تبني خطة شاملة للاستيطان بهدف الإحاطة بالمدن الفلسطينية لمنع توسيعها[١١١].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت المستوطنات على[١١٢]: امتصاص نسبة من القوى العاملة الفلسطينية للعمل فيها، وحتى تنتج منتجات زراعية تنافس المنتجات الفلسطينية، وإلى تثبيط نمو القطاع الصناعي الفلسطيني، وإلى احتواء مدينة القدس، والمساهمة في تفريغ الأراضي المحتلة من السكان.

ومن آثار الاستيطان على العمالة الفلسطينية أن دَفع عدداً كبيراً من العمال إلى الهجرة إلى الخارج، والتي كانت منتظمة أحياناً، حيث يهاجر حوالي ١٠ آلاف عامل سنوياً[١١٣]. كما أدى الاستيطان إلى إحداث انعكاس في التوزيع القطاعي لتلك العمالة، فأصبحت نسب الزراعة، والصناعة، والبناء، والخدمات العامة في عام ١٩٨٦ كالتالي: ١٣٪، ١٢٪، ٢٠٪، ٧٪ على التوالي[١١٤]. إذ يلاحظ الانخفاض الكبير في نسبة العمالة الزراعية، والارتفاع في نسبة العمالة في البناء، والانخفاض في نسبتي العمالة الصناعية، والعمالة في الخدمات العامة. (جدول (٥)). (وهناك مشكلات أخرى غير الاستيطان أسهمت في بلورة التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية، راجع بند ٢-٥-١).

إضافة إلى أن الاستيطان يؤدي إلى أمر آخر وهو حرمان المواطنين الفلسطينيين من التصرف بممتلكاتهم وخاصة الأرض، مما يؤثر على إنتاجهم ودخلهم وخاصة المزارعين. إضافة إلى الأثر الديمغرافي الذي يحدثه الاستيطان، بحيث يؤدي إلى زيادة نسبة الإسرائيليين بشكل أكبر من الفلسطينيين.

وبشكل عام فقد أدت المستوطنات إلى ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة؛ وذلك ناجم عن استيلاء المستوطنات على أخصب الأراضي الزراعية، واستيلائها على ينابيع المياه، والآبار الارتوازية، إضافة إلى إنشاء المصانع داخل المستوطنات التي تنتج السلع المنافسة للسلع الفلسطينية. وقد أسهم في تفاقم تلك المشكلة عدم اهتمام

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلطات الإسرائيلية بتنمية المناطق المحتلة، بل محاولتها استغلال الأرض والعمال الفلسطينيين أفضل استغلال.

٢-١-٣-٣ اتساع العمل المأجور:

إحدى التطورات الهامة التي حدثت للعمالة الفلسطينية في هذه المرحلة، هو زيادة عدد العاملين بأجر؛ الذين ارتفع عددهم في الأراضي المحتلة من ٧٩,٨ ألف[١١٥] عامل عام ١٩٦٩ إلى ١٣٠,٥ألف عامل عام ١٩٨٠، وإلى ١٦٤ ألف عامل عام ١٩٨٦ (ملحق (٨))، أي أن هناك زيادة مستمرة في عددهم، بلغت نسبتها ٦٤٪ في عام ١٩٨٠ عنه في عام ١٩٦٩، و٢٦٪ في عام ١٩٨٦ عنه في عام ١٩٨٠. وقد ازدادت نسبتهم من العاملين ككل من ٤٩٪ إلى ٦٠٪ وإلى ٦٣٪ في السنوات ١٩٦٩، ١٩٨٠، ١٩٨٦ على التوالي.

وهذه الزيادة في عدد ونسبة العاملين بأجر كانت نتيجة للأوضاع الاقتصادية غير العادية التي مرت بها الأراضي المحتلة، فلم تكن زيادتهم نتيجة للتطور في القطاع الصناعي مثلاً أو في القطاعات الاقتصادية الأخرى، بل جاءت نتيجة للعوامل التالية[١١٦]:

١- قبل عام ١٩٦٧، كانت الضفة الغربية جزءاً من السوق الأردنية، وكان الطلب على معظم السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية من قبل سكان الضيفة الغربية يلبي أساساً من الضفة الشرقية، إما عن طريق المنشآت المحلية الموجودة هناك أو عن طريق المستوردين الذين تركزوا أساساً في الضفة الشرقية، أما بعد الاحتلال، فقد انقطعت الصلة ما بين الضفتين، وأصبحت الفرصة مهيأة لإقامة المشاريع من قبل المستثمرين المحليين، والتي تستخدم العمل المأجور كعنصر إنتاجي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- قيام إسرائيل ببناء بعض المشاريع في الأراضي المحتلة، لاستغلال رخص الأجر فيها، وللمساهمة في الدمج بالسوق الإسرائيلية.

٣- زيادة بناء المساكن بسبب زيادة التحويلات من العاملين في الخارج، مما شجع على زيادة العمل المأجور.

٤- زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية من قبل الاقتصاد الإسرائيلي، وفتح المجال لها للعمل فيه.

٥- تحول عدد كبير من الفلاحين إلى عمال بأجر بسبب مصادرة كثير من الأراضي الزراعية لإقامة المستوطنات، والسيطرة على المصادر المائية، وتفتيت الملكية الزراعية بسبب الإرث.

٦- تحول عشرات الآلاف من اللاجئين إلى عمال؛ نظراً لفقدانهم ممتلكاتهم وموارد رزقهم، فهم لا يملكون سوى "بطاقة التموين".

٢-١-٣-٤ هجرة (أو تهجير) العمالة الفلسطينية إلى الخارج:

من جملة ما أدت إليه حرب عام ١٩٦٧، أن هاجر من الأراضي المحتلة حوالي ٢٨٥ ألف نسمة، وحتى نهاية الحرب كان قد هاجر ما يقرب من ٢٥ ألف آخرين كما ارتفعت الهجرة في عام ١٩٦٨ إلى حوالي ٤٧ ألف نسمة بتأثير البطالة(١١٧).

ولم تتوقف الهجرة بعد الحرب، بل استمرت ملازمة للعمالة الفلسطينية، ويوضح ذلك الجدول (٦)، فبشكل عام هناك هجرة دائمة من الأراضي المحتلة، فهي وإن انخفضت في سنة من السنوات، فإنها تعود للارتفاع مرة أخرى، ويعزى ذلك إلى العوامل التالية:

١- بالنظر إلى الجدول يتضح أن الهجرة من الضفة الغربية أكبر منها في قطاع غزة؛ ويعود ذلك إلى ميل أبناء الضفة لأخذ أسرهم معهم وخاصة في دول الخليج، أكثر من ميل أبناء القطاع. ويعود ذلك إلى طبيعة القيم السائدة التي تسمح للرجل بالسفر وحده سواء للعلم أو العمل. كما أن

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أبناء الضفة لديهم تسهيلات أكبر من حيث السفر والحصول على جواز سفر. وعموماً فإن الهجرة بين أبناءالضفة تأخذ طابعاً دائماً، بينما تأخذ طابعاً مؤقتاً في القطاع[١١٨].

٢- انخفض عدد المهاجرين بشكل ملحوظ في عام ١٩٦٩، وذلك بسبب فتح المجال للعمالة الفلسطينية للعمل في الاقتصاد الإسرائيلي، كما يلاحظ أنه في عام ١٩٧٣ لم تحدث هجرة.

٣- ازدادت الهجرة في الفترة ١٩٧٤- ١٩٨٢، حيث هاجر من الأراضي المحتلة حوالي ٤,٦ ألف شخص عام ١٩٧٤، و ١٨,٦ ألف شخص في عام ١٩٧٥، ويعود ذلك إلى أثار حرب اكتوبر ١٩٧٣. وإلى الركود الاقتصادي في إسرائيل مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية، الأمر الذي دفع إلى الهجرة من المناطق المحتلة[١١٩]، إضافة إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية في دول الخليج العربي، إثر ارتفاع أسعار النفط، وزيادة المشاريع الاقتصادية، فيها، فإزداد طلب دول الخليج على العمالة الفلسطينية، كما عملت إسرائيل على تقديم التسهيلات للعمال للخروج من الأراضي المحتلة.

٤- لقد انخفضت الهجرة في عام ١٩٨٢ وما يليها، وذلك بسبب الإجراءات الأردنية للحد من هجرة سكان الضفة الغربية[١٢٠]، حتى لا تفرغ الأراضي المحتلة من سكانها.

٥- من الأسباب المهمة للهجرة عدم وجود فرص عمل وخاصة للمتعلمين، إذ ارتفعت نسبتهم من ٦٧٠ لكل ألف شخص عام ١٩٦٩/١٩٧٠، إلى ٨٧٠ لكل ألف شخص عام ١٩٧٩/١٩٨٠ (أي بنسبة زيادة ٣٠٪)، وبالتالي اضطر عدد منهم للهجرة خارج الأراضي المحتلة[١٢١].

٦- التفاوت في الأجور بين الأراضي المحتلة والدول المستقبلة، وخاصة دول الخليج العربي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٦)

صافي حركة الهجرة في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٦٧-١٩٩٤)

بالآلاف

السنة	الضفة الغربية				قطاع غزة				صافي حركة الهجرة في الاراضي المحتلة (٤) + (٨)
	السكان أول المدة (١)	الزيادة الطبيعية (٢)	السكان آخر المدة (٣)	صافي حركة الهجرة (٤)= (١) + (٢) - ٣	السكان أول المدة (٥)	الزيادة الطبيعية (٦)	السكان آخر المدة (٧)	صافي حركة الهجرة (٨)= (٥) + (٦) - (٧)	
١٩٦٧	٥٩٥,٩	٣,٠	٥٨٥,٩	١٣,٠-	٣٨٩,٧	٣,٣	٣٨٠,٨	١٢,٢-	٢٥,٢-
١٩٦٨	٥٨٥,٩	١٣,٠	٥٨٢,١	١٥,٨-	٣٨٠,٨	٨,٣	٣٥٦,٨	٣٢,٣-	٤٨,١-
١٩٦٩	٥٨٣,١	١٣,٥	٥٩٧,٩	١,٣	٣٥٦,٨	١٠,٠	٣٦٣,٩	٢,٩-	١,٦-
١٩٧٠	٥٩٧,٩	١٤,٩	٦٠٧,٨	٥,٠-	٣٦٣,٩	٩,٤	٣٧٩,٠	٣,٣-	٨,٣-
١٩٧١	٦٠٧,٨	١٧,٣	٦٢٢,٦	٢,٥-	٣٧٠,٠	١١,٢	٣٧٨,٨	٢,٤-	٤,٩-
١٩٧٢	٦٢٢,٦	١٨,١	٦٣٣,٥	٧,٢-	٣٧٨,٨	١٢,٢	٣٨٧,٠	٤,٠-	١١,٣-
١٩٧٣	٦٣٣,٥	١٨,٧	٦٥٢,٤	٠,٣	٣٨٧,٠	١٢,٨	٤٠١,٥	١,٧	٢,٠
١٩٧٤	٦٥٢,٤	٢٠,١	٦٦٩,٧	٢,٨-	٤٠١,٥	١٤,٣	٤١٤,٠	١,٨-	٤,٦-
١٩٧٥	٦٦٩,٧	٢٠,٦	٦٧٥,٢	١٥,١-	٤١٤,٠	١٥,٠	٤٢٥,٥	٣,٥-	١٨,٦-
١٩٧٦	٦٧٥,٢	٢٢,٥	٦٨٣,٢	١٤,٤-	٤٢٥,٥	١٦,١	٤٣٧,٤	٤,٢-	١٨,٦-
١٩٧٧	٦٨٣,٣	٢٢,٧	٦٩٥,٧	١٠,٢-	٤٣٧,٤	١٦,٣	٤٥٠,٨	٢,٩-	١٣,١-
١٩٧٨	٦٩٥,٧	٢١,٦	٧٠٨,٠	٩,٤-	٤٥٠,٨	١٦,٩	٤٦٣,٠	٤,٧-	١٤,١-
١٩٧٩	٧٠٨,٠	٢٣,٣	٧١٨,٦	١٢,٦-	٤٦٣,١	١٦,٥	٤٤٤,٧	٤,٨-	١٧,٤-
١٩٨٠	٧١٨,٦	٢٢,٩	٧٢٤,٣	١٧,٣-	٤٤٤,٧	١٦,٩	٤٥٦,٥	٥,١-	٢٢,٤-
١٩٨١	٧٢٤,٣	٢٣,٢	٧٣١,٨	١٥,٧-	٤٥٦,٥	١٧,٧	٤٦٨,٩	٥,٣-	٢١,٠-
١٩٨٢	٧٣٢,٧	٢٤,٥	٧٤٩,٣	٧,٩-	٤٦٩,٦	١٧,٨	٤٧٧,٣	٣,١-	١١,٠-
١٩٨٣	٧٤٩,٣	٢٥,٢	٧٧١,٨	٢,٧-	٤٧٧,٣	١٨,٢	٤٩٤,٥	١,٠-	٣,٧-
١٩٨٤	٧٧١,٨	٢٧,٤	٧٩٣,٤	٥,٨-	٤٩٤,٥	٢٠,٢	٥٠٩,٩	٤,٨-	١٠,٦-
١٩٨٥	٧٩٣,٤	٢٧,١	٨١٥,٥	٥,٠-	٥٠٩,٩	١٩,٩	٥٢٧,٠	٢,٩-	٧,٩-
١٩٨٦	٨١٥,٥	٢٧,٥	٨٣٧,٧	٥,١-	٥٢٧,٠	٢١,٦	٥٤٥,٠	٣,٦-	٨,٧-
١٩٨٧	٨٣٧,٧	٢٩,٧	٨٦٨,١	٠,٧	٥٤٥,٠	٢٣,٦	٥٦٥,٦	٣,٢-	٢,٦-
١٩٨٨	٨٦٨,١	٣٠,٨	٨٩٥,٤	٢,٥-	٥٦٥,٦	٢٥,٦	٥٨٨,٥	٢,٧-	٦,٢-
١٩٨٩	٨٩٥,٤	٣٣,٧	٩١٦,٠	١٣,١-	٥٨٨,٥	٢٨,٧	٦١٠,٤	٦,٨-	١٩,٩-
١٩٩٠	٩١٦,٠	٣٨,٥	٩٥٧,٠	٢,٥	٦١٠,٤	٣٠,٨	٦٤٢,٧	١,٥	٤,٠
١٩٩١	٩٥٧,٠	٤٠,٣	١,٠٠٦,٢	٨,٩	٦٤٢,٧	٣٢,٩	٦٧٦,٠	٠,٤	٩,٣
١٩٩٢	١,٠٠٦,٢	٤٠,٠	١,٠٥١,٣	٥,١	٦٧٦,٠	٣٣,٢	٧١٦,٢	٦,٩	١٢,٠
١٩٩٣	١,٠٥١,٣	٤١,٩	١,٠٨٤,٤	٨,٨-	٧١٦,٢	٣٥,٠	٧٤٨,٤	٢,٨-	١١,٦
١٩٩٤	١,٠٦٧,١	٤١,٠	١,١٢٢,٩	١٤,٨	-	-	-	-	-

المصدر: C.B.S, S.A.I, No. 40, Table XXVII/1, 1989, P. 700. and No. 46, 1995, Table 27-2, P. 77.

- قام الباحث باحتساب العمود الأخير.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج، بسبب التخفيض المستمر للعملة الإسرائيلية (الشيكل أو الشيقل)، حيث أدى ذلك إلى تآكل الأرباح، فتضطر المؤسسات إلى الإغلاق أو تحويل الأموال إلى الخارج[١٢٢].

٨- الممارسات الإسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين (سبق الحديث عن بعضها، وسيتم الحديث عن بعضها الآخر في الفصل الثالث)، وتجدر الإشارة هنا إلى أمر هام وهو السياسة الضريبية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي المحتلة؛ حيث تجبي بواسطتها ملايين (الشواكل)[١٢٣]. ومن الجدير هنا بالذكر أن تلك الضرائب تصدر بتعليمات عسكرية خاصة، وتُحدد عشوائياً، ويتم تحصيلها من أكثر من جهة (الشرطة، الجيش، الجمارك ..)، وليس هناك قاعدة واحدة لجبايتها، كما أنها على أشكال مختلفة (الدخل، القيمة المضافة، الجمركية، الدفاع ...). ومن أهم آثار تلك الضرائب أنها أدت إلى إغلاق الكثير من المؤسسات مما أدى إلى زيادة البطالة، ودفع العمال إلى الهجرة[١٢٤].

وقد كانت أغلبية المهاجرين الذكور الشباب (٢١-٣٥ سنة)، وأن ثلثيهم متزوجون[١٢٥]، كما أن معظم الذين لم يكونوا في الأراضي المحتلة عشية حرب ١٩٦٧ لم يتمكنوا من العودة إليها، أو من الحصول على "لم الشمل" وتصل نسبة هؤلاء إلى ٤٠٪ من مهاجري الضفة الغربية، وترتفع النسبة بين مهاجري القدس (٢٠٪ من المهاجرين)[١٢٦]، ويسمح لقسم من المهاجرين بزيارة الأراضي المحتلة بناء على "تصريح إعادة إدخال" تصدره السلطات الإسرائيلية، ويكون مشروطاً بأنواع مختلفة من القيود.

لقد كان لهذه الهجرة كثير من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ولكن لا مجال للخوض فيها في هذا المقام. أما آثارها على العمالة فيمكن إجمالها بما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- أحدثت ضرراً بالغاً في بنية القوى العاملة، لأنها ترتفع عادة بين المتعلمين والفنيين[١٢٧]، نظراً لعدم توفر فرص عمل لهم في الأراضي المحتلة، ولارتفاع الطلب عليهم في الخارج.

٢- أدت إلى تخفيض معدلات البطالة؛ حيث إنها كانت المنفذ للتخلص من فائض اليد العاملة، إذ بلغت مستويات البطالة أدنى مستوى لها في الفترة (١٩٧٤-١٩٨٢) عندما كانت معدلات الهجرة في أعلى مستوى[١٢٨].

٣- أسهمت الهجرة في زيادة متوسط الأجور في الأراضي المحتلة، والناجم عن بعض الاختناقات في سوق العمل (زيادة الطلب على العمالة عن المعروض منها) وخاصة في مجال البناء[١٢٩].

٤- من الآثار الهامة للهجرة، التحويلات المالية لأولئك العاملين، إذ يبين الملحق[١٣٠] (٦)، الزيادة المستمرة في تلك التحويلات، والتي لها آثاراً مختلفة: فمثلاً شكلت تلك التحويلات ٣١,٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، كما شكلت نسبة مقاربة في قطاع غزة في عام ١٩٨٥، كما أدت تلك التحويلات إلى التطور في أنماط الاستهلاك[١٣١] ...

٤-١-٢ المرحلة الرابعة: العمالة الفلسطينية في الانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٣):

جاءت الانتفاضة الفلسطينية كنتيجة طبيعية وحتمية، لما عاناه الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي، وسياسته التي تمثلت في استغلال ومصادرة الأراضي والثروات الطبيعية والمياه، واستغلال الأيدي العاملة، والعمل على دمج المناطق المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبحت الأراضي المحتلة بمثابة "الدجاجة التي تبيض ذهباً"[١٣٢] بالنسبة لإسرائيل.

وقد كانت الشرارة التي أسهمت في اندلاع الانتفاضة هي قتل أربعة عمال من غزة، وهم في طريق عودتهم من عملهم في إسرائيل، حيث صدمتهم سيارة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عسكرية إسرائيلية، وذلك في ١٩٨٧/١٢/٨، وعلى إثر ذلك قامت المظاهرات الشعبية في جباليا ثم انتشرت في مخيمات القطاع، وانتقلت بعدها إلى الضفة الغربية، وشارك فيها معظم الشعب من عمال وطلاب وفلاحين ...، وأصبحت تؤرق الاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث جاءت الانتفاضة كثورة على الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وكطريق للتحرر من الاحتلال.

ومن الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى الانتفاضة: الضائقة المالية في المخيمات، وتفاوت مستوى المعيشة، وانخفاض مستوى الخدمات، والاستيطان، والبطالة، واستغلال العمال، وتوقف النمو الاقتصادي[١٣٣]. حيث كان العجز السنوي في اقتصاد الأراضي المحتلة قبيل الانتفاضة يفوق الـ ٥٠٠ مليون دولار سنوياً[١٣٤].

ودعت الانتفاضة إلى تحقيق المطالب التالية: مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وتوقف العمال عن العمل في إسرائيل، والالتزام بالإضراب الشامل، والتوقف عن دفع الضرائب، والمطالبة باستقالة الموظفين المدنيين في الدوائر الرسمية (كالشرطة والجمارك ...)، والدعوة إلى الاقتصاد المنزلي، والمطالبة بخفض الإيجارات من قبل مالكي العقارات[١٣٥].

٢-١-٤-١ مشاركة العمالة الفلسطينية في الانتفاضة، وآثار تلك المشاركة:

لقد أسهمت العمالة الفلسطينية في الانتفاضة بشكل فعّال، وكان دورها متعدد الاتجاهات، ومن أهم ملامحه[١٣٦]: التوقف عن العمل في إسرائيل، وفي المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، والالتزام بالإضراب الشامل، إضافة إلى توجه العمال الفلسطينيين نحو الزراعة، واستصلاح الأراضي الزراعية، والاهتمام بحدائق المنازل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك انخرط العمال في الفرق الضاربة، إلى جانب غيرهم، وشاركوا في فرق الحراسة، التي تحرس المحلات التجارية أيام الإضراب، حيث يقوم الجنود الإسرائيليون بفتحها لكسر الإضراب، إضافة إلى قيام العمال بتوزيع المنشورات، والمشاركة في اللجان الشعبية، ولجان التموين[١٣٧].

ونظراً للمشاركة الكبيرة من قبل العمال فقد كانوا الأكثر تضرراً، حيث كانوا يتعرضون للإذلال والإهانة على الحواجز الإسرائيلية، ويتم تفتيشهم بشكل استفزازي، وبطيء، بسبب الإجراءات الروتينية على الحواجز فقد كان يصل عدد السيارات المنتظرة إلى بضع مئات، وتكون آخر سيارة على بعد كيلومتر من الحاجز[١٣٨]. وكانوا يتعرضون في بعض الأحيان للضرب المبرح ودون سبب من قبل رجال الشرطة الإسرائيليين، و يتم رشق باصاتهم بالحجارة[١٣٩]، وكان يتم الاعتداء عليهم حتى الموت كما حدث في تل أبيب حيث تم إحراق ثلاثة عمال في كوخهم في آب/ ١٩٨٨[١٤٠].

كما أن السلطات الإسرائيلية بدأت بالاستغناء عن العمال الفلسطينيين لديها منذ عام ١٩٨٨، واستقدام عمال أجانب بدلاً منهم[١٤١].

من ناحية أخرى كان العمال أكثر تضرراً من الحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي المحتلة في ١٩٩٣/٣/٢٩، والذي استمر ثلاثة أشهر، الذي أدى إلى توقف حوالي ١٢٠ ألف عامل عن العمل في إسرائيل، وحرم حوالي ٦٠٠ ألف فلسطيني من مصادر قوتهم (نسبة الإعالة حوالي ٥ أفراد)[١٤٢]، كما أسهم الإغلاق في رفع نسبة البطالة إلى حوالي ٧٥٪. وأضافت إسرائيل إلى ذلك الحصار تقسيم المناطق المحتلة إلى أربع مناطق: غزة، وشمال الضفة، وجنوب الضفة، والقدس[١٤٣]، فأصبحت المناطق المحتلة وكأنها سجن كبير، إضافة إلى تدهور

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الأوضاع الصحية في الأراضي المحتلة بسبب منع الأطباء من الوصول إلى اماكن عملهم(١٤٤).

وتوج الآثار السابقة جميعاً أنه كان للعمال النصيب الأكبر من بين الشهداء والمعتقلين، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (٧)

التوزيع النسبي للمعتقلين، والمعتقلين الإداريين، والشهداء، خلال عام الانتفاضة الأول حسب المهنة

نسبة مئوية

المهنة	المعتقلين الإداريين في الأراضي المحتلة	المعتقلين في غزة	الشهداء في الضفة	الشهداء في غزة
العمال	٥٠	٤٩,٤	٤٤	٤٥
الطلاب	٢٠	٣٠,٧	٣٣	٢٩,٦
المهنيين	١٠	٩,٥	–	–
التجار	٨	٢,٦	–	–
عمال فنيون وحرفيون	٧	–	٢	٧,٢
موظفون	٥	١,٩	–	–
ربات بيوت	–	–	٥	٨,٦
اطفال	–	–	٣	١٠,١
مزارعون	–	–	٢	–
غيرهم	–	٤,٣	٦	–

المصدر: جمال الأبطح، الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالة، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، نيقوسيا/قبرص، ط٢، ١٩٩١، جداول: ٢، ٣، ٤، ٥، ص ص ٢٧٩-٨٤.

ويتضح من الجدول (٧) أن العمال يأتون في المرتبة الأولى من بين الشهداء والمعتقلين، إذ بلغت نسبتهم ٤٥٪ من الشهداء، و٥٠٪ من المعتقلين، وهذا يوضح أنه كان للعمال دور كبير في الانتفاضة الفلسطينية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً يمكن القول أن الانتفاضة الفلسطينية شبه توقفت (من حيث المظاهرات وإشعال الإطارات، وقذف الجنود بالحجارة ...) في الربع الأخير من عام ١٩٩٣ بتوقيع اتفاق أوسلو (أ) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣، أي منذ البدء رسمياً بعملية السلام، وتوقفت مظاهر الانتفاضة نهائياً بدخول قوات الشرطة الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى غزة وأريحا في حزيران عام ١٩٩٤. إلا أن أعمال المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال قد استمرت، بتواصل عمليات التعرض وقتل الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، وبتواصل عمليات التفجير داخل إسرائيل، وخاصة بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في ١٩٩٤/٢/٢٥ (وسيتم التعرض لظروف العمال الفلسطينيين في مرحلة السلام في الفصل الثالث).

٢-٢ خصائص العمالة الفلسطينية:

يتبين من استعراض التطور التاريخي للعمالة الفلسطينية، الظروف التي مرت بها تلك العمالة. إذ أنها الفئة الأكثر تضرراً في الشعب الفلسطيني، وخصوصاً في ظل الاحتلال الإسرائيلي؛ لما قام به من استغلال لهذه العمالة، وارتكابه الممارسات البشعة ضدها. يضاف إلى ذلك سماح إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالعمل فيها منذ عام ١٩٦٨، فتدفق إلى إسرائيل حوالي ثلث العمالة الفلسطينية. وقد أسهمت هذه العوامل وعوامل أخرى (كالمستوطنات، والهجرة،...) في بلورة خصائص العمالة الفلسطينية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أولاً- اتسم حجم القوة العاملة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة بالتذبذب، كما يلاحظ من الجدول (٨)؛ إذ إن حجمها أخذ بالتزايد في الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فارتفع من ١٨٠,٨ ألف عامل عام ١٩٧٠ إلى ٢١٢,٥ ألف عامل عام ١٩٧٤، ثم انخفض حجم القوة العاملة في الأعوام ١٩٧٥-١٩٧٧، إذ أصبح حجمها ٢٠٦,١ ألف عامل عام ١٩٧٧. ثم أخذ حجمها بالتزايد في الفترة ١٩٧٨-١٩٩٣، فارتفع عددها من ٢١٣,٦ ألف عام ١٩٧٨ إلى ٣٣٨,٥ ألف عام ١٩٩٣.

ويعود التذبذب في حجم قوة العمل، إلى ملازمة الهجرة لها -كما ذكر سابقاً- إذ إن هذه الهجرة أيضاً تتصف بالتقلب. إضافة إلى ذلك الممارسات التي يقوم بها الاحتلال، والتي تؤثر في قوة العمل، مما يؤدي إلى تهجير العمالة، والتأثير في حجمها.

ثانياً- إضافة إلى سمة التذبذب، فإنه يلاحظ انخفاض المشاركة العامة للسكان في قوة العمل؛ إذ بلغ معدل المشاركة حوالي ٣٥,٨٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى هيكل التركيب السكاني في الأراضي المحتلة؛ إذ بلغت نسبة السكان دون سن ١٤ عاماً ونسبة السكان فوق سن ٥٥ عاماً، ٥٠٪، و١٠,٣٪ على التوالي عام ١٩٦٧، وأصبحت تلك النسبتين ٤٩,٥٪، و٦,٦٪ على التوالي عام ١٩٩٣[١٤٥].

أما معدل مشاركة الذكور في قوة العمل، فيعد مرتفعاً كما أنه يتصف بالتذبذب، وقد بلغ معدل مشاركتهم ٦٥,٤٪ في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل العالمي الذي بلغ ٥٣,٨٪ عام ١٩٧٥، وبمعدل الدول النامية، الذي بلغ ٥٢,٥٪ عام ١٩٧٥[١٤٦]. إضافة إلى ذلك فقد شكل الذكور معظم قوة العمل؛ إذ بلغت نسبتهم ٨٧,٨٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٨)

القوة البشرية وقوة العمل، ومعدل مشاركة الذكور والإناث في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	السكان فوق عمر ١٤ عاماً (القوة البشرية)						القوى العاملة						معدل المشاركة		
	إجمالي[١]	الذكور[٢]		الإناث			إجمالي[٣]	الذكور[٤]		الإناث			إجمالي	ذكور	إناث
	(...)	(...)	٪	(...)	٪		(...)	(...)	٪	(...)	٪		٪	٪	٪
١٩٧٠	٥١٩,٧	٢٤٤,١	٤٧,٠	٢٧٥,٦	٥٣,٠		١٨٠,٨	١٥١,٤	٨٣,٧	٢٩,٤	١٦,٣		٣٤,٨	٦٢,٠	١٠,٧
١٩٧١	٥٣٠,٧	٢٥٠,١	٤٧,١	٢٨٠,٦	٥٢,٩		١٩١,٥	١٥٤,٨	٨٠,٨	٣٦,٧	١٩,٢		٣٦,١	٦١,٩	١٣,١
١٩٧٢	٥٤١,٧	٢٥٥,٦	٤٧,٢	٢٨٦,١	٥٢,٨		١٩١,٢	١٦٧,٦	٨٧,٧	٢٣,٦	١٢,٣		٣٥,٣	٦٥,٦	٨,٢
١٩٧٣	٥٥٢,٠	٢٦٠,٣	٤٧,٢	٢٩١,٧	٥٢,٨		١٩٦,٣	١٧٢,٥	٨٧,٨	٢٣,٨	١٢,٢		٣٥,٦	٦٦,٣	١١,٦
١٩٧٤	٥٧٣,٨	٢٧٢,٤	٤٧,٥	٣٠١,٤	٥٢,٥		٢١٢,٥	١٨٠,٧	٨٥,٠	٣١,٨	١٥,٠		٣٧,٠	٦٦,٣	١٠,٦
١٩٧٥	٥٩١,٩	٢٨٢,٠	٤٧,٦	٣٠٩,٩	٥٢,٤		٢٠٦,٦	١٧٧,٢	٨٥,٨	٢٩,٤	١٤,٢		٣٤,٩	٦٢,٨	٩,٥
١٩٧٦	٦٠٢,٥	٢٨٧,٣	٤٧,٧	٣١٥,٢	٥٢,٣		٢٠٧,٦	١٧٧,٩	٨٥,٧	٢٩,٧	١٤,٣		٣٤,٥	٦١,٩	٩,٤
١٩٧٧	٦١٨,٩	٢٩٦,١	٤٧,٨	٣٢٢,٨	٥٢,٢		٢٠٦,١	١٧٧,٤	٨٦,١	٢٧,٧	١٣,٩		٣٣,٢	٥٩,٩	٨,٩
١٩٧٨	٦٣٩,٥	٣٠٦,٩	٥٠,٠	٣٣٢,٦	٥٠,٠		٢١٣,٦	١٨٣,٠	٨٥,٧	٣٠,٦	١٤,٣		٣٣,٤	٥٩,٦	٩,٢
١٩٧٩	٦٤١,٦	٣٠٨,٧	٤٨,١	٣٣٢,٩	٥١,٩		٢١٣,٩	١٨٥,٢	٨٦,٦	٢٨,٧	١٣,٤		٣٣,٣	٦٠,٠	٨,٦
١٩٨٠	٦٤٣,٧	٣٠٩,١	٤٨,٠	٣٣٤,٦	٥٢,٠		٢١٨,٥	١٨٧,٣	٨٥,٧	٣١,٢	١٤,٣		٣٣,٩	٦٠,٦	٩,٣
١٩٨١	٦٥٠,٠	٣١١,٦	٤٧,٩	٣٣٨,٤	٥٢,١		٢١٨,١	١٨٩,٧	٨٧,٠	٢٨,٤	١٣,٠		٣٣,٦	٦٠,٩	٨,٤
١٩٨٢	٦٥٢,٣	٣١٢,٦	٤٧,٩	٣٣٩,٧	٥٢,١		٢٢٥,٢	١٩٤,٨	٨٦,٥	٣٠,٤	١٣,٥		٣٤,٥	٦٢,٣	٨,٩
١٩٨٣	٦٨٢,٣	٣٢٩,٢	٤٨,٢	٣٥٣,١	٥١,٨		٢٣٦,٠	٢٠٧,١	٨٧,٨	٢٨,٩	١٢,٢		٣٤,٦	٦٢,٩	٨,٢
١٩٨٤	٧٠١,٢	٣٣٩,٣	٤٨,٤	٣٦١,٩	٥١,٦		٢٤٨,٠	٢١٨,٤	٨٨,١	٢٩,٦	١١,٩		٣٥,٤	٦٤,٤	٨,٢
١٩٨٥	٧٢٢,٦	٣٤٩,٤	٤٨,٤	٣٧٠,٦	٥١,٦		٢٥١,٢	٢٢٥,٣	٨٩,٧	٢٥,٩	١٠,٢		٣٤,٨	٦٤,٥	٦,٩
١٩٨٦ *	٧١٨,٣	٣٤٧,٧	٤٨,٤	٣٧٠,٦	٥١,٦		٢٦٧,٣	٢٣٨,٣	٨٩,٢	٢٩,٠	١٠,٨		٣٧,٢	٦٨,٥	٧,٨
١٩٨٧	٧٢٨,٤	٣٥٨,٣	٤٨,٥	٣٨٠,١	٥١,٥		٢٨٣,٩	٢٥٧,٣	٩٠,١	٢٦,٦	٩,٩		٣٨,٤	٧١,٨	٧,٠
١٩٨٨	٧٥١,٠	٣٦٤,٧	٤٨,٦	٣٨٦,٣	٥١,٤		٢٨٩,٣	٢٦١,٢	٩٠,٢	٢٨,١	٩,٧		٣٨,٥	٧١,٦	٧,٣
١٩٨٩	٧٧٠,٧	٣٧٦,٢	٤٨,٨	٣٩٤,٥	٥١,٢		٢٩٠,٣	٢٦٦,٩	٩١,٩	٢٣,٤	٨,١		٣٧,٧	٧٠,٩	٥,٩
١٩٩٠	٨٠٤,٠	٣٩٤,٤	٤٩,١	٤٠٩,٦	٥٠,٩		٣٠٧,٧	٢٨٠,٣	٩١,١	٢٧,٤	٨,٩		٣٨,٢	٧١,١	٦,٧
١٩٩١	٨٢٣,٩	٤٠٨,٣	٤٩,٠	٤٥٢,٦	٥١,٠		٣١٢,١	٢٨٦,٥	٩١,٨	٢٥,٦	٨,٢		٣٧,٤	٧٠,٢	٦,٠
١٩٩٢	٨٥٧,٨	٤٢٠,٢	٤٩,٠	٤٣٧,٦	٥١,٠		٣٢٣,٤	٣٠٢,٤	٩١,٠	٢٠,٠	٩,٠		٣٨,٩	٧٢,٢	٦,٩
١٩٩٣	٨٩٤,١	٤٣٨,٧	٤٩,١	٤٥٥,٤	٥٠,٩		٣٣٨,٥	٣١٠,١	٩١,٦	٢٨,٤	٨,٤		٣٧,٩	٧٠,٧	٦,٢
معدل الفترة	–	–	٤٨,٢	–	٥١,٨		–	–	٨٧,٨	–	١٢,٢		٣٥,٨	٦٥,٤	٨,٥

المصدر:

C.B.S. S.A.I.: No 26, 1975, Table XXVI/18, PP. 699-00, No. 31, 1980, Table XXVII/16, P.P. 690-691. No. 34, 1983, Table XXVII/17, PP. 774-75. No. 40, 1989, Table XXVII/17, P. 716. No. 45, 1994, Table 27-18, P. 803, and No. 46, 1995, Table 27-18, P. 773.

* تم اعتماد السكان فوق ١٥ عاماً على أنهم القوة البشرية.

– (١)، (٢)، (٣)، (٤)، مستقاة من المصدر، بعد أن قام الباحث بجمع الضفة الغربية مع قطاع غزة، وبقية الأعمدة الأخرى من احتساب الباحث.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما معدل مشاركة الإناث؛ فيعد منخفضاً كما أنه معدل متذبذب أيضاً، وقد بلغ هذا المعدل ١٣,١٪ عام ١٩٧١، وقد بلغ معدل الفترة حوالي ٨,٥٪، وهو منخفض مقارنة بالمعدل العالمي، الذي بلغ ٢٩,١٪، وبمعدل الدول النامية، الذي بلغ ٢٦,٤٪، إلا أنه يُعد مرتفعاً موازنة ببعض الدول العربية مثل: مصر ٤,٣٪، وليبيا ٢,٧٪، وتونس ٤٪[١٤٧]. وترجع أسباب الانخفاض في مشاركة الإناث إلى الضعف في الاقتصاد بشكل عام؛ مما يعجزه عن استيعاب الإناث. إضافة إلى تدني المستوى المهني للمرأة[١٤٨]. كما أن العادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة؛ إذ تحث الرجل على العمل، وبقاء المرأة في البيت. كما أن عمل المرأة حساساً نوعاً ما؛ إذ يُعد العمل المأجور إهانة للتقاليد، وخاصة إذا عملت المرأة في إسرائيل، حيث يعد ذلك نهاية لسيطرة الرجل على البيت؛ ولذا يحاول المجتمع أن يعزل النساء عن المجتمع الإسرائيلي الغربي، الذي يعمل على تحسين وضع المرأة، وبالتالي تُعد الخياطة المهنة الأكثر استيعاباً للنساء العاملات[١٤٩] في الأراضي المحتلة.

وعادة ما يفضل أصحاب المصانع تشغيل النساء غير المتزوجات، لأن مسؤولياتهن البيتية أقل من غيرهن؛ فقد بلغت نسبة النساء غير المتزوجات من العاملات حوالي ٨٥,٧٪، و٣٪ مطلقات، و٣٪ أرامل، و٧,٦٪ متزوجات. كما يتم استغلال النساء العاملات بشكل كبير؛ فمعظمهن (٨٦,١٪) ليس لهن ضمان صحي على الاطلاق عام ١٩٩٠[١٥٠]، إضافة إلى معاناتهن من التمييز الجنسي، فزهاء ٨٥,٣٪ منهن لا يُدفع لهن أجور متساوية عام ١٩٩٠[١٥١] مع الرجال العاملين في نفس العمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً- يوضح الجدول (٩) معدلات المشاركة في القوة العاملة حسب الفئات العمرية للذكور؛ إذ يلاحظ أن الفئة العمرية ١٨-٢٤ فقد بلغ معدل المشاركة فيها حوالي ٦٤٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣، وتعود هذه النسبة إلى أن جزءاً من هذه الفئة يلتحق بالجامعة.

وقد بلغ معدل المشاركة للفئة العمرية ٢٥-٣٤ حوالي ٨٦,٩٪، و٩١,٨٪ للفئة العمرية ٣٥-٤٤، و٨٦,٦٪ للفئة العمرية ٤٥-٥٤، و٦٨,٤٪ للفئة العمرية ٥٥-٦٤. وذلك في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣. ويعود الارتفاع النسبي لمعدل المشاركة في هذه الفئات إلى أن هذه الفئات الثلاث تشكل غالبية (٨١٪) القوة العاملة: فهناك نسبة ٣٤,٣٪ من القوة العاملة تتراوح أعمارهم ما بين ٤٦-٦٠ عاماً، وهناك ٣٢,٥٪ من القوة العاملة تتراوح أعمارهم ما بين ٣١-٤٥ عاماً، إضافة إلى أن ١٤,١٪ تجاوزت أعمارهم ٦٠ عاماً.[١٥٢]

وتجدر الإشارة إلى أن جميع معدلات المشاركة لكافة الفئات العمرية أنها متذبذبة؛ تنخفض في سنة، وترتفع في أخرى، وهذا عائد إلى الهجرة من الأراضي المحتلة، وخاصة الفئة الشابة. كما تدل معدلات المشاركة على أن هناك احتياطي كبير من القوة العاملة، والقادرون على العمل، خاصة وأن الفئة العمرية ٢١-٣٠ تشكل حوالي ١٧,٩٪[١٥٣] من قوة العمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٩)
معدلات المساهمة حسب فئات العمر للذكور في العمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

نسبة مئوية

السنة	١٧-١٤	٢٤-١٨	٣٤-٢٥	٤٤-٣٥	٥٤-٤٥	٦٤-٥٥	٦٥+
١٩٧٠	٢١,٤	٦٢,٨	٩١,٥	٩٥,٨	٨٨,٠	٦٤,١	٣٥,٠
١٩٧١	١٧,٢	٦١,١	٩٣,٩	٩٠,٨	٨٥,١	٧١,٥	٣٢,٦
١٩٧٢	٢٢,٧	٦٨,٨	٩٦,١	٩٣,٣	٨٧,٣	٦٦,٧	٣٠,٧
١٩٧٣	٢٤,١	٦٩,٥	٩٦,٢	٩٥,٢	٨٨,٢	٦٧,٢	٣٤,٠
١٩٧٤	٢٧,٠	٦٦,٥	٩٣,٨	٩١,٧	٨٨,٠	٦٩,٠	٣٥,١
١٩٧٥	٢٥,٤	٦١,٥	٨٥,٣	٩٢,٥	٨٦,٧	٦٩,٤	٣٤,٨
١٩٧٦	٢٦,٩	٥٩,١	٨٢,٩	٩٢,١	٨٧,٦	٧٢,٠	٣٦,٣
١٩٧٧	٢٥,٦	٥٥,٩	٨٠,٧	٩٠,١	٨٨,٣	٧٤,٤	٣٧,٠
١٩٧٨	٢٦,٣	٥٦,٦	٧٩,٦	٩٠,٣	٨٧,٨	٧٦,٩	٣٦,٣
١٩٧٩	٢٧,٤	٥٨,٨	٨٠,,٠	٨٩,٨	٨٨,٩	٧٤,٤	٣٤,٦
١٩٨٠	٢٦,١	٥٧,٦	٧٩,٧	٩٠,٨	٩٠,٠	٧٦,٨	٣٧,١
١٩٨١	٢٦,٨	٥٧,٦	٧٨,٦	٩٠,٦	٨٨,١	٧٥,٣	٣٣,٣
١٩٨٢	٢٧,٥	٥٩,٢	٧٩,٣	٩١,٠	٨٨,٨	٧٣,٤	٣٣,٣
١٩٨٣	٢٦,٥	٦٠,٤	٨٠,١	٩١,٣	٨٨,٣	٧٣,٤	٣٤,٠
١٩٨٤	٢٥,١	٦٣,٢	٨٢,٢	٩٠,٣	٨٦,٧	٧٠,٠	٣٤,١
١٩٨٥	٢٥,٠	٦٥,١	٨٢,٧	٨٩,٦	٨٧,٠	٦٩,٠	٣٢,١
١٩٨٦ *	٢٩,٩	٦٦,٦	٨٣,٩	٩٠,٢	٨٧,٠	٧٠,٧	٣٢,١
١٩٨٧	٣١,٥	٧١,٤	٨٧,٨	٩١,٠	٨٥,٤	٦٩,٢	٣٢,٨
١٩٨٨	٢٩,٤	٧١,٤	٩٠,٢	٩١,٣	٨٣,٣	٦٣,٠	٣٠,٦
١٩٨٩	٢٥,٤	٧٠,٢	٩١,٥	٩١,٧	٨١,٨	٦٦,٠	٢٥,٨
١٩٩٠	٢٢,٦	٧٠,١	٩٢,٨	٩٢,٨	٨٣,٤	٥٨,٢	٢٥,٣
١٩٩١	١٩,٨	٦٨,٨	٩٢,٠	٩٢,٦	٨٣,٩	٥٦,٦	٢٤,٧
١٩٩٢	٢٠,٢	٦٩,٤	٩٤,١	٩٣,٦	٨٧,٧	٥٧,٦	٢٣,٨
١٩٩٣	٢٠,٦	٦٧,١	٩١,١	٩١,٢	٨٥,٠	٥٦,٤	٢٣,٧
معدل الفترة	٢٥,٠	٦٤,٠	٨٦,٩	٩١,٨	٨٦,٨	٦٨,٤	٣٢,٠

المصدر:

C.B.S. S.A.I.: No 26, 1975, Table XXVI/19, P. 701. No. 34, 1983, Table XXVII/18, P.P. 776-77. No. 38, 1987, Table XXVII/20, P.P. 720-21. No. 40, 1989, Table XXVII/19, P.P. 718-19. and No. 46, 1995, Table 27-19, PP. 774-775.

*تصبح الفئة الأولى ١٥-١٧ بدلاً من ١٤-١٧

- وجدت النسب لكل من الضفة وغزة على حدة، وقام الباحث باحتساب النسب للأراضي المحتلة كلها، عن طريق إيجاد متوسط النسبتين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً- هناك ارتفاع في نسبة المستخدمين من العمالة الفلسطينية؛ إذ وصلت نسبتهم حوالي ٦٠٪ من مجموع العمالة، وتنخفض نسبة أصحاب العمل من العمالة، إذ تبلغ نسبتهم حوالي ٤٪ فقط، كما يتضح من الجدول (١٠)، أما نسبة من يعملون لحسابهم فبلغت حوالي ٢٠٪ من العمالة الفلسطينية، وهناك نسبة تقوم بمساعدة الأسرة دون أجر، وهؤلاء بلغت نسبتهم حوالي ١٠٪. وهذا التوزيع ناجم عن تحول الفلاحين إلى عمال، وخاصة للعمل في إسرائيل؛ حيث يلاحظ انخفاض نسبة العاملين لحسابهم ونسبة أصحاب العمل. في حين تتزايد نسبة المستخدمين. كما يعكس هذا التوزيع الطابع الحرفي والزراعي لاقتصاد الأراضي المحتلة.

جدول (١٠)

توزيع العمالة الفلسطينية حسب حالة العمل في سنوات مختارة

السنة	المجموع	مستخدم		صاحب عمل		يعمل لحسابه		يساعد الأسرة دون أجر	
	(...)	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪
١٩٧٠	١٧٣,٣	٩١,٧	٥٢,٩	١٢,٢	٧,٠	٥٠,٢	٢٩,٠	١٩,٢	١١,١
١٩٧٥	٢٠٤,٧	١٢٥,٦	٦١,٤	٨,٤	٤,١	٥١,٦	٢٥,٢	١٩,٢	٩,٤
١٩٨٠	٢٦١,١	١٢٥,٧	٥٩,٥	٩,٩	٤,٨	٥٤,٠	٢٥,٦	٢١,٤	١٠,١
١٩٨٤	٢٤١,٣	١٥١,٦	٦٢,٨	٨,٦	٣,٧	٥٩,٢	٢٤,٥	٢١,٤	٨,٩
١٩٨٧	٢٧٧,٨	١٧٩,٠	٦٤,٤	٩,٤	٣,٤	٦٨,٤	٢٤,٦	٢١,٠	٧,٦
١٩٩٠	٢٩٦,٥	١٧٨,٠	٦٠,٠	٦,٠	٢,٠	٨٣,٢	٢٨,١	٢٨,٣	٩,٥
١٩٩٣	٣١٥,٧	١٨٠,٨	٥٧,٣	٨,٣	٢,٦	٨٧,٣	٢٧,٦	٢٧,٨	٨,٨

المصدر: للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٤: C.B.S., Judea Samaria and Gaza Area Statistics, Vol. XV, 1985, P. 175.

- للسنوات ١٩٨٧-١٩٩٣: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٥، إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة سلسلة تقارير الوضع الراهن ٣، رام الله- الضفة الغربية، ص٩٤. نقلاً عن: C.B.S. Judia Samaria and Gaza Area Statistics, 1987-1993.

- أخذت البيانات بالنسب، وقام الباحث بتحويلها إلى أرقام، كما قام بجمع الضفة الغربية مع قطاع غزة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً- فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للعمالة، فإن حوالي نصف العمال يقيمون في المدن، وما يقارب ربعهم يقيمون في القرى، والربع الآخر يقيم في المخيمات، ويتضح ذلك من الجدول (١١)، والذي هو دراسة مسحية لأبي شكر*.

جدول (١١)

التوزيع الجغرافي للعمالة الفلسطينية (عينة عشوائية) عام ١٩٨٥

نسبة مئوية

العمر بالسنوات	مدينة	قرية	مخيم
١٦-٢٠	١٦,٣	٥٠,٠	٣٣,٣
٢١-٢٥	٣٥,٤	٣٥,٤	٢٩,١
٢٦-٣٠	٤٢,٣	٢٥,٩	٣١,٧
٣١-٣٥	٤٥,٥	٢٤,٧	٢٩,٧
٣٦-٤٠	٤٨,٠	٢٢,٤	٢٩,٤
٤١-٤٥	٤٨,٠	٢٩,٤	٢٢,٥
٤٦-٥٠	٥٤,٢	٢٢,٨	٢٢,٨
٥١-٥٥	٤٨,٨	٢٧,٠	٢٤,٠
٦٠-٥٦	٤١,٥	٣٣,٦	٢٤,٧
+٦٠	٤٨,٦	٢٨,٤	٢٢,٩

المصدر: عبد الفتاح أبو شكر، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، شباط ١٩٨٧، ص٢١.

٢-٣: التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية:

يلاحظ من الجدول (١٢) التناقص المستمر في نسبة العاملين في الزراعة، إذ كانت نسبتهم ٣٠٪ عام ١٩٧٠، ثم أخذت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى حوالي

* استخدم أبو شكر العينة العشوائية الطبقية في جمع الاستمارات. حيث تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث طبقات، قرى، ومخيمات، ومدن، وتم تحديد عدد الاستمارات التي جمعت من كل منها حسب حجم السكان فيها. هناك بعض القرى في المناطق الريفية كانت صغيرة جداً لتكون وحدة معاينة أولية فعالة (Primary Sampling unit) لذلك تم دمجها في الوحدات القريبة لتكون وحدة معاينة أولية فعالة.
لقد بلغ حجم العينة المرجحة ذاتياً بالأوزان ١٠٢٤ استمارة بكسر معاينة ٠,٥٪ وبدقة Sampling Error ±٣٪ ولقد تم جمع العينات في صيف عام ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩,٥٪ عام ١٩٩٣، مع أن عددهم المطلق أخذ بالزيادة منذ عام ١٩٨٨ إذ كان ٥٤,٧ ألف عام ١٩٨٧، ثم ارتفع إلى ٦٧ ألف عام ١٩٨٨، ثم انخفض إلى ٦١,٥ ألف عام ١٩٩٣، وتعود الزيادة في العاملين في الزراعة في هذه السنوات إلى الانتفاضة الفلسطينية (أواخر ١٩٨٧) التي من ضمن ما حثت عليه العودة إلى الزراعة. ورغم التناقص في نسبة العمالة الزراعية إلا أنها تُعدُ مرتفعة مقارنة بالأردن، إذ بلغت ١١,٩٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩[١٠٤].

ويلاحظ من الجدول (١٢) كذلك، أن نسبة المهرة في الصناعة والبناء والأعمال الأخرى، متقلبة ولكن بشكل بسيط، إذ بلغت أدنى نسبة لها ٢٤,٢٪ عام ١٩٧٧، وأعلى نسبة ٣٣,٧٪ عام ١٩٩٣. ويلاحظ استمرار الزيادة بالأعداد المطلقة في هذه المهنة في الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣، إذ كان عددهم ٧٥,٤ ألف عام ١٩٨٨ استمر بالزيادة إلى أن وصل ١٠٦,٣ ألف عام ١٩٩٣.

أما نسبة العمالة الأخرى في الصناعة والبناء وغير المهرة، فيلاحظ أنها تكاد تكون ثابتة في الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧، إذ بلغ معدلها حوالي ٢١٪ في هذه الفترة. ثم أخذت بالتزايد؛ إذ ارتفعت من ٢٢,٦٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٤,٥٪ عام ١٩٩٢. ثم انخفضت في عام ١٩٩٣ إلى ١٨٪ بسبب الحصار الذي فرضته إسرائيل على المناطق المحتلة.

وبشكل عام يلاحظ أن الانخفاض في نسبة العمالة الزراعية يصب في الزيادة في نسبة العمال المهرة وغير المهرة. وهذا عائد إلى انتقال العمالة إلى إسرائيل، خاصة وأن مظمهم يعمل في أعمال لا تطلب مهارة عالية، يضاف إلى ذلك الهجرة إلى الخارج وخاصة إلى الدول الخليجية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

جدول (١٢)

التوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في سنوات مختارة

السنة	المجموع	علميين وأكاديميين		فنيين ومختصين		مشرفون ومدراء		كتبة		بائعين		خدميين		زراعيين		مهرة في الصناعات والبناء وأعمال أخرى		عمال آخرين في الصناعة والبناء وغير مهرة	
	(...)	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪
١٩٧٢	١٨٨,٨	٤,٦	٢,٤	١٠,٣	٥,٢	١,٥	٠,٨	٥,٧	٣,٠	١٩,٨	١٠,٥	١٣,٥	٧,٢	٥٦,٦	٣٠,٠	٥٤,٧	٢٩,٠	٣٤,٣	١٨,٢
١٩٧٣	١٩٤,٦	٢,٨	١,٤	١٢,٣	٦,٣	١,٣	٠,٧	٥,٥	٢,٨	٢٠,١	١٠,٣	١٢,٩	٦,٦	٥٣,١	٢٧,٣	٤٨,٧	٢٥,٠	٣٧,٨	١٩,٤
١٩٧٤	٢١٠,٧	٢,٩	١,٤	١٣,٤	٦,٤	١,٤	٠,٧	٥,٧	٢,٧	٢٠,٦	٩,٨	١٤,١	٦,٧	٦٠,٥	٢٨,٧	٥١,٥	٢٤,٤	٤٠,٧	١٩,٣
١٩٧٥	٢٠٥,١	٢,٧	١,٣	١٣,٧	٦,٢	١,٦	٠,٨	٥,٨	٢,٨	٢١,٤	١٠,٤	١٤,٧	٧,٢	٤٧,٩	٢٣,٤	٥٠,٨	٢٤,٨	٤٢,٩	٢٠,١
١٩٧٧	٢٠٤,٥	٢,٨	١,٤	١٣,٢	٦,٥	١,٤	٠,٧	٥,٩	٢,٩	٢٢,٥	١١,٠	١٥,٢	٧,٤	٥٢,٥	٢٥,٧	٤٩,٥	٢٤,٢	٤١,٠	٢٠,٠
١٩٧٨	٢١١,٩	٢,٧	١,٣	١٣,٤	٦,٣	١,٠	٠,٥	٥,٥	٢,٦	٢١,٤	١٠,١	١٥,٢	٧,٢	٥٣,٧	٢٥,٣	٥٦,٠	٢٦,٤	٤٢,٣	١٠,٠
١٩٧٩	٢١٢,٤	٣,٠	١,٤	١٢,٦	٥,٩	٠,٩	٠,٤	٥,٤	٢,٥	٢٠,٨	٩,٨	١٥,٣	٧,٢	٤٩,٥	٢٣,٢	٦٠,٥	٢٨,٥	٤٤,٤	٢٠,٩
١٩٨٠	٢١١,١	٣,٥	١,٧	١٢,٢	٥,٨	١,٧	٠,٨	٥,٣	٢,٥	٢٢,٣	١٠,٦	١٥,٥	٧,٣	٤٨,٩	٢٣,٢	٥٧,٨	٢٧,٤	٤٣,٨	٢٠,٧
١٩٨١	٢١٥,٩	٤,٠	١,٩	١٢,٧	٥,٩	١,٥	٠,٧	٦,٠	٢,٨	٢١,٩	١٠,١	١٥,٦	٧,٢	٤٦,٨	٢١,٧	٦١,٢	٢٨,٣	٤٥,٦	٢١,١
١٩٨٢	٢٢٢,٩	٤,٩	٢,٢	١٣,٤	٦,٠	٢,١	٠,٩	٥,٩	٢,٦	٢٢,٠	٩,٩	١٥,٩	٧,١	٤٩,٥	٢٢,٢	٦٢,٢	٢٧,٩	٤٧,١	٢١,١
١٩٨٥	٢٤٢,١	٥,٤	٢,٢	١٤,٧	٦,١	٢,٨	١,٢	٦,١	٢,٥	٢٤,٩	١٠,٣	١٧,٩	٧,٤	٥١,٥	٢١,٢	٦٦,١	٢٧,٣	٥٢,٧	٢١,٨
١٩٨٦	٢٦١,٢	٥,٧	٢,٢	١٥,٥	٥,٩	٣,١	١,٢	٦,٨	٢,٦	٢٦,٨	١٠,٣	١٩,٢	٧,٤	٥٦,٥	٢١,٦	٧١,٣	٢٧,٣	٥٥,٩	٢١,٤
١٩٨٧	٢٧٧,٨	٦,١	٢,٢	١٥,٨	٥,٧	٣,٣	١,٢	٦,٦	٢,٤	٢٩,٣	١٠,٥	٢٢,٧	٨,٢	٥٤,٧	١٩,٧	٨٠,٠	٢٨,٨	٥٩,١	٢١,٣
١٩٨٨	٢٨١,٩	٥,٦	٢,٠	١٤,٨	٥,٣	٢,٥	٠,٩	٦,٣	٢,٣	٢٨,٧	١٠,٢	٢١,٠	٧,٤	٦٧,٠	٢٣,٨	٧٥,٤	٢٦,٧	٦٣,٧	٢٢,٦
١٩٩٠	٢٩٦,٥	٥,٩	٢,٠	١٦,٩	٥,٦	١,٦	٠,٥	٧,٢	٢,٤	٣٥,٢	١١,٩	١٨,٤	٦,٢	٦٣,٢	٢١,٣	٧٦,٣	٢٥,٧	٧١,٧	٢٤,٢
١٩٩١	٢٨٧,٤	٦,٣	٢,٢	١٧,٥	٦,١	١,٨	٠,٦	٧,٩	٢,٧	٣٢,٥	١١,٣	١٢,٦	٤,٤	٦٠,٨	٢١,٢	٧٨,٦	٢٧,٣	٦٩,٣	٢٤,١
١٩٩٢	٣١٩,٤	٩,٧	٣,٠	١٦,٢	٥,١	١,٩	٠,٦	٧,٤	٢,٣	٣٥,٨	١١,٢	١٢,٤	٣,٩	٦٣,٩	٢٠,٠	٩٤,٠	٢٩,٤	٧٨,٢	٢٤,٥
١٩٩٣	٣١٥,٨	١٢,١	٣,٨	١٤,٨	٤,٧	٢,٤	٠,٨	٨,٢	٢,٦	٣٨,٧	١٢,٣	١٣,٩	٤,٤	٦١,٥	١٩,٥	١٠٦,٣	٣٣,٧	٥٦,٩	١٨,٠

المصدر:

C.B.S, S.A.I., No 26, 1975, Table XXVI/25, p.p. 708-09. no. 31, 1980, Table XXVII/21,p.p.698-00. no. 34, 1983, Table XXVII/22,

p.p. 782-83. No.38, 1987, Table XXVII/25,p.p. 726-27. no. 40, 1989, Table XXVII/24, p.p. 724-25. andNo. 46, 1995, Table 27-20, p.p. 776-77.

- أخذت البيانات بالنسب، وحولها الباحث إلى أرقام عددية، بعد أن قام بجمع نسب الضفة وغزة معاً حيث تعطى كل على حدة.

www.manaraa.com

ويعود النمو المعتدل في العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى المحدودية الكبيرة في فرص العمل لأصحاب الكفاءة العالية، كما أن نقصان الاستثمار في مجال الصناعة وغياب الأشكال الحديثة لتنظيم العمل، وصغر حجم الخدمات المحلية أدى إلى تحديد شديد للطلب على العمال المتعلمين والمتخصصين[١٥٥].

ويتبين من الجدول (١٢) انخفاض نسبة العمالة من علميين وأكاديميين؛ ويعود الانخفاض في هذه النسبة إلى هجرة العلميين والأكاديميين إلى الخارج؛ إذ إن أكثر من ثلاثة أرباع[١٥٦] خريجي الجامعات من الأراضي المحتلة مهاجرين في الخارج.

أما نسبة الفنيين والمتخصصين من العمالة الفلسطينية، فقد بلغت نسبتهم حوالي ٤,٧٪ عام ١٩٩٣. وبشكل عام تُعد نسبتهم منخفضة مقارنة بالأردن، إذ بلغت ١٢,٣٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩[١٥٧]. ويعود سبب انخفاض هذه النسبة في الأراضي المحتلة إلى تدني نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي المهني؛ فنسبة الخريجين المهنيين من الذين تخرجوا من التعليم الثانوي المهني من حملة الثانوية العامة لا تتجاوز ٧٪ في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦، لأن الإقبال أكبر على التعليم الأكاديمي[١٥٨].

٢-٤: التوزيع التعليمي للعمالة الفلسطينية:

هناك نقص في الإحصاءات المتعلقة بالتوزيع التعليمي للعمالة الفلسطينية، كما أن الإحصاءات الإسرائيلية، لا تذكر مثل تلك الإحصاءات، وإنما تورد التوزيع التعليمي للقوة البشرية، وهو لا يعكس التوزيع التعليمي للعمالة. لذلك سيتم الاعتماد في هذا البند، على الدراسة العشوائية لعينة من القوى العاملة، التي قام بها أبو شكر في عام ١٩٨٥، والموضحة في الجدول (١٣) أدناه:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٣)

التوزيع التعليمي للقوة العاملة الفلسطينية (عينة عشوائية) عام ١٩٨٥

الحالة التعليمية	المجموع		مدينة		قرية		مخيم	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أمي	١٧٥	١٧,٢	٥٨	٣٣,١	٤٤	٢٥,١	٧٣	٤١,٧
ملم بالقراءة والكتابة	٧٥	٧,٣	٣٠	٤٠,٠	٢٩	٣٨,٦	١٦	٢١,٣
ابتدائي	٢٧٧	٢٧,٣	١٢,٩	٤٦,٥	٧٧	٢٧,٧	٧١	٢٥,٦
إعدادي	١٨٢	١٧,٩	٩٣	٥١,٠	٤٦	٢٥,٢	٤٣	٣٣,٦
ثانوي	١٦٢	١٥,٩	٨٨	٥٤,٣	٣٣	٢٠,٣	٤١	٢٥,٣
دبلوم متوسط	٥٥	٥,٤	٢٦	٤٧,٢	٢٢	٤٠,٠	٧	١٢,٧
جامعة	٨٨	٨,٦	٤٤	٥٠,٠	٢٨	٣١,٨	١٦	١٨,١

المصدر: عبد الفتاح أبو شكر، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، شباط ١٩٨٧، ص ٢٧.

ويتضح من الجدول أن نسبة الأميّة في القوة العاملة الفلسطينية قد بلغت ١٧,٢٪، وتُعد نسبة الأمية منخفضة في القوة العاملة الفلسطينية إذا ما قورنت مع دول عربية أخرى مثل: السودان ٧٠٪ عام ١٩٨٣، وسوريا ٣٣٪ عام ١٩٨٣، ومصر ٥٠٪ عام ١٩٨٢[١٥٩].

أما بالنسبة للملمين بالقراءة والكتابة، فقد بلغت نسبتهم ٧,٣٪ من القوة العاملة، وتجدر الإشارة إلى أنهم الرافد للعمالة غير الماهرة أو محدودة المهارة، وللأعمال التي لا تحتاج إلى تدريب.

أما نسبة مستوى التعليم الابتدائي في القوة العاملة فقد بلغت ٢٧,٣٪ ونسبة المستوى الإعدادي بلغت ١٧,٩٪، ونسبة المستوى الثانوي بلغت ١٥,٩٪ وبذلك تبلغ نسبة من يحملون الثانوية العامة فما دون حوالي ٦١,١٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأردن إذ بلغت ٨٥,٢٦٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩[١٦٠]. برغم أن نسبة السكان دون الخامسة عشرة متقاربة؛ إذ تصل حوالي ٥٠٪ في كلا البلدين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما نسبة من يحملون الدبلوم المتوسط من القوة العاملة فقد بلغت ٥,٤٪. ونسبة من يحملون مؤهلاً جامعياً قد بلغت ٨,٦٪؛ أي أن ما نسبته ١٤٪ من القوة العاملة، هم من حملة المؤهلات الجامعية والمتوسطة، وهذه النسبة مقاربة للنسبة في الأردن إذ بلغت ١٤,٨٣٪[١٦١].

ويتضح من الجدول (١٣) أن حملة الشهادات الجامعية والمتوسطة يتركزون في المدن؛ إذ وصلت نسبتهم إلى ٤٧,٢٪ و٥٠٪ على التوالي، وفي القرى بلغت نسبتهم ٤٠٪ و٣١,٨٪ على التوالي، أما في المخيمات فبلغت نسبتهم ١٢,٧٪ و١٨٪ على التوالي.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن ٨٧,٥٪ من الذكور و٧,٢٪ من الإناث ممن التحقوا بالتعليم (بكافة أشكاله) هم ضمن القوة العاملة، أما الذين لم يلتحقوا بالتعليم أبداً فإن منهم ٤٢٪ من الذكور و٥,٨٪ من الإناث ضمن القوة العاملة لعام ١٩٩٣[١٦٢].

٢- ٥ التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية:

تورد الإحصاءات الإسرائيلية توزيعاً مفصلاً للعمالة الكلية، كما يتضح من الملحق (٧)؛ حيث يبين عدد العاملين في كل فرع من فروع قطاع الإنتاج السلعي، وكذلك قطاع الخدمات،ويتبين من ذلك الملحق أيضاً تركز العمالة الفلسطينية في قطاع الإنتاج السلعي؛ إذ بلغت نسبتهم فيه حوالي ٦٣,٣٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣، في حين أن حوالي ثلث العمالة الفلسطينية الكلية تعمل في قطاع الخدمات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجدير بالذكر أن هذا التوزيع الكلي للعمالة الفلسطينية، لا يمثل واقع العمالة؛ لأنها تتوزع ما بين إسرائيل والمناطق المحتلة بنسبة ثلث إلى ثلثين تقريباً على التوالي. وكما يتبين من الجدولين (١٤) و(٢٢)، فإن التوزيع الكلي للعمالة الفلسطينية يختلف عن توزيعها في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل.*

٢-٥-١ العمالة الفلسطينية العاملة في فروع الإنتاج السلعي في الأراضي المحتلة:

يتضمن قطاع الإنتاج السلعي كلاً من: الزراعة، والصناعة، والإنشاءات. وكما يتضح من الجدول (١٤) فقد استوعب قطاع الإنتاج السلعي في الأراضي المحتلة ٥٣,٤٪ من العمالة الفلسطينية في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣. وتركزت معظم عمالة هذا القطاع في الزراعة إذ بلغت ٥٣,٤٪ من العاملين في قطاع الإنتاج السلعي، تلاها قطاع الصناعة؛ إذ بلغت نسبة العاملين فيه ٢٨,٧٪ من عمالة الإنتاج السلعي لنفس الفترة ، أما نسبة العاملين في الإنشاءات فبلغت ١٨٪ من عمالة الإنتاج السلعي.

ومقارنة مع الدول في الملحق (١١) فإن نسبة العمالة الفلسطينية في قطاع الإنتاج السلعي تعد مرتفعة مقارنة بالأردن، التي بلغت هذه النسبة فيها ٣٣,٦٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩. ولكن تقل قليلاً عن شبيهتها في كل من سوريا ومصر وإسرائيل: إذ بلغت ٥٧,٦٪ في عام ١٩٨٤، و ٥٦,٦٪ عام ١٩٨٢، و ٤٨,٧٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨، على التوالي.

---

* وجدير بالتنوية أيضاً هنا إلى أن الإحصاءات الإسرائيلية لا تقدم نفس التفصيل لتوزيع العمالة في كل من المنطقتين، كالذي تقدمه للتوزيع الكلي للعمالة؛ إذ إنها تورد بند (أخرى) في البيانات بدلاً من ذكر الفروع المختلفة للخدمات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٤)

التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية العاملة في الأراضي المحتلة

في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	المجموع الكلي		الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات*	
	(...)	نسبتها من العمالة الفلسطينية الكلية	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪
١٩٧٠	١٥٢,٧	٨٨,١	٥٧,٧	٣٨,٧	٢١,١	١٣,٨	١٢,٨	٨,٤	٥٩,٧	٣٩,١
١٩٧١	١٤٢,٧	٨٠,٩	٥٢,٥	٣٦,٨	١٩,٧	١٣,٨	٨,٠	٥,٦	٦٢,٥	٤٣,٨
١٩٧٢	١٣٦,٣	٧٢,٢	٤٥,٧	٣٣,٥	١٨,٩	١٣,٩	٨,٥	٦,٢	٦٣,٢	٤٦,٤
١٩٧٣	١٣٣,٤	٦٨,٥	٤١,٨	٣١,٣	٢٠,٠	١٥,١	٨,٥	٦,٤	٦٣,٠	٤٧,٢
١٩٧٤	١٤١,٧	٦٧,٣	٤٧,٩	٣٣,٨	١٩,٨	١٤,٠	٨,٨	٦,٢	٦٥,٢	٤٦,٠
١٩٧٥	١٣٨,٦	٦٧,٧	٤٤,١	٣١,٨	٢٠,١	١٤,٥	١٠,١	٧,٣	٦٤,٣	٤٦,٤
١٩٧٦	١٤٠,٩	٦٨,٥	٤٤,٢	٣١,٤	٢٠,٣	١٤,٤	١١,٦	٨,٢	٦٤,٨	٤٦,٠
١٩٧٧	١٤١,٤	٦٩,٩	٤٣,١	٣٠,٥	٢٠,١	١٤,٢	١٢,٩	٩,١	٦٥,٣	٤٦,٢
١٩٧٨	١٤٢,٧	٦٧,٨	٤٢,٥	٢٩,٨	٢١,٧	١٥,٢	١٣,٦	٩,٥	٦٤,٩	٤٥,٥
١٩٧٩	١٣٨,٠	٦٥,١	٣٨,٦	٢٨,٠	٢٣,٢	١٦,٨	١٣,٩	١٠,١	٦٢,٢	٤٥,١
١٩٨٠	١٤٠,٦	٦٥,٢	٣٩,٩	٢٨,٤	٢٢,٩	١٦,٣	١٣,٥	٩,٦	٦٤,٣	٤٥,٧
١٩٨١	١٤٠,١	٦٤,٩	٣٦,٨	٢٦,٣	٢٢,٤	١٦,٠	١٥,٠	١٠,٧	٦٥,٨	٤٧,٠
١٩٨٢	١٤٣,٦	٦٤,٥	٣٨,٣	٢٧,٦	٢٢,٣	١٥,٥	١٤,٢	٩,٩	٦٧,٥	٤٧,٠
١٩٨٣	١٤٤,٧	٦٢,٢	٣٨,١	٢٦,٣	٢٢,٩	١٥,٨	١٤,٦	١٠,١	٦٩,٢	٤٧,٨
١٩٨٤	١٥١,٠	٦٢,٦	٣٧,٤	٢٤,٨	٢٤,٦	١٦,٣	١٥,٧	١٠,٤	٧٣,٢	٤٨,٥
١٩٨٥	١٥٢,٧	٦٣,١	٣٧,٦	٢٤,٤	٢٤,٦	١٦,١	١٦,٩	١١,١	٧٤,١	٤٨,٥
١٩٨٦	١٦٤,٩	٦٣,٨	٤١,١	٢٤,٩	٢٦,٩	١٦,٣	١٨,٨	١١,٤	٧٨,٢	٤٧,٤
١٩٨٧	١٦٨,٨	٦٠,٨	٣٨,٥	٢٢,٨	٢٨,٥	١٦,٩	١٨,٦	١١,٠	٨٣,٢	٤٩,٣
١٩٨٨	١٧٢,٥	٦١,٢	٤٧,١	٢٧,٣	٢٧,٦	١٦,٠	١٧,٣	١٠,٠	٨٠,١	٤٦,٧
١٩٨٩	١٧٤,٦	٦٢,٥	٤١,٤	٢٣,٧	٢٧,٨	١٥,٩	٢٠,٣	١١,٦	٨٥,٢	٤٨,٨
١٩٩٠	١٨٨,٨	٦٣,٧	٥٠,٢	٢٦,٦	٢٧,٠	١٤,٣	٢٠,٨	١١,٠	٨٢,٣	٤٣,٦
١٩٩١	١٨٩,٤	٦٦,٠	٤٨,٩	٢٥,٨	٢٩,٤	١٥,٥	١٩,٧	١٠,٤	٩١,٦	٤٨,٣
١٩٩٢	٢٠٣,٧	٦٣,٨	٥٣,٤	٢٦,٢	٣١,٨	١٥,٦	٢٣,٠	١١,٣	٩٥,٣	٤٦,٨
١٩٩٣	٢٣٢,٠	٧٣,٥	٥٣,٨	٢٣,٢	٣٥,٥	١٥,٣	٣٤,٦	١٤,٩	١٠٨,١	٤٦,٦
معدل الفترة	–	٦٧,٢	–	٢٨,٥	–	١٥,٣	–	٩,٦	–	٤٦,٤

المصـدر: C.B.S., S.A.I., No 31, 1980, Table XXVII/19, P. 696. No. 34, 1983, Table XXVII/20, P. 780.and No. 46, 1995, Table 27-22, P. 779.

– أخذت النسب في الجدول، وقام الباحث بايجاد الأرقام بضرب النسبة في المجموع الكلي.

* وُجدت تحت بند أخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل التطرق للعمالة الفلسطينية في كل قطاع، تجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد نما بمعدلات أعلى من معدلات النمو في العمالة في جميع القطاعات الاقتصادية. كما يتضح من الجدول (١٥). وذلك ناجم عن الزيادة في إنتاجية العامل، التي نمت بمعدلات أعلى من معدلات النمو في العمالة؛ إذ إن العلاقة عكسية ما بين النمو في العمالة والنمو في الإنتاجية (معدل النمو في التشغيل = معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي - معدل النمو في إنتاجية العامل).[١٦٣] ويتبين من الملحق (١٠) متوسط إنتاجية العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

جدول (١٥)

متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل في الفترة (١٩٧١-١٩٩٣)

القطاع	الأراضي المحتلة			إسرائيل	
	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي في العمالة	معدل النمو السنوي في الإنتاجية	معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي في العمالة
الناتج المحلي الإجمالي	١٥,٢	٣,٨٧	١٦,٠٨	١٢,١٥	١٠,١٧
الزراعة	١٨,٨٥	٠,١٣	٢٥,١٥	–	٧,٢٨
الصناعة	١٦,٢٩	٢,٤١	١٣,٧٤	–	٦,٥٨
الإنشاءات	٢١,٤٦	٥,٥٠	١٨,٦٠	٠,٥٧-	٨,٩٨
الخدمات	١٤,٥٧	١٢,٧٠	١٠,٨٧	–	٢,٤١

المصدر: احتساب الباحث من الجدولين (١٤) و(٢٢) والملاحق (٩) و(١٠) و( )

وعند مقارنة معدلات النمو في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مع معدلات النمو في إنتاجية العامل، كما يتبين من الجدول (١٥)، فإنه يلاحظ أن مساهمة القطاعات الاقتصادية قد نمت بمعدلات أعلى من معدلات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو في الإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الزراعة، وهذا يبين التناقص في معدل النمو في الطلب على العمالة في الزراعة، وبالتالي تناقص استخدام العمالة في هذا القطاع.

٢-٥-١-١ العمالة الفلسطينية في القطاع الزراعي:

يتضح من الجدول (١٦) أن العاملين بالزراعة معظمهم من الذكور (٨٨,٩٪ في جنين، و٩٨,١٪ في غزة ...)، كما تزداد نسبة العاملين في الزراعة ممن تتجاوز أعمارهم ٤١ عاماً، وتنخفض نسبتهم ممن هم دون ٢١ عاماً؛ إذ إنها أقل من ١٤٪ من العاملين. وقد انعكس ذلك على أسلوب العمل في الزراعة؛ إذ إن معظم العاملين (أكثر من ٩٠٪) يستخدمون الأسلوب اليدوي في العمل، إضافة إلى ذلك يتركز معظم العاملين (حسب مكان العمل) في أراضيهم (٨٨,٣٪ في نابلس، و٦٣,٥٪ في الخليل ...)، كما يتوجه معظم العاملين في الزراعة إلى الإنتاج النباتي (٦٨,٦٪ في الخليل، و٨٥,٣٪ في طولكرم ...).

أما ما يتعلق باستيعاب القطاع الزراعي للعمالة، فإنه وكما يتضح من الجدول (١٤)، فإن نسبة العمالة الزراعية من العمالة في الأراضي المحتلة، هي في تراجع وانخفاض بشكل عام؛ ففي الفترة ١٩٧٠-١٩٧٧ كانت نسبة العمالة الزراعية ٣٠٪ من العاملين في الأراضي المحتلة. ثم أخذت هذه النسبة بالتراجع منذ عام ١٩٧٨؛ إذ أصبحت ٢٣,٢٪ في عام ١٩٩٣. وقد بلغ معدل الفترة لهذه النسبة ٢٨,٥٪ من العمالة في الأراضي المحتلة. كما أنها اتسمت بالتذبذب، فهي لا تسير على نمط واحد، وإنما تتقلب من سنة إلى أخرى، وينطبق ذلك على معظم السنوات باستثناء التزايد المستمر منذ عام ١٩٨٩؛ إذ ارتفع عددها من ٤١,٤ ألف عام ١٩٨٩ إلى ٥٣,٨ ألف عام ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٦)

بعض خصائص العاملين الزراعيين (عينة عشوائية)* عام ١٩٩٣

المنطقة		اريحا	الخليل	القدس	بيت لحم	جنين	رام الله	طولكرم	نابلس	قطاع غزة
الجنس (٪ من العاملين)										
	انثى	٥,٢	١٠,٥	١٣,٦	٢١,٤	١١,١	٢١,٧	٢٨,٠	٢٥,٨	١,٩
	ذكر	٩٤,٧	٨٩,٥	٨٦,٤	٧٨,٦	٨٨,٩	٧٨,٣	٧٢,٠	٧٤,٢	٩٨,١
العمر (٪ من الجنس نفسه)										
٤١+	انثى	٨٨,٠	١٦,٧	٣٣,٣	٦٦,٧	٥٥,٦	٤٠,٠	٤٦,٤	٢٨,٠	٩١,٥
	ذكر	٣٠,٦	٣٧,٣	٥٧,٩	٥٤,٥	٤٤,٥	٥١,٩	٤٨,٦	٣٤,٧	٣١,٧
٣١ – ٤٠	انثى	٧,٠	١٦,٧	٦٦,٧	٣٣,٣	٠	٢٦,٧	٢١,٤	٢٤,٠	٦,٠
	ذكر	٢٢,٢	٢٣,٥	٥,٣	١٨,٢	٤٦,٤	٩,٣	١٣,٩	١٣,٩	١٣,٧
٢١ – ٣٠	انثى	٥,٠	٢٣,٣	٠	٠	٤٤,٤	٢٦,٧	١٧,٩	٢٠,٠	٢,٥
	ذكر	٢٣,٣	٢٩,٤	٢٦,٣	٢٧,٣	٢٠,٨	٢٧,٨	٢٣,٦	٣٠,٦	٤١,٢
٢١ –	انثى	٠	٣٣,٣	٠	٠	٠	٦,٧	١٤,٣	٢٨,٠	٠
	ذكر	١٣,٩	٩,٨	١٠,٥	٠	٨,٣	١١,١	١٣,٩	٢٠,٨	١٣,٧
حسب طريقة العمل والمنطقة (٪ من العاملين)										
أسلوب العمل	يدوي	٣٦,٨	٩٣,٩	١٠٠,٠	٧٨,٦	٧٦,٧	٩٢,٣	٩١,٢	٩٥,٤	٩٢,٠
	الي	٣٤,٢	٤,١	٠	١٤,٣	١٥,١	٠,٧	١,٥	١,١	٨,٠
	كلاهما	٢٨,٩	٢,٠	٠	٧,١	٨,٢	٧,٠	٧,٤	٤,٣	٠
حسب قطاع الزراعة (٪ من العاملين)										
	نباتي	٥٦,٨	٦٨,٦	٥٥,٠	٦٤,٢	٧٠,٧	٧٠,٦	٨٥,٣	٧٢,٩	٨٦,٥
	حيواني	٥,٤	١٧,٦	٤٥,٠	٧,١	٨,٠	١٧,٦	٥,٩	٧,١	٣,٨
	مختلط	٣٧,٨	١٣,٧	٠	٢٨,٦	٢١,٣	١١,٨	٨,٨	٢٠,٠	٩,٦
حسب مكان العمل (٪ العاملين)										
	في أرض الغير	٦٠,٠	٩,٦	٠	٠	٣٤,٦	١٥,٤	٢٢,٧	٣,٢	١٧,٦
	في أرضه	٣٤,٠	٦٣,٥	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٦,٤	٨٣,١	٥٨,٠	٨٨,٣	٦٢,٧
	اسرائيل	٦,٠	٢٦,٩	٠	٠	٩,٠	١,٥	١٩,٣	٨,٥	١٩,٦

المصدر: الملتقى الفكري العربي، لجان الإغاثة الزراعية، التقرير النهائي عن السكان والعمالة والدخل والاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة، قاعدة المعلومات الزراعية القدس، ١٩٩٤ جداول: ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ص ص ٣٤-٤١.

* تكونت هذه العينة من ١٢٧٦ أسرة في الأراضي المحتلة، أي بنسبة ٤٪ من مجتمع البحث، ووزعت العينة على ٨٧ تجمع سكني من القرى والمخيمات والمدن في الأراضي المحتلة، واختيرت عينة التجمعات السكانية من خلال تقسيم كل منطقة إلى أربعة وحدات حيث أختير من كل وحدة عينة عشوائية بسيطة ومناسبة تتلائم ووزن الوحدة السكاني، واستخدم في ذلك الخارطة الجغرافية للأراضي المحتلة. كما أخذ بعين الاعتبار التمايزات الواقعة داخل كل تجمع سكاني. واستخدمت الاستمارة كأداة لمسح العينة العشوائية، وتم تدقيق الاستمارة من قبل المختصين. وأجريت العينة في بداية نيسان ونهاية آيار من عام ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتُعد نسبة العمالة الزراعية الفلسطينية مرتفعة مقارنة بالأردن وإسرائيل (ملحق (١١)): إذ وصلت إلى ١٢,٤٥٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩ وبلغت ٤,٣٪ في إسرائيل عام ١٩٨٩. إلا أنها شبيهة بنظيرتها في سوريا إذ بلغت ٢٥٪ عام ١٩٨٤، إلا أنها أقل منها في مصر، إذ بلغت ٣٦,٨ عام ١٩٨٢.

كذلك فإن العاملين بأجر (المستخدمين) تتراجع نسبتهم في الزراعة من مجموعهم الكلي؛ فكما يتضح من الملحق (٨) كانت نسبتهم ٢٦,٤٪ عام ١٩٧٠ استمرت بالتراجع إلى أن أصبحت ٨,١٪ عام ١٩٩٣، وقد بلغ معدل الفترة للمستخدمين في الزراعة من المستخدمين في الأراضي المحتلة ١٣,٥٪.

أما ما يتعلق بمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي المحتلة، فهي أيضاً في تراجع مستمر بشكل عام؛ فكما يتضح من الملحق (٩) كانت مساهمتها ٣٣٪ عام ١٩٧٠، استمرت بالتذبذب والانخفاض إلى أن أصبحت ١٣,٨٪ فقط عام ١٩٩٣، فيما بلغ معدل مساهمتها ٢٧٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣.

وتعد مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مقارنة ببعض الدول المجاورة (ملحق (١١)): سوريا ١٧٪ عام ١٩٨٤، ومصر ٢٠٪ عام ١٩٨٤، والأردن ٩,٩٣٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، وإسرائيل ٧,٩٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨.

إضافة إلى التقلب في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استيعاب العمالة، فإنه يلاحظ كذلك التقلب في إنتاجية العامل الزراعي، حيث يتضح ذلك في الملحق (١٠)، وقد بلغ معدل الفترة لإنتاجية العامل الزراعي ما يقارب ٥,٤٥ ألف دولار سنوياً في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية في فلسطين، تُعد من الأراضي الخصبة، والجيدة، كما يساعد المناخ على تحسين الزراعة، وزيادة إنتاجها، إلا أن القطاع الزراعي منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، وهو يعاني مشكلات مختلفة، تؤثر سلباً في استيعابه للعمالة، وفي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛ مما يجعلهما في تراجع وتذبذب مستمرين. وفيما يلي إجمال لتلك المشكلات:

أولاً- ارتفاع كلفة المُدخلات الرئيسة (مثل أجور العمال، والحراثة الحيوانية، ومياه الري) ما بين خمسة أضعاف وثمانية عشر ضعفاً، في حين ارتفعت أسعار المنتجات الرئيسة (مثل زيت الزيتون والبرتقال) ما بين ضعفين وثلاثة أضعاف فقط؛ وهذا ناجم عن الإدخال غير المقيد للمنتجات الزراعية الإسرائيلية إلى أسواق الأراضي المحتلة[١٦٤]. ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى انخفاض العائد من الزراعة ومن ثم العزوف عن العمل فيها.

ثانياً- الارتفاع الحاد في نفقات المعيشة، مما يرغم كثير من المزارعين على ترك أراضيهم، والبحث عن عمل في أماكن أخرى، وخاصة في إسرائيل.[١٦٥]

ثالثاً- منافسة المنتجات الزراعية الإسرائيلية، مما أدى إلى إحداث تعديل في نوعية الإنتاج الزراعي للمناطق المحتلة، لا سيما أن الزراعة الإسرائيلية مدعومة حكومياً. وبالتالي أصبح هناك نوع من التكامل الزراعي مع المنتجات الإسرائيلية، إلى جانب زيادة الإنتاج الزراعي لمواجهة التصدير مثل: التركيز على الخضروات والزهور على حساب الشمام والبطيخ. فانخفضت المساحة المزروعة من الأخيرين من ٦٠ ألف دونماً عام ١٩٦٨ إلى خمسة آلاف دونم عام ١٩٧٤. وبالتالي فقد بُدِءَ بالتصدير إلى أوروبا سنة ١٩٧١ عن طريق إسرائيل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(وذلك بواسطة شركة "اغرسكو" وهي الشركة الرئيسية في إسرائيل لتصدير المنتجات الزراعية وتسويقها). وكان يوضع على المنتجات الفلسطينية رموز إسرائيل التجارية، إلى جانب التصدير إلى إسرائيل والأردن[١٦٧].

رابعاً- التطور التكنولوجي وخاصة في العقد الأخير، والناجم عن، استخدام الآلات؛ فقد ارتفع -مثلاً- عدد الجرارات الزراعية من ١٤٧ عام ١٩٦٧ إلى ١٥٣٤ عام ١٩٧٧، إضافة إلى استخدام الأسمدة، ومكافحة الأوبئة.[١٦٨]

خامساً- تأثر القطاع الزراعي بالتقلبات الموسمية، وخاصة في الضفة الغربية، أما قطاع غزة فيعتمد على الحمضيات ولا يتأثر بالتقلبات الموسمية.[١٦٩] ويزداد تأثير التقلبات الموسمية إذا أخذ بعين الاعتبار أن مساحة الأراضي الزراعية المروية تشكل فقط ٦٪ فقط من مساحة الأراضي الزراعية، ولم يتغير ذلك منذ عام ١٩٦٧.[١٧٠] وبالمقابل فإن المساحة الزراعية المروية في المستوطنات تشكل ٦٩٪ من مجموع المساحة الزراعية.[١٧١]

وبالتالي فإن هناك وضعاً زراعياً مزدوجاً في الأراضي المحتلة، ففي المستوطنات، الزراعة حديثة، وبالمقابل هناك زراعة عربية تقليدية تعتمد على مياه الأمطار؛ مما يجعلها في تقلب من موسم إلى آخر.[١٧٢]

سادساً- التوسع المستمر في إقامة المستوطنات الإسرائيلية، والتي يُخصص لها القسم الأكبر من المياه الجوفية في المناطق المحتلة؛ حيث تعتمد المستوطنات بشكل رئيس على مصادر مياه الأراضي المحتلة، يضاف إلى ذلك قيام السلطات الإسرائيلية بمنع الفلسطينيين من حفر الآبار الارتوازية، في الوقت الذي تسمح فيه للمستوطنين بحفر مثل تلك الآبار[١٧٣]. كما تستولي إسرائيل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على معظم مياه الأراضي المحتلة، فمثلاً إمدادات المياه السنوية في الضفة الغربية تبلغ ٨٥٠ مليون م٣، يخصص منها لاستهلاك الفلسطينيين ما يقارب ١٠٠-١٢٠ مليون م٣ فقط.(١٧٤). وبالتالي فإن إسرائيل تُحرم الزراعة في الأراضي المحتلة من أهم عنصر إنتاجي لها وهو المياه؛ ولذلك يلاحظ مدى تقدم الزراعة في إسرائيل والمستوطنات مقارنة بالزراعة في الأراضي المحتلة، بسبب استغلال معظم المياه من قبل إسرائيل، إضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة المستخدمة في الزراعة.

سابعاً- تقوم السلطات الإسرائيلية بالضغط على القطاع الزراعي بوسائل مختلفة؛ فقد لجأت إلى إصدار الأوامر العسكرية (الصارمة) للحد من زراعة الأشجار المثمرة، وحتى تتمكن من الاستيلاء على الأراضي، أجبرت كل من يريد غرس الأشجار أن يطلب "رخصة غرس"، وأن يرفقها مع اثبات ملكيته للأرض. وهدفت من ذلك حصرالأراضي غير المسجلة لتحويلها إلى "أراضي دولة" أو "ملكيات عامة"، وبالتالي نزعها من أصحابها. إضافة إلى ذلك حدّت السلطات الإسرائيلية من تطوير دائرة للإرشاد الزراعي، كما أنها منعت إنشاء كلية زراعية في أيٍ من الجامعات الفلسطينية الست(١٧٥). إضافة إلي قيامها بإغلاق مؤسسات الإقراض الزراعي(١٧٦).

ثامناً- تفتيت الملكية الزراعية من جيل إلى آخر، مما يقلص من مساحة الحيازات الزراعية، ويؤدي إلى التشتت والبعثرة في الإنتاج الزراعي. لأن العامل الزراعي في هذه الحالة سيضطر للاعتماد على إنتاج الحد الأدنى من الاستثمار، والحد الأعلى من الجهد المبذول(١٧٧)، خاصة إذا ما أخذ بعين الإعتبار انعدام القروض المالية للمزارعين بسبب إغلاق مؤسسات الإقراض الزراعي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥-١-٢ العمالة الفلسطينية في القطاع الصناعي:

يتصف العاملون في الصناعة بتدني المستوى التعليمي، كما يتضح ذلك في الجدول (١٧). ففي المؤسسات التي توظف أكثر من ثمانية أشخاص في الضفة الغربية: فإن ما نسبته ٨,١٪ فقط يحملون مؤهلاً جامعياً، و٢,٦٪ من خريجي الكليات الصناعية، في حين يصل خريجي المدارس الإعدادية قرابة ثلث العاملين في الصناعة.

جدول (١٧)

التوزيع التعليمي للعمالة الصناعية في الضفة الغربية (عينة عشوائية)

نسبة مئوية

حجم المؤسسة	المجموع	جامعة	كلية صناعية	كلية مجتمع عامة	توجيهي صناعي	توجيهي عام	إعدادي	ابتدائي	أمي
توظف ثمانية عمال أو أكثر	٨٢٩	٨,١	٢,٦	٣,٩	٢,٥	١٩,٩	٣٣,٦	٢٣,٨	٥,٦
توظف أقل من ثمانية عمال	٦٣٥	٢,٩	٣,٢	٢,٦	٣,٥	١٧,٣	٤٢,٣	٢٣,٩	٤,٢

المصـــــدر: Abdel Fattah Abu-Shokor, and others, Industrialization in the West Bank, translated by, Maaz D. Shukayr, and Sadeq I. Odeh, Published by Documentation Transcripts and publication Center, An-Najah University, Nablus, January, 1992, P. 110.

أما المؤسسات التي توظف أقل من ثمانية أشخاص: فإن حملة الشهادة الجامعية تصل نسبتهم فيها فقط ٢,٩٪، في حين تصل نسبة خريجي المدارس الإعدادية إلى حوالي ٤٣٪ منهم.

إضافة إلى ذلك وكما يتضح من الجدول (١٨) فإن العمال ومن الناحية المهنية يشكلون أكثر من نصف العاملين في الصناعة في المؤسسات التي يعمل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيها أكثر من ثمانية أشخاص، و٢٥٪ فنيين، والباقي يتوزعون على الإدارة والخدمات. أما المؤسسات التي يقل عدد العاملين فيها عن ثمانية أشخاص فإن نسبة العمال فيها تصل إلى ٣٢,٨٪، في حين أن نسبة الفنيين تقارب النصف (٤٦,٧٪).

جدول (١٨)

التوزيع المهني للعاملين في الصناعة في الضفة الغربية (عينة عشوائية)

عام ١٩٩٢

نسبة مئوية

حجم المؤسسة	إدارة	فنيين	عمال	سائقين	خدميين	أخرى
توظف ثمانية عمال أو أكثر	١٢,٦	٢٤,٩	٥٣,٥	٤,٩	٢,٦	١,٦
توظف أقل من ثمانية عمال	١٩,٣	٤٦,٧	٣٢,٨	–	–	١,٢

المصـــــدر: Abdel Fattah Abu-Shokor, and others, Industrialization in the West Bank, translated by, Maaz D. Shukayr, and Sadeq I. Odeh, Published by Documentation Transcripts and publication Center, An-Najah University, Nablus, January, 1992, P. 110.

أما ما يتعلق بتركز العمال الصناعيين. فكما يتضح من الجدول (١٩)، فإن نسبة العمل في صناعة الملابس تشكل ٢٥٪ من عمال الصناعة في الضفة الغربية، و٤٤٪ في قطاع غزة. يليها الصناعات المعدنية، إذ تشكل قرابة٢٥٪ أيضاً في الضفة الغربية، و١٧,٥٪ في قطاع غزة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (١٩)

متوسط نسبة العمال في فروع الصناعة الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٧)

الضفة الغربية		قطاع غزة	
الصناعة	المتوسط	الصناعة	المتوسط
المواد الغذائية (المشروبات والدخان)	١٥,٣	الصناعات الغذائية	٩,٠
الملابس والمنسوجات	٢٥,٠	الملابس والنسيج والجلود	٤٤,٠
الجلود ومنتجاتها	٨,٠	–	–
الخشب ومنتجاته	١٢,٠	الخشب ومنتجاته	١٥,٠
البلاستيك والكيماويات	٩,٠	–	–
معدنية (غير فلزية)	٨,٧	–	–
معدنية (أساسية)	١٥,٥	الصناعات المعدنية	١٧,٥
صناعات متنوعة	٨,٠	صناعات متنوعة	١٦,٥
المجموع	٪١٠٠	المجموع	٪١٠٠

المصدر: استخلاص الباحث، من سامي مروح إفطيمة، القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين: دراسة تحليلية للفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، آب ١٩٩٢، الجدولين (٢-١٦) ورقم (٢-١٧)، ص ص ٤٩-٥٠.

ويتضح في الجدول (٢٠) أن المؤسسات الصناعية في الأراضي المحتلة صغيرة الحجم، ومثالاً على ذلك أنه في عام ١٩٧٨، بلغت نسبة المؤسسات التي توظف أقل من تسعة عمال حوالي ٩٢٪، وهناك ٠,٣٪ فقط توظف أكثر من مائة عامل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢٠)

توزيع المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية حسب حجم طاقتها العمالية في عام ١٩٧٨

عدد العمال في المؤسسة	عدد المؤسسات الصناعية	٪
١-٩	٢٣٩٩	٩٢,٧
١٠-١٩	١١٤	٤,٤
٢٠-٤٩	٦٠	٢,٣
٥٠-٩٩	٧	٠,٣
١٠٠- فما فوق	٧	٠,٣
المجموع	٢٥٨٧	١٠٠

المصدر: هشام عورتاني، الدوافع الاقتصادية للهجرة من الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٧٩، ص ٤.

وقد بلغ معدل الاستخدام للمؤسسة الواحدة ٤,٢٣ عام ١٩٦٩، وبقي قريباً جداً من ذلك في عام ١٩٨٥ (٤,٢٨).[١٧٨]

يتضح من كل ما سبق الدور الذي يقوم به القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة، سواء من حيث استيعاب العمالة، أو المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. فكما يبين الجدول (١٤) فإن هناك تزايداً طفيفاً في عدد العاملين في الصناعة؛ فقد كان عددهم ٢١,١ ألف عام ١٩٧٠، استمر بالتزايد (بشكل متذبذب) إلى أن أصبح ٣٥,٥ ألف عام ١٩٩٣، أما نسبة العمالة الصناعية من مجموع العمالة في الأراضي المحتلة فقد تراوحت ما بين ١٣,٨٪ و١٦٪ طيلة الفترة، وقد بلغ معدل الفترة ١٥,٣٪. وهذه النسبة أعلى قليلاً من مثيلتها (ملحق (١١)) في كل من الأردن وسوريا حيث بلغت ١٠,٣٥٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩. و١١,٧٪ عام ١٩٨٤ على التوالي، ولكنها قريبة من مثيلتها في مصر؛ إذ بلغت ١٤,٥٪ عام ١٩٨٢، وأقل من مثيلتها في إسرائيل، التي بلغت فيها ٢١,٤٪ في عام ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى الثبات في نسبة العمالة الصناعة فإنه يلاحظ أيضاً ثبات مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي كما يتضح من الملحق (٩)؛ وقد بلغ معدل الفترة لمساهمة الصناعة ٧,٩٪، وهذه النسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة (ملحق (١١)): سوريا ١٤٪ عام ١٩٨٤، ومصر ٣٣٪ عام ١٩٨٤، والأردن ١٨,٠٥٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، وإسرائيل ٣١,٨٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨.

يتضح من الملحق (٨) أن القطاع الصناعي يستوعب عاملين بأجر أكثر من استيعاب القطاع الزراعي، فقد بلغت نسبتهم من مجموع العاملين في الصناعة ١٧,٦٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣.

إضافة إلى ما سبق فإن متوسط إنتاجية العامل الفلسطيني في قطاع الصناعة أقل منها في بقية القطاعات كما يتضح ذلك في الملحق (١٠)، إذ بلغ متوسطها ٣,٧ ألف دولار سنوياً في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣. وتعود أسباب انخفاض إنتاجية العامل في الصناعة إلى العوامل التالية[١٧٩]: انخفاض الأجور مقارنة بإسرائيل، وتدني المستوى التكنولوجي، والأداء غير الفعال لرأس المال المستثمر؛ إذ إن معظم الصناعات تعمل دون طاقتها الإنتاجية (وهناك عدة مصانع تعمل فقط بـ ١٥٪-٥٠٪ من طاقتها الإنتاجية)[١٨٠] ويؤدي ذلك إلى زيادة سعر السلعة ويخفض من إنتاجية العامل. إضافة إلى العوائق التمويلية فمعظم الاستثمار يقوم به القطاع الخاص (٧٠٪)، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي، ومشكلات التسويق للأسواق الخارجية وخاصة العربية.

إن ضعف قدرة القطاع الصناعي على استيعاب العمالة، ونقص مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ناجم عن المشكلات التي يعانيها هذا القطاع في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأراضي المحتلة، فعدا عن المشكلات الناتجة عن وجوده في اقتصاد متخلف (منتم للدول النامية) فإن هناك مشكلات مختلفة تواجهه منذ احتلال إسرائيل للأراضي المحتلة، ويمكن إجمال هذه المشكلات فيما يلي:

أولاً- صغر حجم رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية، إذ إن هناك فقط ٠,٧٪ من مجموع المنشآت في الضفة الغربية قد بلغت قيمة استثماراتها عام ١٩٨٠، ٥٠ ألف دينار أردني أو أكثر. وهي أموال فردية، و٩٧٪ من المشاريع الصناعية قد مُولت من رأس المال الخاص أو عن طريق الشراكة.[١٨١]

ثانياً- مشكلة الموارد الطبيعية؛ فقط ٢٤٪ من المواد الخام التي تستعمل في الصناعة المحلية تستخلص من المصادر المحلية، بينما ٦١٪ تأتي من إسرائيل، والباقي (١٥٪) تأتي من الخارج من خلال شركات إسرائيلية[١٨٢]. إضافة إلى ذلك فإن الأراضي المحتلة -كما ذكر سابقاً- تعتمد على الواردات من إسرائيل.

ثالثاً- هجرة العمالة الفلسطينية إلى الخارج، وخاصة إلى الأردن ودول الخليج العربي، إضافة إلى انتقالها للعمل في إسرائيل، مما يفوّت الفرصة على القطاع الصناعي من الاستفادة من كثافة ورخص اليد العاملة المتوفرة[١٨٣] والماهرة.

وتؤثر الهجرة في الصناعة أكثر من غيرها؛ حيث تحتاج الصناعة إلى نوعية معنية من القوة العاملة، وذلك بسبب ارتفاع الطلب على هذه النوعية من العمالة سواءفي الأراضي المحتلة أو الدول المجاورة، وبالتالي فإن الأراضي المحتلة تعاني من نقص الخبرة الفنية الضرورية لتطوير الإنتاج،وذلك على الرغم من ارتفاع نسبة الخريجين من المعاهد والجامعات[١٨٤].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً- الممارسات الإسرائيلية التي تعمل على إعاقة نمو القطاع الصناعي وتطوره[١٨٥] مثل: حرمان القطاع الصناعي من مؤسسات الإقراض المتخصصة، ومصادرة الأراضي لاستخدامها لأغراض عسكرية أواستيطانية، والضرائب المختلفة (مثل ضريبة القيمة المضافة)، ومنع التصدير إلى الأسواق العربية رغم ضيق السوق المحلية.

إضافة إلى ذلك يخضع أي مشروع صناعي لاذن مسبق من السلطات العسكرية الإسرائيلية، ويعتمد رفض أو قبول ذلك المشروع على طبيعته. كما تخضع المنتجات الصناعية (إضافة للمواد الأولية) المستوردة عبر الجسور، إلى مراقبة دقيقة لأسباب أمنية، مما يسبب خسارة كبيرة للمستوردين، لا تشجعهم على الاستيراد مرة أخرى[١٨٦].

خامساً- إهمال إسرائيل المتعمد للقطاع الصناعي في الأراضي المحتلة، وعدم تقديم أي دعم له أو تسهيلات مالية، وعدم تطوير البنية التحتية (كالطرق والكهرباء والمياه).

ومقابل ذلك فإن الدعم الإسرائيلي موصول للصناعة في المستوطنات[١٨٧]، فمثلاً تم إقامة ست مناطق صناعية يهودية حتى عام ١٩٨٣ في الضفة الغربية، على مساحة تصل إلى ١٢٦٠ دونماً. وهناك خطة أخرى لإنشاء سبعة مصانع، حيث من المخطط أن تبلغ المساحة المخصصة للمصانع اليهودية في الضفة حتى عام ٢٠١٠ قرابة ١٥ ألف دونم؛ مما يؤدي إلى خلق ٨٣,٥ ألف فرصة عمل للعمال الصناعيين اليهود، و٢٥ ألف فرصة عمل للعمال الفلسطينيين[١٨٨].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحاول السلطات الإسرائيلية أن تقتصر على إنشاء مصانع كثيفة رأس المال، ومتقدمة تقنياً؛ بهدف تقليل رحلات الذهاب والاياب التي يقوم بها المستوطنون إلى المدن، وللحد من عدد العمال الفلسطينيين، كما تتمتع المصانع اليهودية بمنَح حكومية بنسبة ٣٠٪، والقروض بنسبة ٤٠٪ من رأسمالها، وفائدة حقيقية قدرها ٠,٥٪ أو ٦٪ إذا كانت مربوطة بالدولار، كما أن تلك المصانع مؤهلة للحصول على بنية تحتية مجانية، وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل[١٨٩].

إضافة إلى ذلك، ولتشجيع الصناعة اليهودية في الأراضي المحتلة، فقد أدت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين إسرائيل والولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ إلى إتاحة الفرصة لأي مصنع إسرائيلي يعمل في الأراضي المحتلة إلى تصدير منتجاته إلى الولايات المتحدة دون أية قيود جمركية، شرط أن يجري إنتاج ٣٥٪ من القيمة المضافة على الحدود الإسرائيلية، ولإزالة الشك في أوساط الجمارك الأمريكية فقد ألصق على منتجات المصانع القائمة في الأراضي المحتلة عبارة "صنع في إسرائيل"[١٩٠]

وعدا عن كل ذلك فإن هذه المصانع تعمل على استغلال العمالة الفلسطينية، وتقوم بمنافسة المنتجات العربية مثل الملابس ومواد البناء والمواد الغذائية.

وبالتالي فقد أصبح هناك ازدواجية[١٩١] في القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة: فهناك القطاع الصناعي الرأسمالي، والمتمتع بالمزايا والإعفاءات والتسهيلات، والموجود في المستوطنات. وهناك القطاع الصناعي التقليدي في الأراضي المحتلة، والذي يعاني مشكلات وقيود مختلفة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢-٥-١-٣ العمالة الفلسطينية في قطاع الإنشاءات:

من أهم سمات العاملين في الإنشاءات: أن ٢٦٪ فقط منهم عمال مهرة وفنيون. أما من حيث المستوى التعليمي فقد بلغت نسبة من يحملون مؤهلاً جامعياً ٣٪، و٤٪ خريجي كلية متوسطة، و١٩٪ خريجي ثانوية، و٣٤٪ خريجي مدارس إعدادية، و٢٧٪ بمستوى ابتدائي، و١٢٪ أميين أو لديهم إلمام بالقراءة والكتابة. إضافة إلى ذلك ترتفع نسبة الشباب بين العاملين في الإنشاءات: ١٤٪ دون العشرين عاماً، و٥٨٪ ما بين ٢٠-٢٩ عاماً، و١٥٪ بين ٣٠-٣٩ عاماً، وتدل هذه الميزات على أن عنصر العمل مناسب كمياً ونوعياً للتوسع في الإنشاءات بصورة ملموسة.(١٩٢)

أما فيما يتعلق بأوضاع العاملين في هذا القطاع، فإنهم يعملون في ورش صغيرة، لأن قطاع البناء في الأراضي المحتلة يعتمد على الإنفاق الخاص؛ حيث لا توجد شركات بناء ولا تنظيم خاص. كما أن معظم العمال يعملون بالمياومة وليس هناك عقود تضمن لهم حقوقهم ومكتسباتهم. ويتصف العمل في هذا القطاع بالموسمية؛ إذ لا يتجاوز معدل أيام العمل ٦٠٪ من أيام السنة، ويكاد أن يتوقف في الشتاء بسبب الظروف الجوية. كما أن هؤلاء العمال تتصف أوضاعهم (بالبؤس) والعوز وعدم الاستقرار. إضافة إلى أن العمل في البناء يعتمد على كثافة الأيدي العاملة، رغم دخول التكنولوجيا في السنوات الأخيرة (مثل الباطون الجاهز، ومناشير الحجر ...)(١٩٣).

أما بالنسبة لاستيعاب قطاع الإنشاءات للعمالة، فإنه وكما يلاحظ من الجدول (١٤) فإن عدد العاملين في هذا القطاع كان ١٢,٨ ألف عام ١٩٧٠، ثم انخفض إلى ٨ آلاف في السنوات ١٩٧١-١٩٧٤، ثم بدأ بالتزايد منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٣. إذ أصبح عدد العمال في هذا القطاع ٣٤,٦ ألف عام ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك فإن نسبة عمالة الإنشاءات كانت ٨,٤٪ عام ١٩٧٠ ثم انخفضت للسنوات ١٩٧١-١٩٧٦، ثم أخذت بالارتفاع منذ عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩٣؛ إذ أصبحت ١٤,٩٪ عام ١٩٩٣، وقد بلغ معدل الفترة ٩,٦٪.

وبمقارنة نسبة عمالة الإنشاءات في الأراضي المحتلة مع بعض الدول المجاورة (ملحق (١١)) يتضح أنها منخفضة: ففي الأردن بلغت ١٠,٥٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، وفي سوريا بلغت ١٦,٣٪ عام ١٩٨٤، إلا أنها مرتفعة مقارنة بمصر وإسرائيل حيث بلغت ٥,٣٪ عام ١٩٨٢، و٣,٣ عام ١٩٨٩، على التوالي.

إلا أن قطاع الإنشاءات قد ساهم في امتصاص ما يتجاوز ثلث المستخدمين العاملين في الأراضي المحتلة في فترة السبعينات والثمانينات كما يتضح ذلك في الملحق (٨)، وتزايدت نسبتهم في الأربع سنوات الأخيرة إذ تجاوزت نصف المستخدمين. إضافة إلى ذلك فإن إنتاجية العامل في قطاع الإنشاءات تُعد الإنتاجية الأعلى، كما يتضح ذلك في الملحق (١٠)، فهي أعلى أيضاً من متوسط الإنتاجية للعمالة الكلية.

ويلاحظ في الملحق (٩)، أن مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي أنها متزايدة بشكل عام، وإن كانت بشكل متذبذب. إذ بلغت ٦,٣٪ عام ١٩٧٠، وأصبحت ١٥,٩٪ عام ١٩٩٠. وقد بلغ معدل الفترة ١٥,٧٪. وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة (ملحق (١١)): ففي سوريا بلغت ٧,٩٪ عام ١٩٨٤، وفي الأردن بلغت ٧,٣٤٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، وفي إسرائيل بلغت ٩٪ في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنجم الزيادة في مساهمة الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي من التزايد في مساحة الأبنية: فمثلاً كانت عام ١٩٦٨ نحو ٨٨ ألف كم٢، وأصبحت في عام ١٩٨٦ حوالي ١٢٤١ ألف كم٢، وكان معظم هذا التوسع في البنايات الخاصة أو المساكن: حيث قُدِّرت نسبتها ٨٢٪ و ١٠٠٪ في العامين ١٩٨٦[١٩٤]، على التوالي. كما ازدادت مساحة البناء بعد عملية السلام، فمثلاً في مدينة رام الله والبيرة ارتفعت مساحات البناء من ١١٣ ألف م٢ عام ١٩٩٢ إلى ١٧٧ ألف م٢ عام ١٩٩٣[١٩٥].

ويأتي هذا التزايد في بناء المساكن، لأن السكان في الأراضي المحتلة، يميلون حضارياً للاستثمار في امتلاك البيوت، ومما يشجع على ذلك أيضاً النقص في فرص الاستثمار البديلة، وعدم الرغبة في الاستثمار في فروع اقتصادية أخرى بسبب الظروف غير المستقرة والمرتبطة بالاحتلال، إضافة إلى سبب هام آخر وهو التأكيد على الحق في ملكية الأرض في وجه التهديد والمصادرة[١٩٦].

ومن الجدير بالذكر أن قطاع البناء إضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يساهم في بعض الصناعات، وخاصة صناعة مدخلات الأبنية (حيث يزداد طلب إسرائيل عليها) فحوالي ٣٠٪ من المصانع التي توظف ثمانية عمال فأكثر تنتج مدخلات البناء الأساسية (كالحجر، والرخام، والبلاط،...)، كما أن ١٠٪ من مجموع المصانع والورش التي توظف أقل من ثمانية عمال تنتج مثل تلك المواد. إضافة إلى صناعات أخرى تنتج السلع المعدنية والخشبية والبلاستيكية التي تدخل منتجاتها في مدخلات البناء، وبالتالي فإن نسبة الصناعات الفلسطينية المرتبطة بقطاع البناء تبلغ ٥٠٪ من مؤسسات القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة[١٩٧].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن قطاع الإنشاءات، وكغيره من القطاعات الأخرى، والاقتصاد الفلسطيني ككل، يعاني إجراءات وقيودً مختلفة منذ الاحتلال الإسرائيلي، ومن أهم تلك الإجراءات والقيود ما يلي:

أولاً- مصادرة الأراضي، وإغلاقها، والسيطرة عليها، بوسائل وأساليب مختلفة، وفرض قيود على استعمالات الأراضي مثل: منع البناء عليها، واعتبار بعضها مغلق كمناطق عسكرية، أو لأغراض حماية الطبيعة[١٩٨].

ثانياً- إصدار الأوامر العسكرية التي تخول القائد العسكري سلطات وصلاحيات منع أو وقف الأبنية، بالإضافة إلى وضع أية شروط يراها مناسبة قبل إقامة البناء. كذلك إسناد صلاحية منح الرخص في القرى العربية إلى لجنة التنظيم العليا ومنح تلك اللجنة صلاحيات تغيير سلطة المجالس البلدية المتعلقة بمنح رخص الأبنية داخل حدود البلدية، إضافة إلى الإجراءات الروتينية التي تجعل الحصول على رخصة بناء يحتاج لسنوات، وكل ذلك بهدف السيطرة والحد من الامتداد العمراني الفلسطيني[١٩٩].

ثالثاً- إهمال سلطات الاحتلال بشكل متعمد تطوير البنية التحتية بكافة المجالات، فحجم الاستثمارات التي أنفقتها تلك السلطات على هذه الأبنية لا تزيد على ٣٠ مليون دولار سنوياً (١٥ دولار للفرد سنوياً) للطرق والمياه والكهرباء ....، في حين تبلغ الاستثمارات العامة للفرد في إسرائيل نحو ألف دولار سنوياً[٢٠٠].

٢-٥-٢-١ العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات:

كما سبق القول فإن التوزيع الكلي للعمالة الفلسطينية، كما هو موضح في ملحق (٧)، يختلف عن توزيعها في كل من إسرائيل والأراضي المحتلة، كل على

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حدة. ففي التوزيع الكلي للعمالة يتضح أن نسبة العمالة في قطاع الخدمات تبلغ نحو ثلث العمالة الفلسطينية، وقد بلغ معدل الفترة ٣٦,٧٪. وتركزت عمالة الخدمات بشكل أساسي في فرعين وهما: التجارة والمطاعم والفنادق، والخدمات العامة، إذ بلغت نسبتيهما من عمالة الخدمات ٣٦,٢٪ و٣٨,٣٪ عام ١٩٧٠ على التوالي. وقد بقي هذين الفرعين من الخدمات يشكلان تلك النسبة أو نحوها طيلة الفترة، إذ بلغتا في عام ١٩٩٣: ٣٩٪ و٣٢٪ للفرعين على التوالي.

يلي هذين الفرعين، فرعي: النقل والتخزين والاتصالات، والخدمات الأخرى، فنسبتيهما متقاربة من الخدمات ككل: إذ بلغتا عام ١٩٧٠: ١٣,٣٪ و١٢,٢٪ على التوالي، واستمرت هاتان النسبتان طيلة الفترة تقريباً، ففي عام ١٩٩٣ بلغتا: ١٥,٤٪ و١٣,٥٪ للفرعين على التوالي.

إلا أن ذلك التفصيل في الخدمات، غير وارد في العمالة الفلسطينية العاملة في الأراضي المحتلة، أوالعاملة في إسرائيل، كما يتضح ذلك من الجدولين (١٤) و (٢٢)، حيث تأتي الخدمات تحت بند أخرى في هذين الجدولين. ويتضح منهما عدم التشابه في نسبة عمالة الخدمات من العمالة ككل في المنطقة، ففي الأراضي المحتلة تشكل عمالة الخدمات ما نسبته النصف تقريباً، وقد بلغ معدل الفترة ٤٦,٤٪. في حين أن تلك النسبة للعمالة الفلسطينية في اسرائيل لا تصل إلى ٢٠٪، وقد بلغ معدل الفترة ١٥,٥٪.

٢-٥-٢-٢ العمالة الفلسطينية في قطاع الخدمات في الأراضي المحتلة:

يعمل على تقديم الخدمات في الأراضي المحتلة أكثر من جهة: فهناك الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، وهناك خدمات المجالس البلدية والمحلية، وخدمات الإدارة المدنية الإسرائيلية المسؤولة عن تقديم الخدمات المدنية من تعليم وصحة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمن...، وأخيراً المؤسسات الدولية وخاصة الأونروا التي تقدم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية.

يستوعب قطاع الخدمات النصيب الأكبر من العمالة في الأراضي المحتلة كما يتضح ذلك من الجدول (١٤)، ويمكن القول أن نسبة عمالة الخدمات شبه ثابتة عبر الزمن، وقد بلغ معدل استيعاب العمالة في هذا القطاع خلال فترة الدراسة ٤٦,٤٪، وأن الانخفاض الحاصل في عمالة الزراعة، قد تحول إلى عمالة الخدمات. وتُعد نسبة عمالة الخدمات هذه قريبة من نسبتها (ملحق (١١)) في كل من سوريا ومصر التي بلغت ٤٧,٠٪ عام ١٩٨٤، و٤٢,٤٪ عام ١٩٨٢ على التوالي، إلا أنها أقل من مثيلتها في الأردن وإسرائيل إذ بلغت ٦٦,٣٪ في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، و٧١,٠٪ عام ١٩٨٩، على التوالي.

أما نسبة المستخدمين في الخدمات فتشكل ثلث المستخدمين في الأراضي المحتلة، كما يتضح ذلك في الملحق (٨)، وقد بلغ معدل الفترة ٣٣,٤٪. وهي نسبة قريبة من نسبة المستخدمين في الإنشاءات.

إضافة إلى ذلك، فإن قطاع الخدمات يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل نسبة مساهمته أكثر من النصف في بعض السنوات وقد بلغ معدل هذه المساهمة ٥٠,٠٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣ وتقارب هذه النسبة مثيلاتها في الدول المجاورة (ملحق (١١)): ففي سوريا بلغت ٦١,٤٪ عام ١٩٨٤، و٤٧٪ في مصر عام ١٩٨٢ وحوالي ٦٥٪ في الأردن خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، وفي إسرائيل بلغت ٥١,٣٪ عام ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن القول بأن التدهور الحاصل في كل من قطاعي الزراعة والصناعة قد تحول إلى صالح قطاع الخدمات، وهو ما سعت إليه إسرائيل من حيث اقتلاع العمالة والأهمية النسبية للقطاعين الرئيسين في الأراضي المحتلة، وتحويلهما إلى قطاع الخدمات، مما يعمق من الإلحاق والتبعية الاقتصادية لإسرائيل. كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت في زيادة أهمية قطاع الخدمات، بحيث أصبح القطاع الرئيسي والأول في الأراضي المحتلة من حيث استيعاب العمالة، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي. ومن هذه العوامل[٢٠١]:

أولاً- التحويلات الخارجية الضخمة، التي تشكل نحو ثلث الدخل القومي، وتزيد هذه التحويلات من الميل نحو الخدمات، ولا سيما أن الاستيراد من الخارج يواجه مشكلات وقيود كثيرة.

ثانياً- الصعوبات المختلفة التي تواجه قطاعي الزراعي والصناعة، وضيق السوق المحلية، وضعف روح المخاطرة الاقتصادية، تجعل التوجه نحو الخدمات بشكل أكبر، إضافة إلى النظرة التقليدية في احترام العمل الإداري.

ثالثاً- تساهم المؤسسات الدولية والدينية في زيادة حجم الخدمات، لما تقدمه من خدمات مختلفة، فتستوعب جزءاً من العمالة. إضافة إلى مساهمة الإدارة المدنية الإسرائيلية في هذا القطاع، وتشغيل موظفين من الأراضي المحتلة فيها.

أما ما يتعلق بإنتاجية العامل في قطاع الخدمات، فإنه وكما يتضح من الملحق (١٠)، فإنها في تزايد مستمر، فقد كانت ١,٤٩ ألف دولار عام ١٩٧٠، وأصبحت ١٤,٢٣ ألف دولار عام ١٩٩٣، وقد بلغ معدل الفترة ٥,٣٩ ألف دولار سنوياً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني

١- أنطوان منصور، اقتصاد الصمود ، ترجمة حنا الغاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ص١١.

٢- إلياس سعد، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٧.

٣- جاك قبانجي، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٨)، صامد الاقتصادي ، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٤، تشرين ثاني ١٩٨١، ص ص ٢٧-٢٨.

٤- هاني الصوراني، ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية، عدد ٥، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ص ١٢٢-٢٣.

وسليم الجنيدي، الحركة العمالية في فلسطين ١٩١٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٨٨، ص ص ١-١٠.

٥- حيدر رشيد، نشأة الحركة العمالية في فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية، شؤون فلسطينية، عدد ١١٧، آب ١٩٨١، ص١٣٩.

٦- مها البسطامي، الطبقة العاملة الفلسطينية نشأتها وتطورها، دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، ودار صامد للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص ٣٠.

٧- فتحي حسن نصار، تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية ١٩٢٢-١٩٤٦، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس/ ليبيا، ط١، ١٩٨٥، ص٦٦.

٨- حيدر رشيد، الحركة العمالية العربية في فلسطين ١٩٠٠-١٩٤٨، الحركة العمالية الأردنية ومقدمات وضعها الراهن (١)، عمان، ط١، ١٩٨٢، ص ٤٠.

٩- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، صامد الاقتصادي ، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٩، حزيران ١٩٨١، ص ص ١٣-١٨.

١٠- نفس المصدر، ص ص ٢٠-٢٢. ومها البسطامي، مصدر سابق، ص ص ٣٤-٣٥.

١١- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٥)، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣، تموز ١٩٨١، ص٣٠.

١٢- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، مصدر سابق، ص٢٧.

١٣- ماهر الشريف، مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية العربية في فلسطين، صامد الاقتصادي ، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٨، تموز ١٩٨٠، ص٥٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، مصدر سابق، ص٢٨.

١٥- فائق حمد طهبوب، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢، ص ٩٤.

١٦- ماهر الشريف، مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية في فلسطين، مصدر سابق، ص ص ٥٥-٥٦.

١٧- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، مصدر سابق، ص ص٢٤-٢٦.

١٨- مثل الامتياز الذي منح للصهيوني روتنبرغ لتوليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها في أغلب فلسطين، والامتياز الذي منح للصهيوني ندفومسكي وشريكه طواوخ أحد الرعايا البريطانيين لاستخراج الأملاح من مياه البحر الميت.

سميح سمارة، الطبقة العاملة والشعب في مواجهة الكولونيالية، دار الفارابي، ١٩٧٩، ص١٥٤.

١٩- عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص ٧٤.

٢٠- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، مصدر سابق، ص٣٣.

٢١- مها البسطامي، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٢- حيدر رشيد، الحركة العمالية الأردنية ومقدمات وضعها الراهن (١)، مصدر سابق، ص٤٣.

٢٣- نبيل بدران، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، مصدر سابق، ص٣٣.

٢٤- وحتى قادة الصهيونية يعترفون بهذا التمييز حيث يقول أحدهم: "في كل مكان في البلاد حيثما وجد ساعة العمل العبري ممسكاً بالفأس والمحراب والشاكوش، نجد العامل العربي يرافقه كالظل. لقد اصطدم العامل العبري ذو المستوى الاستهلاكي الأوروبي، في كل خطوة وشبر بمنافسه البدائي، ابن الشعب الجار، الذي تزيد متطلبات حياته قليلاً عن الصفر، فإلى جانب اليهودي الذي يعمل ٨ ساعات بأجر يومي يتراوح بين ١٧,٥-٣٥ قرشاً مصرياً مقابل العمل "الأسود" غير الفني، نجد عاملاً يشتغل ١٢-١٤ ساعة، ولا يتجاوز معاشه الذي يتلقاه مقابل عمله حدود ٨-١٢ قرشاً مصرياً".

عبد الحفيظ محارب، سياسة العمل العبري بين الأمس واليوم، شؤون فلسطينية ، عدد ٢٤، آب (أغسطس) ١٩٧٣، ص١٤٧، نقلاً عن: حاييم الوزوروف، كتابات، (بالعبرية)، شتيبل، المجلد الثالث، ط٢، ١٩٣٤، ص١٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٥- نشرات الوكالة اليهودية، اقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب، نشرة رقم ٣، القدس، أيار ١٩٣٧، ص٩٦.

٢٦- نفس المصدر، ص ص ٩٣-٩٤.

٢٧- موسى البديري، تطور الحركة العمالية في فلسطين، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨١، ص ص ١٧-١٨.

٢٨- هاني الحوارني، مصدر سابق، ص١٢٤.

٢٩- موسى البديري، مصدر سابق، ص١٤٣.

٣٠- محمد الدقس، نضال الحركة العمالية إبان الانتداب البريطاني، صامد الاقتصادي ، المجلد الثاني، السنة الثانية، عدد ١٢، كانون ثاني ١٩٨٠، ص٧٧.

٣١- محمد الدقس، مصدر سابق، ص٧٧.

٣٢- فائق حمدي طهبوب، مصدر سابق، ص٩٦.

٣٣- أسعد أتات، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٦)، صامد الاقتصادي ، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣١، آب ١٩٨١، ص ص ٢٤-٢٥.

٣٤- فائق حمدي طهبوب، مصدر سابق، ص ٩٦.

٣٥- أسعد أتات، مصدر سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

٣٦- هاني مندس، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (١٠)، صامد الاقتصادي ، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٧، شباط ١٩٨٢، ص٢٥.

٣٧- عمار الطالبي، الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها ١٩١٨-١٩٣٩، شؤون فلسطينية، عدد١٥، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، ص١٦٩.

٣٨- حيدر رشيد، الحركة العمالية الأردنية ومقدمات وضعها الراهن (١)، مصدر سابق، ص٨٦.

٣٩- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص٥٠.

٤٠- جاك قبانجي، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٨)، مصدر سابق، ص٣٤.

٤١- لمزيد من التفاصيل عن الإضرابات وعددها وعدد العمال المضربين، انظر نفس المصدر ص ص ٣٨-٤٧.

٤٢- جاك قبانجي، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٩)، صامد الاقتصادي ، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٥، كانون أول ١٩٨١، ص ص ٦-٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٣- عبد القادر ياسين، التشريعات العمالية في فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، صامد الاقتصادي، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٦، أيار ١٩٨٠، ص٢٥.

٤٤- هاني مندس، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (١١)، صامد الاقتصادي ، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٨، آذار ١٩٨٢، ص ص ٩٥-١٠٠.

٤٥- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص ص ٢٠-٢١.

٤٦- جاسم العبد، أحوال العمال العرب في الأرض المحتلة، دراسات عمالية، السنة الثالثة، عدد ٥، بغداد، ١٩٧٩، ص٣١.

٤٧- ماهر الشريف، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٧)، صامد الاقتصادي ، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣٢، أيلول ١٩٨١، ص ص ٣٢-٣٧.

٤٨- اتحاد عمال فلسطين (فرع الكويت)، الحركة العمالية في فلسطين، دراسات عمالية، السنة التاسعة، عدد ٢٢، ١٩٨٥، ص ص ٥٣-٥٤.

٤٩- شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة: أسس لإمبريالية جديدة، الحلقة الأولى، شؤون فلسطينية، عدد ٣٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، ص٧٢.

٥٠- حسن عبد القادر صالح، سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان، ط١، ١٩٨٥، ص٣٩.

٥١- شيلا ريان، السياسة الاقتصادية في المناطق المحتلة: أسس لإمبريالية جديدة، الحلقة الأولى، مصدر سابق، ص ص ٧٢-٧٣.

٥٢- رزاق ابراهيم حسن، العمال العرب في الأرض المحتلة ، منظمة العمل العربية/المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، مطبعة دار الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٧٩، ص ٨٥.

٥٣- زياد أبو عمرو، اقتصاد قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٨٤، الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، محرر الكتاب جورج العبد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص١٠٧.

٥٤- نفس المصدر، ص١٠٨.

٥٥- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص٦٣.

٥٦- اتحاد عمال فلسطين، مصدر سابق، ص٤٩.

٥٧- شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة: أسس لإمبريالية جديدة، الحلقة الثانية، شؤون فلسطينية، عدد ٣٨، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٤، ص١٥١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٨- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص٨٨.

٥٩- شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة: أسس لامبريالية جديدة، الحلقة الثانية، مصدر سابق، ص١٥١.

٦٠- عبد الفتاح أبو شكر، الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حجمها.. خصائصها.. دوافعها، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد٧٥ كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٨٩، ص٥٤.

٦١- أنطوان منصور، جورج القصيفي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٨٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية)، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص٨٢١.

٦٢- نفس المصدر، ص ٨٢٢.

٦٣- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص٩٦.

٦٤- إحسان هاني سمارة، اقتصاديات الوطن المحتل للفترة (١٩٤٨-١٩٦٧)، الدائرة الاقتصادية، قسم المتابعة وتحليل البيانات، وزارة التخطيط، الجمهورية العراقية، شباط، ١٩٧٢، ص٥٧.

٦٥- نعيم خضر، القدرات البشرية والثقافية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد٣٠، تموز ١٩٨١، ص٨.

66- Sara Roy, The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, Journal Of Palestine Stadies, Vol. XVII, No. 1, Issue 65, Aut. 1987, P. 62.

٦٧- أنطوان منصور، اقتصاد الضفة الغربية، جورج العبد، مصدر سابق، ص٨٤.

68- Sara Roy, Op. Cit, P. 70.

٦٩- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

٧٠- أنطوان منصور، جورج القصيفي، مصدر سابق، ص٨٣١.

٧١- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص ص ٥٤-٥٥.

٧٢- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص٩٧.

٧٣- إلياس سعد، إسرائيل والبطالة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨، ص ص ١٠٠-١٠١.

٧٤- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص ص ٣٤-٣٦.

٧٥- نفس المصدر، ص ص ٣٤-٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٦- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص ٣٦-٣٧.

٧٧- سليم الجنيدي، مصدر سابق، ص ٣٩.

٧٨- صبري جريس، العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣، ص٣٨٦.

٧٩- نفس المصدر، ص ص ٣٥-٣٨.

٨٠- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص٣٨.

٨١- صبري جريس، مصدر سابق، ص ص ٦٩-٧٠. وذلك من تصريح لبن غوريون.

٨٢- ميرون بنفنستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧، ص٣٧.

٨٣- تيسير عبد الجابر، وآخرون، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق العربية المحتلة للسنتين ١٩٨١ و١٩٨٢، العمل، عدد ٢٠، وزارة العمل الأردنية، عمان، ١٩٨٢، ص٨.

٨٤- محمد الصمادي، القوى العاملة في المناطق المحتلة ووسائل استيعابها، الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية، عمان، تشرين أول ١٩٨٥، ص ص ١-٢.

٨٥- عبد الفتاح حجازي، الكيان الصهيوني يبتلع اقتصاديات المناطق المحتلة، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، عدد٣١، بغداد، تشرين ثاني-كانون أول ١٩٧٨، ص ص ٨٧-٨٨.

٨٦- محمود ميعاري، العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال، شؤون عربية، عدد٧٢، كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٢، ص١٣١.

٨٧- ميرون بنفستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، مصدر سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

٨٨- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص ١٥٩.

٨٩- ميرون بنفستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، مصدر سابق، ص ص٤٠، ٤٢.

٩٠- نفس المصدر، ص١٣٩.

٩١- عبد الفتاح حجازي، مصدر سابق، ص٨٩.

٩٢- تيسير عبد الجابر، وآخرون، مصدر سابق، ص١١.

٩٣- رزاق ابراهيم حسن، مصدر سابق، ص ص ١٥٨-٥٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩٤- جمال مظلوم، الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، شؤون عربية، عدد٣٣-٣٤، تشرين ثاني-كانون أول ١٩٨٣، ص٧٥.

٩٥- ابراهيم نصار، فلسطين- "الضفة الغربية" "٣" الأرض، عدد١١، تشرين ثاني ١٩٩٠، ص٩٠.

٩٦- بسام الساكت، وآخرون، الاقتصاد الأسير آثار الاحتلال الإسرائيلي واستراتيجيه الدعم، شؤون عربية، عدد ٨، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٨١، ص١٠.

٩٧- محمد أحمد صقر، دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم/معهد البحوث والدرسات العربية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٧٠-٧٣.

٩٨- عبد الفتاح حجازي، مصدر سابق، ص ٩٩.

٩٩- صامد الاقتصادي ، الجسور المفتوحة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٩، حزيران ١٩٨١، ص٨٢.

100- Ysuif A. Sayigh, The Palestinian Economy Under Occupation: Dependency and Pauperization, Journal Of Palestine Studies, Vol. XV, No. 4, Issue 60, Sum. 1986, PP. 52-54.

١٠١- بسام الساكت، وآخرون، بعض مصادر الضفة الغربية: ما تعنيه للاقتصاد الإسرائيلي(١)، صامد الاقتصادي المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ٢١، تشرين أول ١٩٨٠، ص ص ٤-٥.

102- Meron Penvenisti, The West Bank Data Project A Survey of Israel's Policies, American Enterprise Institute for Public Research, Washington and London, 1984, P. 19.

١٠٣- أنطوان منصور، اقتصاد الصمود، مصدر سابق، ص٣١.

١٠٤- بسام الساكت، وآخرون، بعض مصادر الضفة الغربية: ما تعنيه للاقتصاد الاسرائيلي (١)، مصدر سابق، ص٩.

105- وهناك عدة أمثلة على مصادرة الأراضي، ويمكن الرجوع إلى: Ibrahim Matar, Israeli Settlements in the West Bank and Gaza Strip, Journal Of Palestine Staudies, Vol. XI, No. 1, Issue 41, Aut. 1981, PP. 51-52.

١٠٦- دائرة الأبحاث، وزارة العمل الأردنية، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة، مجلة العمل، عدد ٢٢، ١٩٨٣، ص٣٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٠٧- دائرة الأبحاث، وزارة العمل الأردنية، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة خلال عام ١٩٨١، مجلة العمل، عدد ٢٣-٢٤، ١٩٨٣، ص٤٦.

١٠٨- إيمان أبو الروس، التخطيط الاستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة للفترة ١٩٧٧-١٨٤، مجلة العمل، عدد ٣٣، ١٩٨٦، ص٨٣.

109- Ibrahim Matar, Op. Cit., PP. 45-49

١١٠- أنطوان منصور، اقتصاد الصمود، ص٣٢.

111- Op. Cit., P. 50.

١١٢- بسام الساكت وآخرون، بعض مصادر الضفة الغربية: ما تعنيه للاقتصاد الإسرائيلي (١)، مصدر سابق، ص ص ٩-١٠.

١١٣- دائرة التنظيم الشعبي، منظمة التحرير الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية وآثارها على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مجلة العمل العربية، عدد ١٨، القاهرة، يناير/كانون ثاني-مارس/آذار ١٩٨١، ص٨٩.

114- (C.B.S), (S.A.I), No. 38, Table VXVII/21, P. 722.

115- C.B.S., S.A.I, No 22, Table Y/18, P. 637.

١١٦- غسان حرب، النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود، صامد الاقتصادي، السنة السابعة، عدد ٥٥، أيار-حزيران ١٩٨٥، ص ص ٥٣-٥٥.

١١٧- غطاس أو عطية، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة السابعة، عدد ٣٩، نيسان ١٩٨٢، ص١٤٣.

١١٨- سمير أبو الرب، مصادر سابق، ص ٨٣.

١١٩- غطاس أبو عطية، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ١٤٣.

١٢٠- أنطوان منصور، جورج القصيفي، مصدر سابق، ص١٤٠.

١٢١- شاكر جودة، البنية التحتية في المناطق الفلسطينية المحتلة (معطيات حول الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية)، الأرض، عدد ٦، دمشق، حزيران ١٩٩٣، ص٣٤.

١٢٢- صامد الاقتصادي، هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة، السنة السابعة، عدد ٥٥، أيار-حزيران ١٩٨٥، ص١٤٠.

١٢٣- شاكر جودة، مصدر سابق، ص٣٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢٤- صامد الاقتصادي ، أوضاع الطبقة العاملة تحت الاحتلال خلال عام ١٩٨٤، السنة السابعة، عدد ٥٥، أيار- حزيران ١٩٨٥، ص ص ١٣٠-٣١.

١٢٥- عبد الفتاح أبو شكر، الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حجمها.. خصائصها.. دوافعها، مصدر سابق، ص ص ٥٦-٥٧.

١٢٦- أنطوان منصور، جورج القصيفي، مصدر سابق، ص ٨٤٢.

١٢٧- غطاس أبو عطية، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ١٤٣.

١٢٨- عبد الفتاح أبو شكر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي ، السنة الحادية عشرة، عدد ٧٧، تموز -آب -أيلول ١٩٨٩، ص ص ١٣٣-٣٥.

١٢٩- نفس المصدر، ص ص ١٣٣-٣٥..

١٣٠- لا تتوفر بيانات إحصائية دقيقة عن حجم تحويلات العاملين في الخارج إلى الضفة الغربية وقطاع غزة *، كما أن هناك افتقاراً إلى بيانات إحصائية عن توزيع العاملين من ضفتي المملكة للاسترشاد بها، لتقدير نصيب كل من الضفتين من الحوالات* *.

لذلك فقد قدر زغلول أن زهاء ثلث قيمة (٣٦٪) الحوالات الكلية إلى الأردن تذهب إلى الضفة الغربية (رغم محاذير هذا الافتراض). وقد اعتمد زغلول في افتراضه هذا على دراسة أبو حجلة * * *، وقد بنى هذا التقدير على أساس التوزيع النسبي للسكان بين ضفتي المملكة؛ حيث شكل سكان الضفة ما يقارب ثلث سكان المملكة.

ولأن سكان الضفة يستثمرون جزءاً من أموالهم في الأردن، وجزءاً آخر يحولونه إلى الضفة، فقد قام زغلول بإيجاد نسبة مجموع حوالات الضفة إلى مجموع الحوالات إلى الأردن، فوجدها ٢٠,٥٪ للفترة ١٩٦٨-١٩٨١، وأن ذلك هو ما يذهب فعلياً إلى الضفة الغربية.

أما بالنسبة قطاع غزة، فقد قام أبو شكر* * * * بافتراض أن ما يحول إلى غزة يعادل ثلث (٠,٣٣٣) ما يحول إلى الضفة، على اعتبار أن حجم الهجرة من قطاع غزة (بالأعداد المطلقة) يعادل ثلث حجم الهجرة من الضفة الغربية.

وبناء على ما سبق فقد قام الباحث بتقدير حجم الحوالات إلى الضفة الغربية، ووجد أن حجمها الفعلي بناء على الافتراض السابق هو نفس حجمها الإجمالي، كما قام بتقدير حجم الحوالات إلى القطاع أيضاً بالاعتماد على افتراض أبو شكر، والملحق (٦)، يوضح حجم تلك التقديرات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

* عبد الفتاح أبو شكر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص١١٧.

** اسماعيل زغلول، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، آب ١٩٨٤، ص٣٤.

*** عبد المطلب أبو حجلة، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨١، ص ص ٢٢-٢٤.

**** عبد الفتاح أبو شكر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص ١١٨.

١٣١- عبد الفتاح أبو شكر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، مصدر سابق، ص١٢٤.

١٣٢- جمال الأبطح، الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، نيقوسيا/قبرص، ط٢، ١٩٩١، ص٢٧٠.

١٣٣- دان سغير، إسرائيل واقتصاد المناطق، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الخامسة عشرة، عدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص٤٦١.

١٣٤- نظام العباسي، قراءة في الحركة الاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة الثالثة عشرة، عدد ٨٣، كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٩١، ص١٧٧.

١٣٥- عاطف علاونة، الآثار الاقتصادية للانتفاضة على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة الحادية عشرة، عدد ٧٧، تموز-آب- أيلول ١٩٨٩، ص٨٦.

١٣٦- فايز ساره، العمال الفلسطينيون والانتفاضة، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٨، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، ص٧.

١٣٧- علي أبو هلال، دور الطبقة العاملة الفلسطينية في الانتفاضة، صامدالاقتصادي، السنة العاشرة، عدد٧٤، تشرين أول-تشرين ثاني-كانون أول ١٩٨٨، ص ص١٢٠-٢١.

١٣٨- دائرة الشؤون الفلسطينية، الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمل والعمال العرب في المناطق المحتلة خلال الفترة من ١٩٩٣/١/١ إلى ١٩٩٤/٣/١، تقرير مقدم من دائرة الشؤون الفلسطينية إلى بعثة منظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق بشأن فلسطين والأراضي العربية المحتلة، عمان، آذار ١٩٩٤، ص٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٣٩- إنعام درويش، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٨، العمل، السنة الثانية عشرة، عدد ٤٥، ١٩٨٩، ص٧٦.

١٤٠- أنطوان منصور، الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة (الفصل الرابع)، الشعب الفلسطيني في الداخل خلفيات الانتفاضة السياسة والاقتصادية والاجتماعية، إشراف كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص١١٨.

١٤١- إنعام درويش، مصدر سابق، ص٧٦.

١٤٢- سمير عبد الله، العمالة والبطالة وآفاق التنمية الاقتصادية المستقبلية في فلسطين، صامد الاقتصادي، السنة السادسة عشرة، عدد ٩٥، كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٩٤، ص ص١٧٣-٧٥.

١٤٣- دائرة الشؤون الفلسطينية، مصدر سابق، ص٤.

١٤٤- نوال مصطفى عبد الباقي، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي المحتلة لعام ١٩٩٣، العمل، السنة السابعة، عدد ٦٦، ١٩٩٤، ص ص ٧٨-٧٩.

145- C.B.S., S.A.I., No. 46, 1995, Table 27-2, P. 757.

١٤٦- اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، الأمانة العامة، تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل، سلسلة الدراسات والأبحاث رقم ١، عمان، ط١ ١٩٨٥، ص٢٤.

١٤٧- نفس المصدر، ص ص ٢٤-٢٥.

١٤٨- محمد رشاد الشريف، الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأرض، عدد٧، تموز ١٩٨٨، ص١٥.

149- Susan Rockwell, Palestinian Women Workers in the Israeli-Occupied Gaza Strip, Journal Of Palestine Studies, Vol. XIV, No. 2, Issue 54, Winter 1985, PP. 122-23.

150- Jerusalem Media Communication Center, Israeli Obstacles to Economic Development In the Occupied Palestinian Territories, 2nd edition, April 1994, P. 110.

151- Ibid, P. 112.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٥٢- عبد الفتاح أبو شكر، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، شباط ١٩٨٧، ص١٨.

١٥٣- نفس المصدر، ص ١٨.

١٥٤- عبد الله القطشان، الإعداد والتدريب المهني والفني للقوى العاملة في الوطن المحتل، صامد الاقتصادي ، السنة الحادية عشرة، عدد ٧٧، تموز- آب -أيلول، ١٩٨٩، ص ص ١٧٠-٧١.

155- Fawzi A. Gharaibeh, The Economics of The West Bank and Gaza Strip, Westview Special Studies on the Middle East, U. S. A, 1985, P.P. 46-47.

156- Ibid, P. 46.

١٥٧- زياد محمد زريقات، مصدر سابق، ص٢١.

١٥٨- عبد الله القطشان، مصدر سابق، ص ص ١٧٠-١٧١.

١٥٩- عيسى ابراهيم، المعدلات الخام والمنقحة في النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية، العمل، عدد ٤١، ١٩٨٨، ص٥٠.

١٦٠- زياد محمد زريقات، مصدر سابق، ص١٨.

١٦١- نفس المصدر، ص ١٨

١٦٢- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، مصدر سابق، ص٩٢.

١٦٣- حسين طلافحة، مصدر سابق، ص ص ٣٩-٤٠.

١٦٤- هشام عورتاني، سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، جورج العبد، مصدر سابق، ص١٥٥.

١٦٥- هشام العورتاني، الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة، صامد الاقتصادي ، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٥، شباط ١٩٨١، ص٥٤.

١٦٦- دان سغير، مصدر سابق، ص٤٥٣.

١٦٧- دائرة الأبحاث الاقتصادية، اقتصاديات المناطق المحتلة ، الجمعية العلمية الملكية، عمان، أيار، ١٩٧٥، ص١٧.

١٦٨- هشام العورتاني، الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة، مصدر سابق، ص٦١.

١٦٩- دائرة الأبحاث الاقتصادية، مصدر سابق، ص١٦.

١٧٠- عبد الفتاح أبو شكر، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة عشرة، عدد ٩٣، تموز- آب- أيلول ١٩٩٣، ص١٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧١- نفس المصدر، ص ١٩٠، نقلاً عن:

Meron Benvensiti and Shlomo Khayat, The West Bank and Gaza Atlas, The West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, Jerusalem, 1988, P. 60.

172- Ibid, P. 60.

١٧٣- وزارة العمل، المملكة الأردنية الهاشمية، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مجلة العمل العربية ، عدد ١٧، اكتوبر/ تشرين أول- ديسمير/ كانون أول ١٩٨٠، ص ص ٣٨-٣٩.

174- Emile Sahliyeh, West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems, J. P. S, Vol. XI, No. 2, Issue 42, Winter, 1982, P. 65.

١٧٥- انتصار عزمي، القطاع الزراعي الفلسطيني المعوقات الراهنة وإمكانيات التنمية المستقبلية، صامد الاقتصادي، السنة السادسة عشرة، عدد ٩٦، نيسان-أيار-حزيران ١٩٩٤، ص ١٧٣.

١٧٦- هشام العورتاني، الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة، مصدر سابق، ص٥٤.

١٧٧- جمال الأبطح، مصدر سابق، ص٩٨.

١٧٨- نفس المصدر، ص٥٩.

١٧٩- عطا سليم، إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ٨١، تموز -آب- أيلول ١٩٩٠، ص ص ١١٢-١٤.

١٨٠- إضافة إلى ذلك فقد أوردت مصلح أسماء تلك المصانع وقدرتها الاستيعابية، والمواد الخام التي تستوردها كل شركة وأهم المؤسسات الصناعية في الضفة، للفروع المختلفة، من حيث رأس المال، والملكية، لعام ١٩٧٩. حيث لا مجال للخوض في تفاصيل ذلك في هذا المقام.

روز مصلح، الصناعة في الضفة الغربية التبادل التجاري والإنتاج والتسوق، ١٩٦٧-١٩٧٩، صامد الاقتصادي، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٤، آذار ١٩٨٠.

١٨١- جمال الأبطح، مصدر سابق، ص٦١.

182- Emile Sahliyeh, Op. cit, P. 59

١٨٣- عبد المطلب أبو حجلة، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على أوضاعه، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨١، ص٤٠.

١٨٤- صامد الاقتصادي ، هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة، مصدر سابق، ص ١٤١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٥- عبدالمطلب أوحجلة، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على أوضاعه، مصدر سابق، ص ص ٤٠-٤١.

١٨٦- أنطوان منصور، جورج القصيفي، مصدر سابق، ص٨٩٣.

١٨٧- عبد الفتاح أبو شكر، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ١٩١.

١٨٨- ميرون بنفنستي، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، مصدر سابق، ص ص ٦١-٦٢.

١٨٩- نفس المصدر، ص٦١.

١٩٠- جوري ملتس، ينتجونها في المناطق ويعبئونها بالخط الأخضر، هآرتس، ١٩٩١/٦/١٨، مترجم في الأرض، عدد ٦، حزيران ١٩٩١، ص ص ١٣١-٣٢.

١٩١- عبد الفتاح أبو شكر، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص١٩١.

١٩٢- سمير عبد الله، قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الثامنة عشرة، عدد ١٠٣، كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٩٦، ص٥٣.

١٩٣- جمال الأبطح، مصدر سابق، ص ص ١١٠-١١.

194- C. B. S., S. A. I., No. 38, 1987, P. 738.

١٩٥- سمير عبد الله، قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٥٠.

196- Fawzi A. Gharaibeh, Op. cit, P. 97.

١٩٧- سمير عبد الله، قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ص ٥٣-٥٥.

١٩٨- عبد الفتاح أبو شكر، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، مصدر سابق، ص ص ١٨٢-٨٣.

١٩٩- نفس المصدر، ص ص ١٨٦-٨٧.

٢٠٠- سمير عبد الله، قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ٤٩.

٢٠١- دائرة الأبحاث الاقتصادية، مصدر سابق، ص ص ٢٥-٢٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

٣-١ اختلاف وجهات النظر حول انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

٣-٢ خصائص العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل.

٣-٣ حجم العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل.

٣-٤ التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل.

٣-٥ طرق التحاق العمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل.

٣-٦ ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

٣-٧ الآثار الاقتصادية لانتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي.

٣-٨-١ المسوغات الفلسطينية لانتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل.

٣-٨-١-١ البطالة في الأراضي المحتلة.

٣-٨-١-٢ فرق الأجور بين الأراضي المحتلة وإسرائيل.

٣-٨-٢ آثار انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني.

٣-٩ العمالة الفلسطينية في مرحلة السلام.

٣-٩-١ الإجراءات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣-١ اختلاف وجهات النظر حول انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل:

تختلف وجهات النظر حول تشغيل العمالة الفلسطينية في إسرائيل، سواء عند الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وكل من الجانبين يورد الأسباب والمسوغات لوجهة نظره، سواء المؤيد أو المعارض لهذا الموضوع.

فهناك وجهتا نظر في الجانب الفلسطيني: الأولى: ترفض انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، من منطلق المقاومة للاحتلال، ومقاطعة العمل والبضائع الإسرائيليين، ولتفويت الفرصة على الاحتلال لإقامة التطبيع والدمج. أما الثانية: تؤيد العمل في إسرائيل، من منطلق الحاجة للعمل وكسب العيش. وهناك وجهتا نظر أيضاً في الجانب الإسرائيلي:

الأولى: المؤيدون للعمل العبري، أو من يسمون "الاستبعاديين التقليديين"[١]؛ حيث يهدفون إلى خلق ظروف صعبة تُجبر الفلسطينيين على الهجرة. ويرون أن المناطق المحتلة جذابة ومغرية، ولكن أهلها متمردون[٢]. ويرفضون العمل العربي لأنهم يؤمنون "بنقاء الدولة اليهودية"، ويخافون من التزايد في السكان الفلسطينيين، وأن يصبحوا أكثرية في إسرائيل، وأن استخدام العمالة الفلسطينية سيغير من الدور التاريخي للعمالة اليهودية.

وانصار وجهة النظر هذه هم رجال الإدارة في المؤسسة الحكومية، الذين يركزون على أمور منها[٣]: التخوف على الطابع اليهودي لإسرائيل، وأن يشوه فارق الأجور صورة إسرائيل عالمياً، والتخوف كذلك من تبعات ترك العمال الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، ومن حدوث منافسة بين اليهود الشرقيين والعمال الفلسطينيين.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثانية: المؤيدون لاستخدام العمال الفلسطينيين، وهم أنصار "استغلال السكان العرب"[٤]؛ حيث يرون أن الوضع تغير، وأن إسرائيل أصبحت دولة معترف بها، وأن مسوغات العمل العبري لم تعد موجودة[٥]. ويرون كذلك أن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة ماسة للعمال الفلسطينيين، وتحقيق الرفاهية لليهود على حساب العرب[٦].

ويؤيد وجهة النظر هذه كل من المستوطنين (وخاصة أصحاب الأملاك الزراعية) ومقاولي البناء، وأرباب العمل؛ وذلك لزيادة أرباحهم بسبب استخدام العمالة الفلسطينية لرخص أجرها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أصحاب شعار العمل العبري لم يكن رفضهم مطلقاً، وإنما يرون أن يتم تشغيل العمال الفلسطينيين في ظروف معينة ومواسم معينة، حين يكون هناك نقص في العمالة اليهودية. إضافة إلى ذلك لم يكن هناك خلافاً جوهرياً بين وجهتي النظر، وإنما كان خلافاً محدوداً؛ حيث إن هدف الطرفين هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح من تشغيل العمال الفلسطينيين وبأقل الأضرار التي تؤثر على المشروع الاستراتيجي (نقاء الدولة اليهودية)[٧].

وبالتالي فقد سُمح للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية بالعمل في إسرائيل في أواخر عام ١٩٦٨، وفي نيسان ١٩٦٩ لعمال غزة. واشترطت السلطات الإسرائيلية عند سماحها بذلك سلسلة من الإجراءات[٨]: أن يتم تشغيلهم عن طريق مكاتب العمل التابعة للهيستدروت، وأن تنطبق عليهم قوانين العمل الإسرائيلي، وأن يتساوو في الأجور مع العمال الإسرائيليين، وأن تدفع أجورهم بواسطة مكاتب العمل، وأن يعودوا إلى أماكن سكناهم برحلات منتظمة. وأن يكون الحجم الأمثل لهؤلاء العمال هو ٤٠,٠٠ ألفاً[٩] فقط.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، قد أسهم في دمج اقتصاد الأراضي المحتلة بالاقتصاد الإسرائيلي، كما يلاحظ في السنوات الأربع الأخيرة، إذ بمجرد إغلاق الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، يتم خنق الاقتصاد الفلسطيني؛ وذلك بسبب انتقال حوالي ثلث العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل وبإغلاق الأراضي المحتلة يتحول هؤلاء العمال إلى البطالة. كما يرى الباحث أن ظروف العمال الفلسطينيين في إسرائيل، سيئة؛ لما يلاقونه من استغلال في الأجور وساعات العمل، والتعامل معهم من قبل أصحاب العمل...، وأن ظروفهم لم تتحسن حتى في مرحلة السلام. وسيتم التعرض لظروفهم سواء قبل عملية السلام أو بعدها في الأجزاء اللاحقة من هذا الفصل.

٣-٢ خصائص العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل:

من حيث المستوى المهني يتضح من الجدول (٢١)، أن معظم (٧٢,٤٣٪) العمال الفلسطينيين في إسرائيل هم من غير المهرة، وأن أكثر من نصفهم (٥٣,٥٩٪) يعملون طوال السنة في إسرائيل، أي أنهم يعتمدون فقط على عملهم في إسرائيل. وأن حوالي ثلثهم (٣٦,٦٧٪) لم يعملوا في أي مكان قبل عملهم في إسرائيل، أي أنهم يدخلون سوق العمل لأول مرة.

أما بالنسبة للمستوى التعليمي فإن ٨,٤٦٪ منهم أميين، وأن أكثر من ربعهم (٢٧,٢١٪) بمستوى ابتدائي، وأن حوالي ثلثهم (٣٣,٤٩٪) بمستوى إعدادي. أما خصائصهم الاجتماعية: فأغلبهم متزوجون (٦٢,٨٨٪)، وحوالي نصفهم من القرى. كما أن ٥٥,٥١٪ منهم هم أرباب أسر، و٣٨,١٣٪ هم أبناء أو بنات في الأسرة، كما أن غالبيتهم (٩٧,٣٦٪) من الذكور. ويغلب عليهم أيضاً عنصر الشباب، فأكثر من نصفهم تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما من حيث الوضع القانوني فإن أغلبهم (٨٣,١٧٪) يعملون بدون عقود عمل، وبالتالي لا يتمتعون بالحماية القانونية، ومن السهل على رب العمل الإسرائيلي طردهم دون أن يترتب عليه أية التزامات مالية[١٠]. إضافة إلى ذلك يَسمح أرباب العمل الإسرائيليين بعمل الأحداث من المناطق المحتلة[١١]: مع أن ذلك يخالف القوانين، كما أنهم يستغلونهم بشكل كبير، حيث يبلغ أجر الحدث حوالي عُشر أجر العامل البالغ، ومعظمهم يعمل في الزراعة، إضافة إلى أن بعض الأحداث يعملون في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويتنقلون مع العمال البالغين، ويبدأون يوم عملهم من الساعة الرابعة صباحاً وحتى السابعة مساءً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢١)

خصائص العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل حسب مكان إقامة العامل (عينة عشوائية)* عام ١٩٨٤

نسبة مئوية

		مدينة	قرية	مخيم	المجموع
الجنس	ذكر	٢٨,٥	٤٨,١٣	٢٣,٣٦	٩٧,٣٦
	أنثى	١٨,٥٢	٧٠,٣٧	١١,١١	٢,٤٦
حسب العلاقة برب الأسرة	رب أسرة	٢٦,٧٢	٤٩,٠٢	٢٤,٢٦	٥٥,٥١
	ابن أو بنت	٣٠,٣١	٤٧,٢٦	٢٢,٤٣	٣٨,١٣
	زوج أو زوجة	٢٥,٠	٧٥,٠	–	٣,٢٨
	أخ أو أخت	٢٩,٦٣	٣٧,٠٤	٣٣,٣٣	٢,٤٦
فئات العمر	١١–١٥	٢٥,٠	٧٥,٠	٢٥,٠	٠,٣٦
	١٦–٢٠	٢٩,٧٩	٤٤,٦٨	٢٥,٥٣	١٧,١١
	٢١–٢٥	٣١,٤٦	٤٢,١٣	٢٦,٤٠	٣٢,٣٩
	٢٦–٣٠	٢٨,٨٠	٤٦,٧٤	٢٤,٤٦	١٦,٧٤
	٣١–٣٥	٢٦,١٣	٥٤,٩٦	١٨,٩٢	١٠,١٠
	٣٦–٤٠	٣٠,٥١	٤٤,٠٧	٢٥,٤٢	٥,٣٧
	٤١–٤٥	١٨,٤٢	٦٣,١٦	١٨,٤٢	٣,٤٦
	٤٦–٥٠	٣٣,٣٣	٥٢,٠٨	١٤,٥٨	٤,٣٧
	٥١–٥٥	١٦,٢٨	٦٢,٧٩	٢٠,٩٣	٣,٩١
	٥٦–٦٠	٢١,٠٥	٧٣,٦٨	٥,٢٦	٣,٤٦
	٦١–٦٥	١٧,٦٥	٦٤,٧١	١٧,٦٥	١,٥
	٦٦–٧٠	–	٧٥,٠	٢٥,٠	٠,٣٦
حسب الحالة الاجتماعية	عازب	٢٩,٧٤	٤٥,٥٣	٢٤,٧٤	٣٤,٥٨
	أرمل	٢١,٠٥	٥٧,٨٩	٢١,٠٥	١,٧٣
	متزوج	٢٧,٣٥	٥٠,٣٦	٢٢,٢٩	٦٢,٨٨
	مطلق	٧٥,٠	٢٥,٠	–	٠,٣٦

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول (٢١)

		مدينة	قرية	مخيم	المجموع
حسب الحالة التعليمية	أمي	١٨,٢٨	٦٣,٤٤	١٨,٢٨	٨,٤٦
	ملم بالقراءة والكتابة	٤٥,٨٣	٤٥,٨٣	٨,٣٣	٢,١٨
	ابتدائي٢٩,٧٧	٤٩,٨٣	٢٠,٤٠	٢٧,٢١	
	إعدادي	٣٠,٤٣	٤٥,١١	٢٤,٤٦	٣٣,٤٩
	ثانوي	٢٧,٩٢	٤٤,٥٨	٢٧,٥٠	٢١,٨٤
	دبلوم متوسط	١١,٤٣	٥١,٤٣	١١,٤٣	٣,١٨
	جامعة	٢٨,٥٧	٦٠,٠	١١,٤٣	٣,١٨
حسب مكان العمل	لا يعمل في أي مكان	٢٦,٣٠	٤٦,١٥	٢٧,٥٤	٣٦,٦٧
السابق	يعمل في إسرائيل	٢٤,٢١	٥٥,٠	٢٠,٧٩	٣٤,٥٨
	يعمل في الضفة أو القطاع	٣٩,٣١	٤٠,٨٤	١٩,٨٥	٢٣,٨٤
	يعمل خارج الضفة أو القطاع	١٥,٦٩	٦٢,٧٥	٢١,٥٧	٤,٦٤
حسب مدى	طوال السنة	٢٨,٦٩	٤٧,٣٧	٢٣,٩٤	٥٣,٥٩
استمرارية العمل	لمدة فصل معين	٢٦,٥٥	٤٦,٩٠	٢٦,٥٥	١٠,٢٨
الحالي	لمدة أشهر معينة	٢٧,٨٨	٥١,٦٦	٢٠,٤٦	٣٥,٥٨
حسب المؤهل	عمال مهرة	٣٨,٦٥	٣٨,٦٥	٢٢,٧٠	٢٥,٦٥
الفني	عمال غير مهرة	٢٤,٥٠	٥٢,٣٩	٢٣,١٢	٧٢,٤٣
حسب كيفية تنظيم علاقة	بموجب عقد عمل مكتوب	٣٣,٠٩	٤١,٠١	٢٥,٩٠	١٢,٦٥
العمل مع رب العمل	بدون عقد عمل مكتوب	٢٧,٩٠	٤٩,٣٤	٢٢,٧٦	٨٣,١٧

المصدر: عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، منشورات مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، نيسان ١٩٨٧، جداول: ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٩، ٣٧، ص ص: ١٠٩، ١١١، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٤٨، على التوالي.

* تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث طبقات (Starta) رئيسية من المدن والقرى ومخيمات اللاجئين، على اعتبار أن الطبقية (Stratification) مهمة لأن المناطق الريفية، المخيمات، والمدن (أجزاء الحضر) تختلف بشكل واسع من ناحية عدد العمال المشتغلين في إسرائيل ومميزاتهم.

وهناك بعض القرى في المناطق الريفية كانت صغيرة جداً لتكون وحدة معاينة أولية فعالة (Primary sampling unit). لذلك فقد تم دمجها بالوحدات القريبة لتكون وحدة معاينة أولية فعالة. ثم تم وضع وحدات العينة الأولية في طبقات لتقليل الاختلاف البيني بين هذه الوحدات.

لقد كان حجم العينة المرجحة ذاتياً بالأوزان ١٠٩٩ بكسر معاينة متوقع ٠,٥٪، وبدقة ±٣٪. وكانت أخطاء المعاينة مبنية على أساس الفروق بين الطبقات في العينات الجانبية، وتم جمع العينات في صيف عام ١٩٨٤.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يضاف إلى ذلك بأن معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل هم من المستخدمين، إذ بلغت نسبتهم ٩٦,٩٪ (في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣) من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ويتضح ذلك في الملحق (١٢).

٣-٣ تطور حجم العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل، وأهميتها:

لوحظ في البند (٣-١) اختلاف وجهات النظر حول انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، إذ أنه في بداية الاحتلال وفي أوائل السبعينات كانت هناك معارضة من قبل الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لانتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل. إلا أنه وبعد منتصف السبعينات وما بعدها تحول الشعار الإسرائيلي من "العمل العبري" إلى "العمل الأسود للعرب"، كما أصبح هناك مسوغات فلسطينية (بند ٣-٨-١) لانتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل. وبالتالي أصبح انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل مقبولاً وفي تزايد مستمر.

ويتضح من الجدول (٢٢) أن حجم العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل في تزايد مستمر -بشكل عام- بالأعداد المطلقة (باستثناء بعض السنوات) وقد بلغ أقصى حجم لها ١١٥,٦ ألفاً عام ١٩٩٢. وذلك على عكس ما لوحظ على العمالة الفلسطينية العاملة في الأراضي المحتلة، التي اتسم حجمها بالتذبذب. إضافة إلى ذلك فإن نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل تبلغ حوالي ثلث العمالة الفلسطينية الكلية (في إسرائيل والأراضي المحتلة).كما أن متوسط معدل نمو العمالة الفلسطينية في إسرائيل هو أعلى من متوسط معدل نمو العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في جميع القطاعات، ويتضح ذلك من الجدول (١٥).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويعود تفوق نمو العمالة الفلسطينية في إسرائيل عن نموها في الأراضي المحتلة، إلى زيادة الطلب عليها من قبل الاقتصاد الإسرائيلي، وإلى ضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة، وذلك سبب رزوخ الأراضي المحتلة تحت الاحتلال الإسرائيلي وممارساته السلبية تجاه القطاع الصناعي، وتواصله المستمر في إقامة المستوطنات التي من ضمن ما أثرت عليه كثيراً القطاع الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد حصل انخفاض بسيط في العمالة الفلسطينية في إسرائيل في السنوات ١٩٧٥-١٩٧٧؛ ويعود هذا الانخفاض إلى الأزمةالاقتصادية التي ألمت بالاقتصاد الإسرائيلي، والتي نجمت عن حرب تشرين ثاني ١٩٧٣، وامتدت حتى عام ١٩٧٧، إذ انخفضت معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي من ١٠٪ في السنتين ١٩٧١-١٩٧٢، وإلى ١٪ فقط في السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧. وارتفعت نسبة التضخم من ١٣٪ عام ١٩٧٢، إلى ٣٩,٧٪ عام ١٩٧٤، واستمرت النسبة الأخيرة إلى السنتين ١٩٧٧ و١٩٧٨. وقد وصل الاقتصاد الإسرائيلي في هذه المرحلة (١٩٧٣-١٩٧٧) إلى ما يسمى الركود التضخمي (Staginflation)[١٢].

وبالرغم من ذلك فإن نسبة البطالة في إسرائيل لم ترتفع بشكل كبير؛ إذ كانت ٢,٦٪ عام ١٩٧٣، ارتفعت إلى ٣,٦٪ فقط عام ١٩٧٦، ومن بين الأسباب التي أدت إلى عدم الارتفاع الكبير في نسبة البطالة، هو طرد العمال الفلسطينيين وبالذات عمال الضفة الغربية[١٣]. إذ أن طردهم لا يترتب عليه أية التزامات مالية، أو قانونية، وبالتالي فإن أعباء الأزمة الاقتصادية تقع على عاتقهم.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢٢)

التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل، ونسبتها من العمالة الفلسطينية الكلية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	مجموع العاملين في إسرائيل		زراعة		صناعة		إنشاءات		خدمات*	
	(...)	النسبة من العمالة الفلسطينية الكلية	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪
١٩٧٠	٢٠,٦	١١,٩	٥,٠	٢٤,٤	٢,٤	١١,٦	١١,٢	٥٤,٣	٢٠,٠	٩,٧
١٩٧١	٣,٨	١٩,١	٧,٥	٢٢,٣	٥,٠	١٤,٨	١٧,٧	٥٢,٣	٣,٦	١٠,٦
١٩٧٢	٥٢,٤	٢٧,٨	١٢,٠	٢٣,١	٩,٠	١٧,١	٢٥,٩	٤٩,٥	٥,٤	١٠,٣
١٩٧٣	٦١,٣	٣١,٥	١١,٨	١٩,٣	١١,١	١٨,١	٣١,٧	٥١,٧	٦,٧	١٠,٩
١٩٧٤	٦٨,٧	٣٢,٧	١٣,١	١٩,١	١٢,٠	١٧,٥	٣٦,١	٥٢,٥	٧,٥	١٠,٩
١٩٧٥	٦٦,٣	٣٢,٣	٩,٥	١٤,٣	١٢,٢	١٨,٤	٣٦,١	٥٤,٤	٨,٥	١٢,٩
١٩٧٦	٦٤,٩	٣١,٥	١٠,٠	١٥,٤	١٢,٨	١٩,٧	٣٢,٦	٥٠,٣	٩,٥	١٤,٦
١٩٧٧	٦٣,٠	٣٠,١	١٠,٢	١٦,٢	١٣,٤	٢١,٣	٢٨,٥	٤٥,٣	١٠,٨	١٧,٢
١٩٧٨	٦٨,٢	٣٢,٢	١١,٥	١٦,٨	١٥,١	٢٢,٢	٣٠,٦	٤٤,٨	١١,٠	١٦,٢
١٩٧٩	٧٤,١	٣٤,٩	١١,٠	١٤,٨	١٦,٩	٢٢,٨	٣٤,٢	٤٦,٢	١٢,٠	١٦,٢
١٩٨٠	٧٥,١	٣٤,٨	١٠,٣	١٣,٧	١٦,٧	٢٠,٩	٣٥,٦	٤٧,٤	١٣,٥	١٨,٠
١٩٨١	٧٥,٨	٣٥,١	٩,٦	١٢,٧	١٣,٨	١٨,٢	٣٨,٧	٥١,٠	١٣,٧	١٨,١
١٩٨٢	٧٩,١	٣٥,٥	١٠,١	١٢,٨	١٤,٠	١٧,٧	٤١,٨	٥٢,٨	١٣,٢	١٦,٧
١٩٨٣	٨٧,٨	٣٧٨	١٠,٧	١٢,٢	١٦,٣	١٨,٦	٤٤,٣	٥٠,٤	١٦,٥	١٨,٨
١٩٨٤	٩٠,٣	٣٧,٤	١٢,٨	١٤,٢	١٦,٣	١٨,٠	٤٣,٩	٤٨,٣	١٧,٦	١٩,٥
١٩٨٥	٨٩,٢	٣٦,٩	١٤,١	١٥,٨	١٥,٩	١٧,٨	٤٢,٥	٤٧,٦	١٦,٨	١٨,٨
١٩٨٦	٩٤,٥	٣٦,٢	١٤,٧	١٥,٦	١٦,٥	١٧,٥	٤٥,٥	٤٨,١	١٧,٨	١٨,٨
١٩٨٧	١٠٨,٩	٣٩,٢	١٥,٨	١٤,٥	١٩,٧	١٨,١	٤٩,٧	٤٥,٦	٢٣,٧	٢١,٨
١٩٨٨	١٠٩,٤	٣٨,٨	١٦,٧	١٥,٣	١٦,٨	١٥,٤	٥٤,٢	٤٩,٥	٢١,٧	١٩,٨
١٩٨٩	١٠٤,٩	٣٧,٥	١٤,٢	١٣,٥	١٣,٥	١٢,٩	٥٩,١	٥٣,٥	٢١,١	٢٠,١
١٩٩٠	١٠٧,٧	٣٩,٦	١٣,٦	١,٧	١١,٢	١٠,٤	٦٤,١	٥٩,٥	١٩,٨	١٨,٤
١٩٩١	٩٧,٨	٣٤,٠	١١,٧	١٢,٠	٧,٥	٧,٧	٦٧,٠	٦٨,٥	١١,٥	١١,٨
١٩٩٢	١١٥,٦	٣٦,٢	١٠,٤	٩,٠	٦,٩	٦,٠	٨٦,٠	٧٤,٣	١٢,٤	١٠,٧
١٩٩٣	٨٣,٨	٢٦,٥	٨,٦	١٠,٣	٤,٧	٥,٧	٦٠,٥	٧٢,٦	٩,٥	١١,٤
معدل الفترة	–	٣٢,٨	–	١٥,٤	–	١٦,٢	–	٥٢,٩	–	١٥,٥

المصدر:

C.B.S, S.A.I., No. 31, 1980, Table XXVII/19, P. 696. No. 34, 1984, Table XXVII/20, P. 780. And No. 46, 1996, Table 27-22, P. 779.

- مجموع العاملين في إسرائيل والنسب مستقاة من المصدر باستثناء نسبة العاملين في إسرائيل من العمالة الفلسطينية، حيث احتسبها الباحث، كما قام الباحث باحتساب الأرقام بالآلاف.
- نسب العاملين في كل من الزراعة والصناعة والإنشاءات والخدمات من العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

* وردت تحت بند أخرى.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى الرغم من التزايد في أعداد الفلسطينيين في إسرائيل، إلا أن نسبتهم من العمالة الإسرائيلية تُعد ضئيلة. كما يتضح ذلك في الجدول (٢٣).

جدول (٢٣)

نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل من العمالة اليهودية في سنوات مختارة

السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٢
نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل من العمالة الإسرائيلية	٢,٤	٦,٦	٦,٠	٦,٦	٦,٨	٧,٣	٧,٤	٨,٧	٨,٥	٨,١	٧,٠	٨,٠

المصدر: احتساب الباحث من الجدول (٢٢)، والملحق (١٣).

فقد بلغت أعلى نسبة لهم قد بلغت ٨,٧٪ فقط عام ١٩٨٧. وبالتالي فإن أهميتهم في الاقتصاد الإسرائيلي لا تنبع من حجمهم، وإنما تنبع من حاجة الاقتصاد الإسرائيلي لهم، ومن تركزهم في قطاعات اقتصادية لا يرغب الإسرائيليون العمل بها. وهي أنشطة "العمل الأسود"، فأكثر من نصف العمال الفلسطينيين يعمل في قطاع الإنشاءات كما يتضح ذلك في الجدول (٢٢).

وقد برزت أهمية العمالة الفلسطينية في إسرائيل بشكل أكبر في الانتفاضة الفلسطينية حيث أدى توقف العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل إلى التأثير على القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية فأدى مثلاً إلى تراجع الإنتاج الصناعي بنسبة ٢٠٪ خلال الثمانية شهور الأولى للانتفاضة، كما انخفض الإنتاج الزراعي الإسرائيلي بنسبة ٣٠٪، وكذلك انخفضت عوائد السياحة بنسبة ٣٠٪، بسبب انخفاض عدد السياح بحوالي ١١٠ آلاف سائح[١٤].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما تأثر قطاع البناء كثيراً بسبب غياب العمالة الفلسطينية، إذ انخفض سير البناء بحوالي ٢٥٪ خلال الخمسة شهور الأولى فقط من الانتفاضة[١٥]، إضافة إلى التأخر في تسليم مشاريع البناء، مما سبب خسارة بمقدار ٣٠٠-٣٥٠ مليون دولار[١٦].

٣-٤ التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل:

يتضح من الجدول (٢٢) التوزيع القطاعي للعمالة الفلسطينية في إسرائيل، ومن أهم ما يلاحظ في الجدول تركز العمال الفلسطينيون في الأعمال التي تطلب جهداً جسمياً ومهارة قليلة؛ إذ إن أكثر من نصفهم (٥٢,٩٪) يعملون في قطاع الإنشاءات، كما يلاحظ الطلب الإسرائيلي المتزايد على العمالة الفلسطينية. ومقارنة بالعمالة اليهودية (ملحق (١٣)) يتضح انخفاض العمالة اليهودية في الأعمال التي يتركز بها العمال الفلسطينيون.

وتعود هذه الملاحظات إلى العاملين التاليين:

أولاً- يعود تركز العمال الفلسطينيين في قطاع الإنشاءات، إلى أن هذا القطاع يحظى بأهمية خاصة في إسرائيل منذ إنشائها، لاستيعاب المهاجرين اليهود، كما لعب هذا القطاع دوراً هاماً في إقامة البنية التحتية لعمليات التنمية الزراعية والصناعية التي قامت بها إسرائيل منذ نشوئها[١٧].

إضافة إلى ذلك فإن هذا القطاع يتطلب مهارة قليلة (أو لا يتطلب مهارة) وهذا ينطبق على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، إذ إن معظمها عمال غير مهرة. كما أن هذا القطاع أسهم في جذب الفلاحين الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، وسلخهم من العمل في الزراعة؛ فكما يلاحظ في خصائص العاملين في إسرائيل فإن أكثر من نصفهم من القرى، أي من الفلاحين، أو المفروض أن يعملوا بالزراعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- جاء التوزيع القطاعي للعمال الفلسطينيين في هذه القطاعات لأسباب تتعلق بتكاليف الإنتاج، وخاصة في المشاريع التي تعتمد على كثافة اليد العاملة. إذ إن العمالة الفلسطينية رخيصة الأجر. وكمثال على ذلك اعتماد مصانع النسيج في إسرائيل على العمالة الفلسطينية بشكل رئيس.[١٨]

٣-٥ طرق التحاق العمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل:

تُجمع كثير من الدراسات على أن العمال الفلسطينيين يلتحقون بالعمل في إسرائيل بواسطة ثلاث طرق وهي: مكاتب العمل الإسرائيلية، ومتعهدي العمال، والمبادرة الفردية. ولكن يرى الباحث أنه يمكن تقسيم طرق الالتحاق إلى اثنتين فقط وهما: الطريقة الرسمية؛ أي عن طريق مكاتب العمل. والطريقة غير الرسمية؛ أي عن طريق متعهدي العمال، أو عن طريق المبادرة الفردية. وذلك أن الطريقتين الأخيرتين تضعان العمال في نفس الوضع تقريباً، وهو وضع مختلف عن وضعهم عن طريق مكاتب العمل.

أولاً- التحاق العمال بالطريقة الرسمية أو عن طريق مكاتب العمل:

قامت السلطات الإسرائيلية بفتح مكاتب استخدام لها في الأراضي المحتلة منذ احتلالها العسكري لتلك الأراضي. ويقوم الباحثون عن عمل بتسجيل اسمائهم لدى تلك المكاتب، التي تقوم بدورها بتوزيعهم على فرص العمل بناء على طلب أصحاب العمل الإسرائيليين. وقد بلغ عدد هذه المكاتب ٦٧ مكتباً عام ١٩٨٧[١٩]. وتقوم تلك المكاتب بإعطاء تصريح للعامل يخوله الدخول للعمل في إسرائيل، وكانت مدة التصريح في البداية شهر واحد، ثم زادت إلى أربعة شهور.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتبع مكاتب العمل هذه للهيستدروت، الذي يزعم أن العامل العربي يُعطى أجراً مساوياً لأجر العامل اليهودي، وهذا صحيح ولكن اسمياً فقط؛ إذ إن العامل الفلسطيني يأخذ أجراً مساوياً. ولكن يحسم من أجرته ٤٠٪، وتعود هذه النسبة على العامل اليهودي على صورة: عطل سنوية مدفوعة الأجر، وعلاوات عائلية، وتعويضات، وضمان اجتماعي، في حين أن العامل الفلسطيني لا يعود عليه أي شيء من ذلك.[٢٠]

إضافة إلى ذلك فإن أصحاب العمل يستغلون فرصة انتهاء تصريح العامل لفصله من العمل، إذ لا يترتب عليهم دفع أية تعويضات له. مما يضطر العامل للانتقال إلى عمل آخر، وبالتالي يُحرم من فرص الترقية في عمله القديم، ويُجرد من الاطمئنان على مستقبله المهني.[٢١] وفي نفس الوقت يُحظر على النقابات العمالية الفلسطينية الدفاع عن ذلك العامل، لأنه يُعد عضواً في الهيستدروت.

كذلك فإن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل يستند إلى عدد المسجلين في مكاتب العمل، والحاصلين على تصاريح. وهؤلاء تبلغ نسبتهم حوالي ثلث العمال الفلسطينيين في إسرائيل[٢٢] فقط.

ثانياً: الطريق غير الرسمية:

يُلجأ إلى هذه الطريقة، بسبب أن السلطات الإسرائيلية خففت من القيود ونقاط التفتيش على التصاريح. مما شجع عدداً كبيراً من العمال على تجاوز مكاتب العمل، واللجوء إلى الوسطاء، أو المبادرة الفردية، لتأمين فرصة للعمل، وبأجر أعلى، إضافة إلى ذلك يسعى أصحاب العمل إلى تشغيل عمال غير مسجلين في مكاتب العمل، من أجل تقليل تكاليف التشغيل.[٢٣]

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويحصل سماسرة العمل أو متعهدي العمال على عمولة عالية من صاحب العمل، وبالتالي فإنهم يستغلون العمال، وبسبب هذه الطريقة ازداد عدد الأحداث العاملين في إسرائيل لأنه من السهل استغلالهم.

وتجدر الإشارة إلى أن العمال غير المسجلين يحصلون على أجور أعلى من المسجلين. إلا أن ظروف عملهم أفقر، ووظائفهم أقل أمناً؛ فهم لا يتمتعون بأية حماية، ولا يحصلون على أي نوع من الفوائد. كما يعانون عدم الاستقرار في العمل، وفي عدد أيام العمل، وفي مكان العمل، وفي صاحب العمل والأجور. كما أنهم عرضة للاستغلال من صاحب العمل، الذي عادة يرفض دفع الأجر المتفق عليه أو لا يدفع لهم أجراً نهائياً.[٢٤]

إضافة إلى ذلك، فإنهم يتعرضون لضغوط مختلفة، وخاصة منذ بدء الانتفاضة؛ حيث أصبحوا عرضة لمضايقات الشرطة، واليهود المتطرفين، وللمخالفات، ودفع الغرامات المالية.

ونظراً لظروف هؤلاء العمال الصعبة، فإن تقارير الأمم المتحدة عادة ما كانت تركز على مكافحة هذه الظاهرة (العمل غير النظامي)، وتدعو السلطات الإسرائيلية إلى تحسين أوضاع هؤلاء العمال.[٢٥]

٣-٦ ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

برغم بعض الإشارات التي تطرقت إلى ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل، إلا أنه ينبغي التعرض لهذا الموضوع بشيء من التفصيل، وذلك لأهميته في إظهار معاناة الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. ومن أهم هذه الظروف ما يلي:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً- تشغيل الأحداث:

كما ذكر في البند السابق، فإن تشغيل الأحداث لا يكون عن طريق مكاتب الاستخدام؛ إذ إن قانون العمل الإسرائيلي لا يسمح بذلك، وبالتالي فإنه يتم تشغيلهم عن طريق متعهدي العمال (السماسرة)، ولذلك فإنهم عرضة للاستغلال والتحكم من السماسرة وأصحاب العمل، عدا عن الظلم لطفولتهم وإقحامهم للعمل، وإبعادهم عن مقاعد الدراسة.

وفي عام ١٩٧٨ أثيرت ضجة في إسرائيل حول تشغيل الأطفال الفلسطينيين فيها، وأتهم أرئيل شارون بتشغيل أحداث في مزرعته الخاصة، فأقام الجيش حواجز على مداخل غزة لمنع الأطفال من الذهاب للعمل في إسرائيل، وخلال بضعة أيام تم إرجاع حوالي خمسة آلاف طفل دون الرابعة عشرة من العمر.(٢٦)

ولم يؤد تدخل السلطات إلى إنهاء تشغيل الأحداث، وإنما خفف من آثارها إعلامياً، ودفع أصحاب العمل إلى البحث عن وسائل أخرى أضمن لتشغيل الأطفال مثل: تشغيلهم بالليل بدلاً من النهار، ولا تزال ظاهرة تشغيل الأحداث منتشرة حتى أيامنا هذه . ويعود انتشارهذه الظاهرة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة في الأراضي المحتلة، وإلى هدف إسرائيل المتمثل بتجهيل أبناء الشعب الفلسطيني، وإبعاد الأحداث عن مواطن النضال.(٢٧)

ثانياً- طول يوم العمل:

يبدأ يوم العمل بالنسبة للعامل الفلسطيني في الساعة الرابعة أو الخامسة صباحاً، ويستمر حتى الساعة الخامسة أو السادسة مساء، أي ما يقارب ١٢ ساعة يومياً. عدا عن عمله في أعمال تتطلب جهداً جسمياً، مما يرهق العامل. ويتضح

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الجدول (٢٤) عدد ساعات الذهاب والاياب للعمل؛ وقد أطلق أحد الباحثين على تلك الساعات، بأنها ساعات عمل جوفاء؛ حيث تضيع هدراً خارج إطار الإنتاج.[٢٨]

وعدا عن طول وقت سفر العمال، فإنهم يتنقلون في باصات مخصصة للعمال، وهي من الطراز القديم، وغير مريحة.[٢٩] يضاف إلى ذلك تحمل العمال تكاليف سفرهم؛ حيث يمتنع عدد كبير من المصانع والورش عن دفع تلك التكاليف.[٣٠]

ويتضح مدى الظلم الذي يتعرض له العامل الفلسطينيين إذا ما أخذ بعين الاعتبار انخفاض أجره موازنة بأجر العامل اليهودي، إضافة إلى أن العامل الفلسطيني يعمل ساعات عمل أطول، دون أن تحسب له على أنها عمل إضافي.

ثالثاً- النوم في أماكن العمل:

نظراً لطول الوقت المستغرق في الذهاب والاياب للعمل، فإن حوالي ١٥٪ (جدول (٢٤)) من العمال ينامون في أماكن عملهم، ومن المؤكد ازدياد هذه النسبة في السنوات الست الأخيرة بسبب الانتفاضة، والقيود المختلفة على تنقل العمال، كما أن هؤلاء ينامون في إسرائيل بشكل غير قانوني.

ويسكن معظم العمال في ظروف معيشية صعبة (أو سيئة)؛ حيث ينامون في اكواخ من الصفيح، أو في البنايات غير المكتملة، أو في المخازن والأقبية؛ حيث تغلق عليهم لحمايتهم من الشرطة. ويعيشون في ظروف غير صحية؛ فلا يغتسلون في الغالب لفترات طويلة[٣١]. إضافة إلي اكتظاظ الغرف بعدد كبير من العمال قد يصل إلى ٤٠-٥٠ عاملاً[٣٢].

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢٤)

بعض ظروف العمالة الفلسطينية في إسرائيل (عينة عشوائية) عام ١٩٨٤

نسبة مئوية

		مدينة	قرية	مخيم	المجموع
مدى توفر السلامة والصحة المهنية أثناء العمل	متوفرة كلياً	٣٠,٩٢	٤٣,٠	٢٦,٠٩	١٨,٨٤
	متوفرة جزئياً	٢٨,٢٨	٥١,٠٣	٢٠,٦٩	١٣,١٩
	غير متوفرة	٣١,٩٨	٤٥,٢٠	٢٢,٨١	٤٢,٦٨
أنواع المزايا المتوفرة	إجازة سنوية	٢٥,٥٨	٤٦,٧٦	٢٧,٦٤	٣٠,٩١
	إجازة مرضية	٢٦,٢٢	٤٨,٩٥	٢٤,٨٢	٢٦,٠٢
	إجازة أمومة	٢٥,٠	٧٥,٠	–	٠,٣٦
	تأمين صحي	٢٥,٠٧	٤٨,١٣	٢٦,٨٠	٣١,٥٧
	تأمين ضد البطالة	١٨,٤١	٥٩,٢١	٢٢,٣٨	٢٥,٢٠
	تأمين ضد الحوادث	٢٠,٠	٥٢,٣٨	٢٧,٦٢	٢٨,٦٦
	تعويضات انتهاء العمل	٧١,٤٣	–	٢٨,٥٧	٠,٦٤
	تقاعد	١٠٠	–	–	٠,٤٥
مكان النوم	ينام في مكان العمل	٢٧,٧٨	٥٠,٠	٢٢,٢٢	١٤,٧٤
	لا ينام في مكان العمل	٢٧,٩٨	٤٩,٦٩	٢٢,٤٣	٧٤,١٦
الوقت المستغرق للذهاب والإياب من العمل (بالساعات)	١-٤	٢٠,٠	٨٠,٠	–	٠,٤٥
	٥-٨	٥٠,٠	٣٨,٨٩	١١,١١	١,٦٤
	٩-١٢	٢٨,١٩	٥١,٤٠	٢٠,٤١	٧١,٣٤
	١٣-١٦	٢٦,٥٢	٤٣,٠٩	٣٠,٣٩	١٦,٤٧
	١٧-٢٠	٣٣,٣٣	٦٦,٦٧	–	٠,٢٧
إخطار العامل قبل انتهاء العمل من قبل رب العمل	تم إخطاره	٥,٥٦	٦١,١١	٣٣,٣٣	٤,٧٤
	لم يتم إخطاره	٢٤,٨٦	٥٤,٩٧	٢٠,١٧	٩٥,٢٦
مدة إخطار العامل (بالأيام)	١٠-٢٠	–	٥,٠	٣٣,٣٣	٣,٩٥
	٢٠-٣٠	٣٣,٣٣	١,٠	٣٣,٣٣	٠,٧٩

المصدر: عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز المخطوطات والتوثيق والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، نيسان ١٩٨٧، جداول: ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ص ص: ١٧٩، ١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، ٢٠٤، ٢٠٥، على التوالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الأعمال التي تتطلب المبيت في أماكن العمل (مثل: الفنادق، والمتشفيات) فيجب على العمال الحصول على تصاريح خاصة، ونادراً ما يتم إصدارها، مما يضع العمال أمام خطر الطرد من العمل، أو قيام الشرطة بالقبض عليهم.[٣٣]

رابعاً- الفصل التعسفي من العمل:

يتضح من الجدول (٢٤) أن حوالي ٩٥٪ من العمال الفلسطينيين المفصولين من عملهم، تم فصلهم دون إخطار مسبق من صاحب العمل، وأن الذين تم إخطارهم أعطوا مدة قصيرة ١٠-٢٠ يوماً فقط.

ويقوم أصحاب العمل بفصل العمال الفلسطينيين لأي سبب كان، دون دفع تعويضات لهم، كما أنه يتم طردهم في حالة الركود الاقتصادي، حتى لا تزيد نسبة البطالة في إسرائيل.

كما أن العامل المفصول لا يحصل على شهادة حسن سلوك، ويوضع اسمه على القائمة السوداء، ولا يحصل على عمل جديد في المؤسسات الإسرائيلية، مما يعني بقاء العامل عرضة (للإذلال) والابتزاز تحت ضغط الحاجة للعمل.[٣٤]

خامساً- عدم توفر السلامة والصحة المهنية:

يتضح من الجدول (٢٤) ضآلة توفر وسائل الصحة المهنية للعمالة الفلسطينية؛ إذ إن حوالي ٤٣٪ من العمال لا تتوفر لهم نهائياً. مع أن معظم العمال الفلسطينيين يعملون في أعمال تتطلب توفر أدوات السلامة خاصة للعاملين في المصانع والإنشاءات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدى عدم توفر وسائل السلامة والصحة المهنية، وإهمال وضعف إجراءات التفتيش عليها من المسؤولين إلى وفاة ١٧٨ عاملاً في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٥، من العاملين في البناء بالذات، وبلغت إصابات العمل ٩٠٠٦ ألف إصابة، وقد سببت هذه الإصابات عجزاً جزئياً دائماً لحوالي ١٠٥ ألف عامل. وسببت عجزاً مؤقتاً لحوالي ٧٠٦ ألف عامل. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه البيانات للذين يعملون عن طريق مكاتب الاستخدام فقط[٣٥]. كما تزداد معاناة العمال بتهرب المؤسسات اليهودية وأرباب العمل من دفع تعويضات لهم، أو إعطائهم إجازات مدفوعة الأجر، في حالة التعطل بسبب الإصابة.[٣٦]

سادساً- ضآلة المزايا المتوفرة للعمالة الفلسطينية في إسرائيل:

يتضح من الجدول (٢٤) مدى توفر المزايا للعمال الفلسطينيين في إسرائيل، فلا يحصل على إجازة سنوية سوى ثلثهم تقريباً، وكذلك التأمين الصحي ...، وهذه المزايا للمسجلين في مكاتب العمل فقط؛ إذ إن غير المسجلين يُعدون خارج القانون ولا تنطبق عليهم تلك المزايا.

إضافة إلى ذلك لا يستطيع العمال الدفاع عن حقوقهم، والمطالبة بتلك المزايا، ولا يستطيعون الإضراب مثلاً؛ إذ إنهم مهددون بالفصل من العمل لأي سبب، فكيف إذا قاموا بالاحتجاج والإضراب!. عدا عن ذلك فإن النقابات العمالية في الأراضي المحتلة لا تستطيع الدفاع عنهم؛ حيث إن سلطات الاحتلال لا تعترف بتلك النقابات.

سابعاً- تعرض العمال للتمييز العنصري:

يتعرض العمال الفلسطينيون للإهانة والشتم سواء أمن قبل أرباب العمل اليهود، أم من قبل العمال اليهود، أم من ضابط المصنع أو الورشة. ومن أمثلة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمييز العنصر: يأكل العمال اليهود على طاولات معدة للطعام، بينما يأكل العمال الفلسطينيون على الأرض. إضافة إلى ذلك يخصص العمل الليلي للعمال الفلسطينيين[٣٧]. ومثال آخر: قُتل عامل فلسطيني في ١٩٧٥/٨/١ من قبل صاحب العمل بسبب تنافسه مع صاحب عمل أخر على ذلك العامل.[٣٨]

إضافة إلى ذلك يتعرض العمال الفلسطينيون لاعتداءات الشرطة، وحرس الحدود، واليهود المتطرفين (يتنكرون أحياناً بلباس الشرطة ويقومون بالاعتداء على العمال الفلسطينيين). يضاف إلى ذلك ممارسات الهيستدروت من حيث تشجيع أصحاب العمل على التمييز ضد العمال الفلسطينيين، وزجهم في الأعمال الشاقة.

٣- ٧ الآثار الاقتصادية لانتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الاقتصاد الإسرائيلي:

لقد سمحت إسرائيل للعمال الفلسطينيين للعمل فيها -بعد جدل- مظهرة أنها تريد مساعدة الشعب الفلسطيني، وحل مشكلة البطالة، والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، ولكن هذه الأسباب ليست حقيقية؛ إذ لولا قناعة إسرائيل التامة بالإفادة من تشغيل العمالة الفلسطينية، وحاجتها الماسة لها، لما سمحت لعامل فلسطيني واحد للعمل فيها، ويتضح ذلك من خلال الفوائد الاقتصادية لإسرائيل من تشغيل العمال الفلسطينيين.

فقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب حزيران (١٩٦٧)، فترة ازدهار اقتصادي أدت إلى زيادة الطلب على العمل، وخاصة في قطاع الإنشاءات؛ حيث زادت المباني (الاستيطان) لاستيعاب المهاجرين. وقد تطلب ذلك عمالاً يعملون في ظروف استثنائية، ولأكثر من ثماني ساعات[٣٩]، وهو الشرط المتوفر في العمالة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية، ويفيد أيضاً في استيعاب عدد أكبر من المهاجرين[٤٠]. إضافة إلى أنه في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ ازداد تدفق الأموال إلى إسرائيل، ولكن لم يرافق ذلك تدفق المهاجرين. كما أن العمال اليهود يرفضون العمل (الأسود) الذي يقوم به العمال الفلسطينيون.

يساعد تشغيل العمالة الفلسطينية إسرائيل على الاستفادة من رخص أجرها، ويتضح في الملحق (١٤) المبالغ التي وفرتها إسرائيل بسبب فارق الأجور، والتي بلغت ٤٩٩٥,٦ مليون دولار حتى عام ١٩٨٦. ويسهم ذلك في خفض تكاليف الإنتاج، كما يساعد على الحد من التضخم. خاصة وأن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من تضخم مزمن بسبب ارتفاع الأجور للعمال الإسرائيليين[٤١]. وتزداد فائدة الاقتصاد الإسرائيلي بقدرته على التخلص من العمالة الفلسطينية في الوقت الذي يريد، إذ من السهولة طردهم أو طرد جزء منهم*. إذ إن العمال الفلسطينيين لا يستطيعون المطالبة بمساواة أجورهم، وتحسين أوضاعهم، في حين تكثر الإضرابات ونزاعات العمل من قبل العمال الإسرائيليين[٤٢].

وزيادة في استغلال العمالة الفلسطينية، تم إنشاء كثير من المصانع الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة للإفادة من رخص أجر العمالة الفلسطينية. إضافة إلى تفضيل أصحاب العمل الإسرائيليين تشغيل العمال الفلسطينيين عن غير طريق مكاتب الاستخدام.

إضافة إلى ذلك فإن ٤٠٪ [٤٣] من أجور العمال الفلسطينيين تُقتطع من قبل وزارة العمل الإسرائيلية تطبيقاً لقانون التأمين الإسرائيلي من جانب واحد فقط؛ إذ يقتطع من أجورهم نفس النسبة التي تقتطع من أجور العمال اليهود

---

* كمثال راجع بند (٣-٢-٢).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكن دون أن يعود ذلك على العمال الفلسطينيين بأي شكل سواء ضمان اجتماعي، أو إجازة مرضية، أو ...، ويوضح الملحق (١٥) حجم المقتطعات من أجور العمال الفلسطينيين، والمبالغ الإجمالية المستحقة لهم؛ إذ بلغ إجمالي تلك المستحقات ١٤٨٩,٠٠٤ مليون دولار حتى ١٩٨٦/٩/١٠.

يضاف إلى ذلك أن ما يتقاضاه العمال الفلسطينيون يعود بصورة أخرى إلى إسرائيل من خلال شراء المنتجات الإسرائيلية، إذا إن معظم واردات الأراضي المحتلة تأتي من إسرائيل (ملحق (٤)).

ويتضح من الجدول (٢٥) أن مجمل الفوائد التي جنتها إسرائيل من الأراضي المحتلة قد بلغت حوالي ١٦ مليار دولار في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٦، أي بما يعادل ١,٥ مليار سنوياً مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك ليس من كل فروع الاقتصاد، وإنما فقط من الفروع الواردة في الجدول (٢٥).

جدول (٢٥)

الفوائد التي جنتها إسرائيل من بعض الفروع الاقتصادية من الأراضي في الفترة ١٩٦٨-١٩٨٦، وفي العام ١٩٨٦

مليون دولار

الفرع الاقتصادي	١٩٨٦	١٩٨٦-١٩٦٨
العمالة: فروق الأجور	٤٦٠	٣٥٠٠
المقتطعات	٧٨	١٧٠٠
توفير ١٥٪ من الأجور	٤٨	٣٩٠
الضرائب والجمارك والرسوم	١٥٠	٢٠٥٠
المياه	٢٥٠	٤٠٠٠
السياحة	٤٧٠	٤٥٠٠
المجموع	١٤٥٦	١٦١٤٠

المصدر: تيسير عاروري، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ٧٩، بيروت، كانون ثاني - شباط - آذار ١٩٩٠، ص ١٤٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من جهة أخرى يفيد استخدام العمال الفلسطينيين إسرائيل، في تطبيق فكرة الدمج الاقتصادي مع الأراضي المحتلة. كما يعزز من قدرة إسرائيل على التحكم بالاقتصاد الفلسطيني، كما يتضح ذلك في السنوات الثلاث الأخيرة؛ من خنق اقتصاد الأراضي المحتلة من خلال فرض الطوق الأمني، وحظر التجول ...، "ومما لا شك فيه أن أية منطقة يعمل أكثر من ثلث عمالها في الخارج لا بد وأن يلحق بها التخلف الاقتصادي، هذا إذا لم يكن موجوداً من قبل، وإن هذه المنطقة تسير بالضرورة على طريق التبعية الاقتصادية".(٤٤)

وأخيراً يمكن القول بأنه لا توجد آثار اقتصادية سلبية لإسرائيل من استخدام العمال الفلسطينيين، باستثناء ما حدث في فترة الانتفاضة ويمكن أن يُعد ذلك فترة عابرة أو مجرد أزمة مرت بالاقتصاد الإسرائيلي.

٣-٨-١ المسوغات الفلسطينية لانتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل:

بعد الرفض المبدئي من قبل الفلسطينيين للعمل في إسرائيل، إلا أن هناك ظروفاً ومسوغات دفعت بهم للعمل فيها، ويوضح الجدول (٢٦) تلك المسوغات. وسيتم التعرض إليها تبعاً لأهميتها:

أولاً- البطالة في الأراضي المحتلة

يتضح من الجدول (٢٧) مستويات البطالة في الأراضي المحتلة، وهو مُستقى من الإحصاءات الإسرائيلية، التي تحاول أن لا تظهر النسب الحقيقية للبطالة؛ حتى لا يتبين أن الاحتلال سبب فيها. وبالتالي فهي تعتمد على عدد المراجعين لمكاتب الاستخدام الإسرائيلية في احتسابها للبطالة. وكما يتبين من الجدول (٢٧) فإن الأراضي المحتلة وصلت أحياناً إلى وضع التشغيل الكامل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢٦)

أسباب العمل في إسرائيل حسب مكان إقامة العامل (عينة عشوائية) عام ١٩٨٤

نسبة مئوية

السبب	مدينة	قرية	مخيم	المجموع
عدم توفرالعمل في الضفة أو القطاع	٢٥,٩٩	٤٩,١٨	٢٤,٨٣	٧٨,٠٧
لأن الأجر مرتفع	٣٢,١٢	٤٠,٦١	٢٧,٢٧	١٥,٠١
لأن طبيعة العمل أسهل مما هي في الضفة أو القطاع	٣٠,٧٧	٦٠,٢٦	٨,٩٧	٧,١٠
لأن وسائل الترفيه متوفرة في إسرائيل	٣٠,٥٦	٥٨,٣٣	١١,١١	٣,٢٨
لأن العمل في إسرائيل غير متقطع ومستمر	٣٠,٣٦	٥١,٧٩	١٧,٨٦	٢٠,٣٨
لعدم كفاية الدخل من العمل في الضفة أو القطاع	٣٠,٤٩	٤٨,٧٨	٢٠,٧٣	٢٩,٨٥
لعدم إمكانية العمل في الدول العربية	–	١٠٠	–	٠,٠٩
للمساعدة في إعالة الأسرة	–	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣	٠,٢٧
من أجل تعلم مهنة أو اكتساب خبرة	٧,١٤	٨٥,٧١	٧,١٤	٢,٥٥
لعدم وجود عمل يناسب تخصصه	٢٥,٠	٧٥,٠	–	٠,٣٦
لأن أصحابه يعملون في إسرائيل	٧٨,٧٥	٢١,٤٣	–	١,٢٧
لقرب العمل من مكان السكن	–	١٠٠	–	٠,١٨
بعض أسباب ترك العمل في الضفة أو القطاع				
انخفاض الأجر	٣٨,٠٦	٣٩,٥٥	٢٢,٣٩	٥١,١٥
بسبب صعوبة العمل ومشقته	٣١,٢٥	٦٢,٥٠	٦,٢٥	٦,١١
انتهاء العمل	٢٤,٠	٦٤,٠	١٢,٠	٩,٥٤
عدم توقع عمل	٦٥,٠	٣٠,٠	٥٠,٠	٧,٦٣
عدم استمرارية العمل	٢٥,٠	٥٥,٠	٢٠,٠	٧,٦٣
بسبب الطرد من العمل	٢١,٤٣	٢٨,٥٧	٥٠,٠	٥,٣٤
بسبب الدراسة	٢١,٤٣	٢٨,٥٧	٥٠,٠	١,١٥
أسباب سياسية	٧٥,٠	–	٢٥,٠	٣,٠٥
المعاملة السيئة	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣	–	٣,٤٤
بسبب مصادرة الأرض	–	٥٠,٠	٥٠,٠	١,٥٣

المصدر: عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز المخطوطات والتوثيق والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، نيسان ١٩٨٧، جداول رقم: ١٤، ١٥، ص ص: ١٣١، ١٣٥ على التوالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٢٧)

البطالة في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	قوة العمل (٠٠٠)	البطالة (٠٠٠)	البطالة ٪	السنة	قوة العمل (٠٠٠)	البطالة (٠٠٠)	البطالة ٪
١٩٧٠	١٨٠,٨	٧,٥	٤,١	١٩٨٢	٢٢٥,٢	٢,٣	١,٠
١٩٧١	١٩١,٥	٥,٠	٢,٦	١٩٨٣	٢٣٦,٠	٣,١	١,٣
١٩٧٢	١٩١,٢	٢,٤	١,٣	١٩٨٤	٢٤٨,٠	٦,٧	٢,٧
١٩٧٣	١٩٦,٣	١,٨	٠,٩٢	١٩٨٥	٢٥١,٢	٩,١	٣,٦
١٩٧٤	٢١٢,٥	٢,٠	٠,٩٤	١٩٨٦	٢٦٧,٣	٨,٠	٣,٠
١٩٧٥	٢٠٦,٦	١,٩	٠,٩٢	١٩٨٧	٢٨٣,٩	٦,٢	٢,٢
١٩٧٦	٢٠٧,٦	١,٨	٠,٩	١٩٨٨	٢٨٩,٣	٧,٥	٢,٦
١٩٧٧	٢٠٦,١	١,٧	٠,٨	١٩٨٩	٢٩٠,٣	١٠,٨	٣,٧
١٩٧٨	٢١٣,٦	١,٦	٠,٨	١٩٩٠	٣٠٧,٧	١١,٢	٣,٦
١٩٧٩	٢١٣,٩	١,٥	٠,٧	١٩٩١	٣١٢,١	٢٤,٧	٧,٩
١٩٨٠	٢١٨,٥	٢,٨	١,٣	١٩٩٢	٣٣٣,٤	١٤,١	٤,٢
١٩٨١	٢١٨,١	٢,٢	١,٠	١٩٩٣	٣٣٨,٥	٢٢,٦	٦,٧

المصدر:

C.B.S. S.A.I.: No 26, 1975, Table XXVI/18, PP. 699-00, No. 31, 1980, Table XXVII/16, P.P. 690-691. No. 34, 1983, Table XXVII/17, PP. 774-75. No. 40, 1989, Table XXVII/17, P. 716. No. 45, 1994, Table 27-18, P. 803, and No. 46, 1995, Table 27-18, P. 773.

- قام الباحث بجمع الضفة مع غزة، ثم احتسب النسبة.

ومقارنة بكل من الأردن وإسرائيل (كما في الجدول (٢٨))، يتضح الانخفاض الكبير في نسبة البطالة (حسب الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية) في الأراضي المحتلة. وبشكل عام يلاحظ التزايد المستمر في نسب البطالة في المناطق الثلاث.

جدول (٢٨)

نسبة البطالة في كل من الأردن وإسرائيل في سنوات مختارة

نسبة مئوية

السنة	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٤	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٣
الأردن	١١,١	٤,٩	٣,٥	٥,٤	٨,٤	١٦,٨	-	-
إسرائيل	٢,٦	٣,١	٢,٩	٥,٩	٦,١	٩,٦	١١,٢	١٠,٠

المصدر: زياد محمد زريقات، التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٩٩٢، جدول رقم (١-١-١٢أ) وجدول رقم (١-١-١٣أ) ص ص ٨٠٦ على التوالي.

C.B.S., S.A.I., No. 45, 1994, Table 12-1, P. 363.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن نسبة البطالة في الأراضي المحتلة كما هي في الجدول (٢٧)، ليست واقعية، إذ إن الجدول (٢٩) يظهر عكس ذلك تماماً. وعلى كل تعود أسباب البطالة في الأراضي المحتلة إلى ما يلي:

أولاً- اتضح في البند (٢-٥)، مدى ضعف وتخلف القطاعات الاقتصادية، وعدم مقدرتها على استيعاب عمالة الأراضي المحتلة. وهذا سبب رئيس للبطالة في الأراضي المحتلة.

جدول (٢٩)

معدل البطالة حسب المنطقة في الأراضي المحتلة (عينة عشوائية) عام ١٩٩٣

نسبة مئوية

المنطقة	نسبة البطالة*
أريحا	٣٢,٣
الخليل	٢٩,٧
القدس	٣٧,٠
بيت لحم	٤٠,٥
جنين	٢٦,٠
رام الله	٣٦,٨
طولكرم	٣١,٦
نابلس	٢٣,١
قطاع غزة	١٨,٠

المصدر: الملتقى الفكري العربي، لجان الإغاثة الزراعية، التقرير النهائي عن السكان والحماية والدخل والاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة ، قاعدة المعلومات الزراعية، القدس، ١٩٩٤ ، ص ٢٠.

* تمثل نسبة البطالة الذين لا يعملون بتاتاً لسبب أو لآخر. واحتسبت النسب لمجموع السكان في المنطقة الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٦-٥٩ سنة.

ثانياً- حاولت إسرائيل إزالة مشكلة البطالة بالعمل على إنشاء مشاريع استهلاكية (وليست إنتاجية) لاستيعاب عدد كبيرمن العمال وبأجور بسيطة، وركزت على تلك المشاريع لأن[٤٥]: تكون مكملة لحاجة الاقتصاد الإسرائيلي،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتسهل عملية الإلحاق والدمج مع الأراضي المحتلة. إضافة إلى أن المشاريع الإنتاجية تحتاج لبضع سنوات حتى تصبح منتجة، كما أنها تحتاج إلى عمال فنيين وبأجور عالية. في حين أن المشاريع الاستهلاكية تطلب عمالاً عاديين وبأجور بسيطة. وهكذا يتم تشغيل عدد كبير من العمال وبأجور بسيطة.

وهذا دليل على أن نسب البطالة التي تظهرها الإحصاءات الإسرائيلية، نسب ليست حقيقية.

ونظراً للبطالة المرتفعة يضطر عدد كبير من العمال الفلسطينيين، إما للهجرة إلى الخارج، أو للانتقال للعمل في إسرائيل. ويبدو أن كثير من العمال يفضلون البديل الثاني، حيث يعودون يومياً إلى بيوتهم.

ثانياً- فرق الأجور بين الأراضي المحتلة وإسرائيل:

كما يتضح من الجدول (٣٠)، فإن معظم (٨٩,٧١٪) العمال الفلسطينيين في إسرائيل يعملون بالمياومة. وهذا فيه مجال كبير لغبنهم في الأجور، أو حتى عدم دفع أجورهم من قبل أصحاب العمل اليهود؛ إذ إن معظم العمال الفلسطينيين يعملون عن غير طريق مكاتب العمل الإسرائيلية.

وإن أحد الدوافع لقبول العمال الفلسطينيين العمل في إسرائيل، هو فارق الأجور، ما بين إسرائيل والأراضي المحتلة، كما يتضح ذلك في الملحق (١٨)، مع أن هذا الملحق يبين نسبة أجور عمال الأراضي المحتلة العاملين فيها إلى أجور العمال المسجلين في مكاتب العمل الإسرائيلية. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه إحصاءات رسمية، لا تريد إظهار الفارق الحقيقي بين أجور العمال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣٠)

العمالة الفلسطينية في إسرائيل حسب طريقة حساب الأجر (عينة عشوائية)

عام ١٩٨٤

نسبة مئوية

طريقة حساب الأجر	مدينة	قرية	مخيم	مجموع
باليوم	٢٨,١٧	٤٩,١٤	٢٢,٧٠	٨٩,٧١
بالساعة	١٧,١٤	٥٤,٢٩	٢٨,٥٧	٣,١٨
بالقطعة	٦٢,٥٠	٢٥,٠	١٢,٥٠	٠,٧٣
مقاولة	٣٣,٩٣	٤١,٠٧	٢٥,٠	٥,١٠
تعهد	٢٣,٣٣	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٠,٥٥
طريقة أخرى	-	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠٩

المصدر: عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز المخطوطات والتوثيق والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، نيسان ١٩٨٧، جدول (٤٢)، ص ٢١٧.

وبرغم إغراء ارتفاع الأجور في إسرائيل للعمال الفلسطينيين، إلا أن أجورهم لا تكاد تصل إلى نصف أجور العمال الإسرائيليين كما يتضح من الجدول (٣١).

جدول (٣١)

نسبة أجر العامل الفلسطيني إلى أجر العامل الإسرائيلي في سنوات مختارة.

نسبة مئوية

السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٦
النسبة	٢٧,٢	٢٩,٨	٤٠,٤	٤٣,٩	٤٣,٨	٤٣,١

المصدر: تيسير عاروري، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ٢٧٩، بيروت، كانون ثاني - شباط- آذار ١٩٩٠، ص ١٤٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما يتضح من الملحق (١٤) المبالغ التي وفرتها إسرائيل من فارق أجور العمالة الفلسطينية.

وبرغم ذلك فإن العمال الفلسطينيين يندفعون للعمل في إسرائيل، إذ إن فارق الأجور (برغم أنه سبب هام) ما بين إسرائيل والأراضي المحتلة، ليس هو السبب الرئيس للعمل في إسرائيل. وإنما تتدخل الأسباب الأخرى والتي من أهمها البطالة.

ثالثاً- ارتفاع مستوى الأسعار في الأراضي المحتلة:(٤٦)

برغم أن هناك عائلات كثيرة تعتمد في معيشتها على التحويلات النقدية من أبنائها العاملين في الدول العربية، إلا أن تلك التحويلات لم تكن كافية، مما اضطر تلك العائلات إلى تشغيل أحد أفرادها (على الأقل) في إسرائيل لمواجهة الارتفاع في الأسعار.

رابعاً- التسهيلات الإسرائيلية:

والمتمثلة في توفير وسائل النقل للعمال ذهاباً وإياباً، وخاصة في بدايات السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل إذ كانت الباصات تأتي إلى داخل القرى الفلسطينية لتنقل العمال إلى أعمالهم، ثم تعيدهم في المساء. إضافة إلى وسيلة دفع الأجر؛ إذ إنها أسبوعية، وهذا حفز العمال على العمل في إسرائيل، بدلاً من العمل في الأراضي المحتلة؛ حيث تدفع الأجور شهرياً، أو بعد انتهاء العمل مثل العمل في قطاع الإنشاءات.

وتتضح هذه الأسباب، وأسباب أخرى في الجدول (٢٦)، والذي هو دراسة مسحية، ويبين المسوغ الذي يدفع العامل للعمل في إسرائيل، كما يبين أسباب ترك العمل في الأراضي المحتلة للحاق بالعمل في إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامساً- التبدل في الموقف السياسي:[٤٧]

كانت النظرة عند بداية الاحتلال، أنه مؤقت وسيزول، ولذلك كانت الدعوة قوية لمقاطعة العمل في إسرائيل. لكن مع مرور الوقت، اتضح أن الاحتلال، لم يَعُد مؤقتاً، وأنه يحتاج إلى قوة لإزالته، وهي غير متوفرة لدى الشعب الفلسطيني. وبالتالي أُجبر الناس على التعامل مع الاحتلال، ومن ثم قبول العمل في إسرائيل.

وكذلك لم يكن هناك خطة اقتصادية، للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وتشغيل العمالة، وإنما كان التركيز على التحرير والاستقلال، إضافة إلى ما وضعته إسرائيل من عقبات وقيود أمام المشاريع المراد إقامتها.

٣-٨-٢ آثار انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني:

يمكن القول أن معظم هذه الآثار، تُعد سلبية، إذ لولا ضغط الظروف لما عمل هؤلاء العمال في إسرائيل.

فقد اتضح في البند (٣-٧) فوائد الاقتصاد الإسرائيلي من استخدام العمالة الفلسطينية، ويمكن أن تُعد تلك الفوائد على أنها خسائر اقتصادية للاقتصاد الفلسطيني.

إضافة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والعمالة بشكل خاص، تتأثر بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد اتضح ذلك في البند (٣-٣-١) كمثال. حيث أنه عندما تحدث أزمة في إسرائيل فإن العمالة الفلسطينية هي المتضرر الأول. يضاف إلى ذلك ما يحدث من آثار سلبية إثر الإغلاق الأخير (بدأ في ١٩٩٦/٢/٢٥) للأراضي المحتلة، والذي ما زال

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستمراً. ويعود هذا التأثر الكبير إلى أن العمالة الفلسطينية العاملة في إسرائيل تشكل حوالي ثلث العمالة الفلسطينية (جدول (٢٢)). كما أن عوائد العاملين في الاقتصاد الإسرائيل تشكل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للأراضي المحتلة كما يتضح من الجدول (٣٢). ولذلك فقد أصبح العمال الفلسطينيون ورقة ضغط سياسية بيد إسرائيل، كما يلاحظ في الفترة الأخيرة، إذ إن عدم السماح للعمال بالعمل في إسرائيل يضعف موقف المفاوض الفلسطيني، عدا عن تحويل الأراضي المحتلة إلى سجن كبير.

كما يؤدي انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل، إلى حدوث اختناقات في سوق العمل الفلسطيني؛ حيث تحدث البطالة في مجالات، وفائض عمالة، في أخرى. وخاصة في أوساط العمال المهرة وذوي الخبرات المتوسطة، في قطاع البناء، وذلك بسبب انتقال العمالة إلى إسرائيل، إضافة إلى عدم وجود آلية للرقابة والإشراف على تدفق العمال إلى إسرائيل[٤٨].

جدول (٣٢)

نسبة عوائد العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى الناتج الإجمالي في الأراضي المحتلة في سنوات مختارة

نسبة مئوية

السنة	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦
النسبة	١٩,٢	٣٦,٥	٣٥,١	٣٤,١	٣٥,٦	٤٦,٨	٤٢,٥	٣٠,٥

المصدر: عواد خليل، تسرب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٩٨٩، ص ٢٠٦.

وأثر انتقال العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل أيضاً على حجم العمالة الفلسطينية وعلى توزيعها القطاعي، مما جعلهما يتسما بالتذبذب (كما في بند (٢-٢) و (٢-٥)).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأسهم كذلك في زيادة مستوى الأجور في الأراضي المحتلة[٤٩]، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج، إذ أصبحت مقاربة لمثيلتها في إسرائيل، وهذا يضعف من منافسة المنتجات الفلسطينية للمنتجات الإسرائيلية.

وقد تسبب انتقال العمالة سلبياً في الناحية الاجتماعية أيضاً؛ -فكما مر سابقاً- ازداد تشغيل الأحداث، وبالتالي ابتعادهم عن الدراسة، وإضعاف مستواهم العلمي. كما ضيّق من فرص العمل أمام ذوي المستويات العلمية، مما دفع بهم إلى البطالة، أو البحث عن عمل في الخارج، وخاصة أبناء طبقة (المدرسين والجامعيين، والمحامين)[٥٠].

ومن أهم الآثار الإجتماعية السلبية الأخرى، تحويل الفلاح إلى عامل، وبالتالي فك ارتباطه بأرضه، ودفع أبناء القرى إلى الميل نحو نمط الاستهلاك الغربي. إضافة إلى إضعاف القطاع الزراعي، وهذه الآثار الاجتماعية هي من ضمن استراتيجية إسرائيل بأن تنزع علاقة الفلاح بأرضه، وتحوله إلى عامل في اقتصادها، وتقطع لقمة عيشه وقت ما تشاء.

٣-٩ العمالة الفلسطينية في مرحلة السلام:

منذ نهاية حرب الخليج الثانية في شباط ١٩٩١ بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مساعيها لنشر السلام في الشرق الأوسط، فتم عقد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين الأول/١٩٩١، واستمرت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ثم تم توقيع اتفاق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في ١٩٩٣/٩/١٣ في أوسلو. وبعد ذلك بأسابيع عُقد مؤتمر دولي لرصد ملياري دولار أمريكي لدعم أهل لأراضي المحتلة والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد ذلك تم توقيع الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩، والذي تناول المواضيع الاقتصادية المختلفة بين الجانبين، وتلا ذلك الاتفاق توقيع اتفاق القاهرة في ١٩٩٤/٥/٤ لتطبيق إعلان المبادئ الموقع في أوسلو.

وتواصل الاهتمام الدولي بالسلام من خلال عقد المؤتمرات الاقتصادية، حيث عقد مؤتمر في الدار البيضاء في تشرين أول ١٩٩٤ للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعقد المؤتمر الثاني في عمان في كانون أول ١٩٩٥، ثم مؤتمر القاهرة الاقتصادي في تشرين ثاني ١٩٩٦.

وتقتضي عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، إعطاء حكم ذاتي للفلسطينيين يبدأ في غزة وأريحا، ثم ينتقل إلى باقي الضفة الغربية بحيث يتم الانسحاب أولاً من مدن الضفة الغربية ثم من القرى، على أن يؤجل موضوع القدس، والمستوطنات واللاجئين، إلى المراحل النهائية لعملية السلام.

وقد بُدئ بالفعل بتنفيذ الاتفاق حيث دخلت قوات الشرطة الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية، إلى غزة وأريحا، في حزيران ١٩٩٤، ثم توالى دخول قوات الشرطة الفلسطينية إلى مدن الضفة الغربية باستثناء مدينة الخليل، وما زالت المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مستمرة لتنفيذ ما اتفق عليه، وتسير تلك المفاوضات ببطء، وتتوقف أحياناً.

ولقد عُلقت آمال كبيرة على عملية السلام، وبأنها ستكون الخلاص من الأوضاع التي عاشها الشعب الفلسطيني، وأن الأراضي المحتلة ستُغدق بالأموال والمشاريع التي وعدت بها الدول المانحة، وأنه تبعاً لذلك ستتوفر فرص العمل،

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتختفي البطالة. وقد تكون هذا الآمال مشروعة إذا ما أُخذ بعين الاعتبار أن نجاح عملية السلام يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية، والرخاء الاقتصادي، بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الجديدة، والقضاء على البطالة.

أما ما يتعلق بالعمالة في مرحلة السلام، فقد تناول الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩، ما يتعلق بالعمل بثلاث عشرة نقطة (ملحق(٢٦))، ومن أهم ما جاء في الاتفاقية: المحافظة على حرية حركة العمال بين الجانبين، وسيكون لكل جانب مكتب استخدام في الجانب الآخر ينظم وضع وتشغيل العمال وفقاً لقوانينه وتشريعاته. كما سيتم تأمين العمال الفلسطينيين في إسرائيل في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي، بالاتفاق بين مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية.

ونص الاتفاق أيضاً على أن تقوم إسرائيل بتحويل الاقتطاعات التي تجبيها من العمال الفلسطينيين وكذلك تأمين التقاعد، إلى السلطة الفلسطينية، وستتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بحقوق التقاعد والضمان الاجتماعي بعد استلامها تلك الاقتطاعات. كما سيكون لإسرائيل حق إرجاع تلك الاقتطاعات بحكم محكمة مختصة إذا كان هناك ما يستوجب ذلك. كذلك ستحترم إسرائيل أي اتفاق بين السلطة الفلسطينية وأي منظمة أو اتحاد تجاري يمثل الفلسطينيين في إسرائيل، فيما يتعلق باقتطاعات لتلك المنظمة. كما ستتم مراجعة أي اقتطاعات لم تذكر في الاتفاق بواسطة لجنة اقتصادية مشتركة.

ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تدمج برنامج التأمين الصحي للعمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويتلقون دفعات من خلال مكتب

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستخدام الإسرائيلي في خدمات التأمين الصحي لديها. كذلك يحق للعمال الفلسطينيين حق طرح نزاعات العمل إلى المحاكم الإسرائيلية. كما سيكون هناك لجنة اقتصادية مشتركة تجتمع بناء على طلب أي من الجانبين.

وجدير بالذكر أن بنود الاتفاق المتعلقة بالعمل تعد من البنود الهامة، وباستعراض تلك البنود يتضح أنه لم تتم الإشارة إلى عدد العمال الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بدخول إسرائيل، حيث إنها تستطيع أن تتحكم بعدد العمال الداخلين إليها، دون أن تخرق الاتفاق، إذ أن الاتفاق يقضي بحرية حركة العمالة بين الجانبين، وأن كل جانب يستطيع تحديد العدد المناسب له، ولكن هناك جانب واحد مستقبل فقط وهو إسرائيل[٥١]. وهي بحاجة إلى تلك العمالة، كما أن المجال مفتوح أمام العمالة الفلسطينية للعمل في الأردن (والدول العربية الأخرى) إذا سُمح بذلك، ولكن اتجاه العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل أكبر، بسبب ارتفاع الأجر، أما عن انتقال العمالة الإسرائيلية إلى الأردن أو فلسطين فهي معدومة أو شبه، بسبب انخفاض الأجر، ولأسباب نفسية واجتماعية أخرى[٥٢].

كما يلاحظ بأن معظم بنود الاتفاق قد ركزت على الاقتطاعات من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، إلا أنه وبنفس الوقت فإن لإسرائيل الحق في استرجاع تلك الاقتطاعات بحكم محكمة إذا كان هناك ما يستوجب ذلك. ومعروف أن إسرائيل ومنذ سماحها للعمال الفلسطينيين بالعمل لديها وهي تستفيد من الاقتطاعات من أجورهم دون أن تعود عليهم تلك الاقتطاعات بالفوائد والمنافع اللازمة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ما سبق فإن اتفاق باريس لم يعالج قضايا إغلاق إسرائيل للمناطق المحتلة، وقد استفادت إسرائيل من هذه الثغرة إضافة إلى الثغرات الأخرى، لعرقلة استيراد السلع من الدول العربية مثل مصر والأردن[٥٣].

ويمكن القول أن عملية السلام لم تسهم في تحسين أوضاع العمالة الفلسطينية سواء العاملة في إسرائيل أو في الأراضي المحتلة، فعدا عن استغلال إسرائيل للثغرات الموجودة في الاتفاق، فإنها قامت أيضاً بالإجراءات التالية:

أولاً- تقوم إسرائيل بمنع العمالة الفلسطينية من التوجه إليها، وتفرض حصاراً (طوقاً أمنياً) على المناطق المحتلة، في أي وقت تريد، بحجج أمنية وغيرها، فقد تم إغلاق الأراضي المحتلة في عام ١٩٩٤ لمدة ٧٦ يوماً[٥٤] في الفترة ٢/٢٥-١٩٩٤/٧/٢٥، وذلك إثر مجزرة الحرم الابراهيمي. وإثر عمليات التفجير داخل إسرائيل، وكانت تفتح المناطق أحياناً ليوم واحد ثم يعاد إغلاقها.

أما في عام ١٩٩٥ فقد بلغ مجموع أيام الإغلاق ٩٢ يوماً[٥٥]، خلال العام، كان بعض الإغلاقات بسبب عمليات المقاومة، وبعضها بسبب المناسبات الإسرائيلية.

أما عام ١٩٩٦ فيكاد يكون أصعب الأعوام على الشعب الفلسطيني بعامة، وعلى العمال بخاصة، بسبب الظروف التي يعيشونها، فقد تم إغلاق الأراضي المحتلة في الفترة ٢/١٣-١٩٩٦/٢/٢٣، وذلك خوفاً من حدوث ردة فعل إثر مقتل يحيى عياش[٥٦]. وبعد رفع الإغلاق بيومين، حدثت عدة عمليات تفجيرية في إسرائيل، التي قامت بإغلاق المناطق منذ ذلك التاريخ وحتى الآن (١٩٩٦/١١/٢٦). وشمل هذا الحصار جميع الشعب سواء العمال، أو المرضى، أو التجار، وتوقفت الحركة التجارية بين إسرائيل والأراضي المحتلة، وإن كان يتم

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحياناً تخفيف الحصار بشكل بسيط أو جزئي (كأن يسمح لبضعة آلاف من العمال بالدخول إلى إسرائيل ضمن شروط معينة: كالحصول على تصريح، وأن يتجاوز عمر العامل أربعين عاماً. أو يسمح لبعض المنتجات الفلسطينية بالدخول إلى إسرائيل) ثم يعاد فرضه من جديد. وقد كان من المفترض إزالة هذا الحصار في ١٩٩٦/٥/٢٩ (موعد الانتخابات الإسرائيلية)، إلا أن نتائج الانتخابات أفرزت حزب الليكود للحكم، الذي عمل على عرقلة عملية السلام، وسمح بالدخول لحوالي ١٠ آلاف عامل فقط للعمل في إسرائيل.

ثانياً- إضافة إلى هذا الحصار، فإن السلطات الإسرائيلية تقبض على العمال الفلسطينيين الذين يدخلون للعمل فيها دون تصاريح، تقدمهم للمحاكمة، فمثلاً خلال شهر ١٩٩٦/٣ تم تقديم ١,٥ ألف عامل للمحاكمة، وغُرِّم بعضهم بمبالغ باهظة حوالي ١٠٠٠-٨٠٠٠ شيكل، أو بالسجن لمدد مختلفة تصل أحياناً إلى ستة شهور ودفع غرامة أيضاً حوالي ٤٠٠٠ شيكل[٥٧].

ثالثاً- ورغم أجواء السلام السائدة، فإن إسرائيل ما زالت تحتفظ بعدد كبير من المعتقلين (حوالي ٦٠٠٠ معتقل) في سجونها، وتقوم باستمرار باعتقال عشرات العمال وزجهم في السجون لأسباب وحجج مختلفة[٥٨]، إضافة إلى أن العمال ما زالوا يتعرضون للضرب والقتل من قبل الجنود الاسرائيليين، كما حدث على حاجز إيرز؛ حيث تم قتل إثنين من العمال وجرح عدد آخر (حوالي ٦٠ عاملاً)[٥٩] وذلك بعد أن قام الجنود بتمزيق تصاريح العمال ومحاولة طردهم من الحاجز في تموز ١٩٩٦[٦٠].

إضافة إلى ذلك فقد عملت إسرائيل على وضع قيود مختلفة على انتقال العمال الفلسطينيين إليها، وستتم مناقشتها على انفراد في البند اللاحق لأهميتها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣-٩-١ الإجراءات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية:

من الظاهر للعيان أن الإجراءات الإسرائيلة للحد من تدفق العمال الفلسطينيين إليها، قد بُدء بها خلال الانتفاضة الفلسطينية، وبعد حرب الخليج الثانية بالذات، وأن الدافع وراء تلك الإجراءات هو أمني وما زال معظم هذه الإجراءات ساري المفعول على الرغم من البدء بتنفيذ اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي.

إلا أن هناك من يرى بأن تلك الإجراءات (أو قرار الطرد) هي قرار سياسي[٦١]؛ وأن الدافع وراءه هو الهجرة اليهودية المكثفة من الاتحاد السوفيتي؛ لاستيعاب المهاجرين وتشغيلهم بدلاً من العمال الفلسطينين، وبالتالي تطبيق شعار العمل العبري. ومهما كان الدافع وراء تلك الإجراءات، فإن ذلك لا يقلل من شأنها وآثارها، وما أدت إليه.

ولقد اتضح أنه من الصعب على الاقتصاد الإسرائيلي التخلي عن العمالة الفلسطينية دفعة واحدة وذلك بسبب[٦٢]: أن العمالة الفلسطينية تتركز في أعمال لا يُقبل عليها العمال اليهود، إضافة إلى أن العمال الفلسطينيين يعملون ساعات أطول، وبأجور أقل. كما أن الطرد الكلي يتطلب إعادة تقسيم العمالة اليهودية؛ إذ ستعمل عمالة ماهرة في أعمال لا تطلب مهارة، وهذا يشكل خسارة في الإنتاج، وتبديد في الطاقة الإنتاجية.

وبالتالي لم ينجح بديل الاستعاضة عن العمالة الفلسطينية بعمالة أجنبية، لأن ذلك البديل مزعج للشعب اليهودي. كما يبرهن ذلك على حاجة الاقتصاد الإسرائيلي للعمالة الفلسطينية. وحتى أيامنا هذه ورغم ما يشاع في وسائل الإعلام الإسرائيلية من السماح لبضعة آلاف من الفلسطينين للعمل في

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل، فإن عدد الذين يعملون فيها أعلى بكثير مما تنشره تلك الوسائل؛ ولكن يدخل معظمهم دون تصاريح، وعلى مرأى من الجنود الإسرائيليين، وخاصة بعد استلام حزب الليكود الحكم في إسرائيل، الذي يؤمن بفكرة الدمج، ووحدة الأرض، وبالتالي ضرورة استغلال العمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل.

ومن أهم الإجراءات الإسرائيلية للحد من تدفق العمالة الفلسطينية ما يلي:

أولاً- إصدار الهويات الخضراء:

الهوية الإسرائيلية العادية لسكان الضفة الغربية لونها برتقالي، ولكن منذ عام ١٩٨٨ بدأت السلطات الإسرائيلية بإصدار هويات خاصة وهي الهويات الخضراء، وبالذات للمعتقلين المفرج عنهم؛ حيث يمنع حامل تلك البطاقة من دخول إسرائيل وقطاع غزة.

وقد بلغ عدد هذه البطاقات حتى أيار ١٩٩٢ حوالي ١٨ ألف بطاقة لسكان الضفة الغربية[٦٣]. ثم تم تطبيقها على سكان قطاع غزة، إذ قُدِّرَ عدد البطاقات الصادرة حوالي ثمانية آلاف بطاقة[٦٤]. وتوزع هذه البطاقات بأساليب متنوعة مثل: فرض حظر التجول، ومداهمة المنازل، وحجز البطاقة العادية ...

ثانياً- إصدار البطاقات الممغنطة:

تم تطبيق هذا الإجراء في ١٦ ايار ١٩٨٩، في قطاع غزة؛ حيث تم إعلان القطاع منطقة عسكرية مغلقة، وفُرِضَ حظر التجول على السكان، وأعلن عن الزام كل شخص فوق سن الستة عشر عاماً بالحصول على بطاقة ممغنطة (مدونة على الكمبيوتر) تخول حاملها الدخول إلى إسرائيل، شرط أن لا يكون من نشطاء الانتفاضة. وبدون تلك البطاقة لن يتمكن أي شخص من الدخول إلى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إسرائيل، وإلى الضفة الغربية أيضاً. وبداية تم رفض هذه البطاقات من قبل العمال وقيادة الانتفاضة، إلا أنه تم قبولها بعد ذلك تحت ضغط الظروف الإقتصادية الصعبة، والحاجة إلى العمل.

ثم تم توسيع هذا الإجراء في الضفة الغربية، كما أنه لم يقتصر على العمال بل على كل شخص يريد دخول إسرائيل.

إضافة إلى ذلك فإن العامل يدفع رسوماً مقابل الحصول على تلك البطاقة، وتستخدم تلك الرسوم في تمويل زجاج سيارات المستوطنين المضاد للكسر(٦٥). ونظراً للمشاركة العمالية الكبيرة في الانتفاضة، فإن عدداً كبيراً منهم لا يستطيع الحصول على تلك البطاقة.

ثالثاً- نظام تصاريح العمل(٦٦):

فُرض هذا النظام في كانون ثاني ١٩٩١، وبموجبه على كل عامل أن يحصل على تصريح عمل حتى يتمكن من الدخول إلى إسرائيل. ولا يُعطى هذا التصريح إلا بعد الحصول على براءة ذمة من الجهات الأمنية والضرائبية من ثمانية مكاتب إسرائيلية مختلفة. إضافة إلى إظهار طلب خطي من صاحب العمل الإسرائيلي، وكذلك أن يكون العامل مسجلاً في مكتب العمل الإسرائيلي. وإذا قُبض على العامل داخل إسرائيل وليس بحوزته ذلك التصريح، فإنه يُغرَّم ١٥٠ دولاراً إذا كان من الضفة، و٢٠٠ دولاراً إذا كان من غزة.

ويشترط على صاحب العمل الإسرائيلي أيضاً أن لا يشغل أقل من عشرة عمال فلسطينيين، حتى يستطيع الحصول على تصاريح لهم أو بطاقات حمراء، ويحاول أصحاب العمل تجاوز هذا الشرط إذا كان بحاجة إلى أقل من عشرة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمال، فيطلب عشرة عمال ويستخدم بعضهم، وبالتالي فإن السلطات تفقد الرقابة على الباقين.[٦٧]

رابعاً- الحوافز المتاحة لأصحاب العمل والقيود المفروضة عليهم:[٦٨]

من الحوافز التي تقدم لأصحاب العمل أن تدفع الحكومة ثلث الأجر المعطى للمهاجر اليهودي الذي يحل محل العامل الفلسطيني. ومن القيود التي فُرضت عليهم: أن يُغرَّم صاحب العمل سبعة آلاف دولار على كل عامل غير منظم، إضافة إلى تسعة آلاف دولار عن كل يوم إضافي يُخرق فيه القانون. ومن القيود الأخرى منع تشغيل العمال الفلسطينيين أثناء الليل، أي حرمانهم من العمل في الخدمات مثل: الفنادق والمستشفيات ....

خامساً- إجراءات لا إنسانية مثل:

في مستوطنة أرئيل فُرض على جميع العمال الفلسطينين حمل إشارة خاصة كتب عليها بالعبرية ما معناه "أنا عامل غريب". وفي تل أبيب تمت إقامة معسكرات خاصة على طرف المدنية لتجميع العمال الفلسطينين فيها بدلاً من دخولهم للمدينة للبحث عن عمل.

ويتم التعامل بقسوة مع العمال على الحواجز التي تضعها السلطات الإسرائيلية وعلى كل حاجز على العامل أن يُظهر الأربعة بطاقات التي سبق ذكرها. كما يتم الاعتداء على العمال من قبل الشرطة الإسرائيلية، وحرس الحدود، والمتطرفين، لمنعهم من العودة إلى العمل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادساً- إجراءات أخرى مثل: منع دخول السيارات الفلسطينية إلى إسرائيل، وفرض حظر التجول، والإغلاقات الأمنية.

ومن أهم ما أدت إليه تلك الإجراءات:[٦٩] ارتفاع نسبة البطالة في الأراضي المحتلة، التي تصل إلى حوالي ٣٠٪ على أقل تقدير، وانخفاض معدلات الأجور بسبب زيادة عرض العمل. كذلك حرمان أصحاب السيارات من الدخل المتحقق بدخولهم إلى إسرائيل. إضافة إلى استمرار وزيادة ظاهرة العمل غير القانوني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث

١- عبد الفتاح حجازي، مصدر سابق، ص ٩٠.

٢- شيلا ريان، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة: أسس لإمبريالية جديدة، الحلقة الأولى، مصدر سابق، ص ٧٩.

٣- عبد الحفيظ محارب، مصدر سابق، ص ١٣٦.

٤- عبد الفتاح حجازي، مصدر سابق، ص ٩٠.

٥- ربحي قطامش، طرد العمال العرب مأزق اقتصادي سياسي ، مركز الزهراء للأبحاث والدراسات، القدس، ط١، ١٩٩١، ص ٣١.

٦- عبد الفتاح حجازي، مصدر سابق، ص ٩٠.

٧- ربحي قطامش، مصدر سابق، ص ص ١٠-١١.

٨- عبد الله الصفدي، تقرير: أوضاع العمال العرب في الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧ واضطهادهم، شؤون فلسطينية ، عدد ١٢، آب (أغسطس) ١٩٧٢، ص ١٣٩.

٩- روز مصلح، العمال الفسطينيون في الأرض المحتلة ٣-السياسة الإسرائيلية والعمل العربي في إسرائيل، شؤون فلسطينية ، عدد ١١٧. أيلول (سبتمبر) ١٩٨١، ص ١٠٧.

١٠- عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل ، مصدر سابق، ص ٢٨.

١١- صالح غنيمات، تشغيل الأحداث في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي ، المجلد السابع، السنة السابعة، عدد ٥٥، ايار حزيران ١٩٨٥، ص ٨١.

12- Edi Karni, The Israeli Economy 1973-76: A Survey of recent developement and a review of an old problem, Economic Developement And Cultural Change, vol. 28, No. 1, oct. 1979, P.P. 64, 70.

13- Ibid, P. 69.

١٤- فايز سارة، مصدر سابق، ص ص ٩-١٠.

١٥- علي أبو هلال، مصدر سابق، ص١٢٢.

١٦- عاطف علاونة، مصدر سابق، ص٢٦٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧- عبد الفتاح أبو شكر، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل: القسم الثاني، البناء السياحة، التجارة، التضخم، الاستثمارات، صامد الاقتصادي، السنة الرابعة عشرة، عدد ٨٧، كانون ثاني -شباط- آذار، ١٩٩٢، ص١٨١.

١٨- أنطوان منصور، الآثار الاقتصادية لهجرة اليد العاملة العربية من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل، شؤون عربية، عدد ٨، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٨١، ص ١٠٩.

١٩- وزارة شؤون الأرض المحتلة، دائرة الإعلام، القوى العربية العاملة في إسرائيل، عمان، شباط ١٩٨٨، ص ٤.

٢٠- الأرض، أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، عدد ١٩، ١٩٧٦/٦/٢١، ص ٦.

٢١- وزارة شؤون الأرض المحتلة، دائرة الإعلام، مصدر سابق، ص ٤.

٢٢- رندة شرارة، مشكلة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٣٥٢.

٢٣- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، تأثير نظام تصاريح العمل على العمال الفلسطينيين في إسرائيل، القدس، أيلول ١٩٩٢، ص ٤.

٢٤- نفس المصدر، ص ٥.

٢٥- صامدالاقتصادي، تقرير عن أوضاع عمال الأراضي العربية المحتلة، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٧، حزيران ١٩٨٠، ص ص ٥٤-٥٥.

٢٦- غطاس أبو عطية، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٩، نيسان ١٩٨٣، ص ١٥٠.

٢٧- عادل وزوز، الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٩، مركز الدراسات العمالية، رام الله، ط ١، آذار ١٩٩٠، ص ٢٦.

٢٨- عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف بعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، آب ١٩٧٥، ص ٢١.

٢٩- عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مصدر سابق، ص ٦١.

٣٠- عادل وزوز، مصدر سابق، ص ٢٨.

٣١- غطاس أبو عطية، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مصدر سابق، ص ١٥٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٢- عبد الله الصفدي، مصدر سابق، ص ١٤٢.

٣٣- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ٦.

٣٤- عبد الله الصفدي، مصدر سابق، ص ١٤٨.

٣٥- عبد الفتاح أبو شكر، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مصدر سابق، ص ٦٠.

٣٦- عبد الله الصفدي، مصدر سابق، ص ١٤٨.

٣٧- نفس المصدر، ص ١٤٧.

٣٨- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المناطق المحتلة، السنة الخامسة، عدد ١٧، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٤٦٠.

٣٩- ربحي قطامش، مصدر سابق، ص ٢٧.

٤٠- أنطوان منصور، الآثار الاقتصادية لهجرة اليد العاملة العربية من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل، مصدر سابق، ص ١٠٥.

٤١- جمال سالم، دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، المجلد السادس، السنة السادسة، عدد ٤٩، أيار-حزيران ١٩٨٤، ص٨.

٤٢- لمزيد من التفاصيل راجع. الأرض ، نزاعات العمل والإضرابات أحد مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الكيان الصهيوني، عدد ١٤، ١٩٨١/٤/٧.

٤٣- عادل سمارة، طرد عمالنا من إسرائيل والبدائل المطلوبة، صامد الاقتصادي ، السنة الحادية عشرة ، عدد ٧٥، شباط- آذار ١٩٨٩، ص ٨١.

٤٤- عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف بعمق الإلحاق، ص ٩.

٤٥- عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف بعمق الإلحاق ، مصدر سابق، ص ص ١٨-١٩.

٤٦- عبد المطلب أو حجلة، دوافع وآثار العمالة العربية في إسرائيل، مصدر سابق، ص ٢٨.

٤٧- ربحي قطامش، مصدر سابق، ص ٢٣.

٤٨- سمير عبد الله، العمالة والبطالة وآفاق التنمية الاقتصادية المستقبلية في فلسطين، مصدر سابق، ص ص ١٧٢-٧٣.

٤٩- نفس المصدر، ص ١٧٢.

٥٠- هشام الدجاني، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، شؤون فلسطينية ، عدد ١٠٤، تموز (يوليو) ١٩٨٠، ص ٢٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥١- دافيد ليفكين، واقع اقتصادي جديد، الأرض ، عدد ٨، آب ١٩٩٤، ص١٣٦.

٥٢- جميل الجالودي، قطاع القوى العاملة ، دراسات حول الآثار الاقتصادية للسلام في الشرق الأوسط على المملكة الأردنية الهاشمية، تحريرغالي عودة، تيسير عبد الجابر، الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤، ص ص ١١٥-١٨.

٥٣- حمد سعيد الموعد، ملاحظات اقتصادية حول العام الأول للسلطة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة السابعة عشرة، عدد ١٠٢، تشرين أول-تشرين ثاني- كانون أول ١٩٩٥، ص٢١٨.

٥٤- معين محمد عطا رجب، حركة انتقال العمالة الفلسطينية الغزية وانعكاساتها على الإنتاجية ، مؤتمر الاقتصاد الرابع، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٣-١٥ أيار ١٩٩٦، ص ص ١٤-١٥.

٥٥- نفس المصدر، ص١٥.

٥٦- وهو أحد رموز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ولقب "بالمهندس"، حيث خطط لكثير من عمليات التفجير داخل إسرائيل.

٥٧- النهار، ١٩٩٦/٤/١.

٥٨- دائرة الشؤون الفلسطينية، مصدر سابق، ص٦.

٥٩- النهار، ١٩٩٦/٧/١٨.

٦٠- القدس، ١٩٩٦/٧/١٨.

٦١- ربحي قطامش، مصدر سابق، ص ١٠٦.

٦٢- نفس المصدر، ص ص ٩٢-٩٣.

٦٣- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ٧.

٦٤- ربحي قطامش، مصدر سابق، ص ٦٩.

65- Jerusalem Media Communication Center, Op. Cit, P. 117.

٦٦- ربحي قطامش، مصدر سابق، ص ٨.

٦٧- ربى الحصري، عمال قطاع غزة يباعون ويشترون في سوق العبيد، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦، ربيع ١٩٩١، ص ٢٤٨.

٦٨- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ٩.

٦٩- نفس المصدر، ص ص ٩-١٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الإطار النظري وتقدير دوال الانحدار

٤-١-١ الطلب على العمل.

٤-١-٢ مرونات الإحلال.

٤-٢-١ تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية على المستوى القطاعي في الأراضي المحتلة.

٤-٢-٢ تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال في الأراضي المحتلة حسب القطاعات الاقتصادية.

٤-٣ تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤-١ الطلب على العمل:

يُعد عنصر العمل عنصراً رئيسياً من عناصر الإنتاج، ويعتبر الطلب على العمل طلباً مشتقاً من الطلب على السلع والخدمات، وليس طلباً نهائياً. فالطلب على العمل جزء من الطلب على الإنتاج ذاته، حيث إن قرار صاحب العمل في الطلب على العمل، وعلى باقي عناصر الانتاج يتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة حجم الطلب على المنتجات التي ينتجها[١]، وبالتالي فإن زيادة الطلب على المنتجات تؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الانتاج المختلفة والتي من أهمها العمل.

ولذلك فإن الطلب على العمل لا يعتمد على الظروف السائدة في سوق العمل فحسب، بل يعتمد أيضاً على الظروف السائدة في سوق الإنتاج[٢]. حيث إن صاحب العمل يحدد كمية العمل المطلوبة بالاعتماد على حجم الإنتاج، وكذلك على طريقة الإنتاج؛ فإذا كان يعتمد طريقة الانتاج كثيفة العمل سيزيد استخدامه للعمل، أما إذا كان يعتمد طريقة الانتاج كثيفة رأس المال فسيقل استخدامه للعمل.

يحدد المنظم الحجم الأمثل لكل من عنصري العمل والآلات، بالإستعانة بقواعد نظرية الإنتاج (الإحلال بين العمل والآلات)، ونظرية التكاليف (أجور العمال وأسعار الآلات)[٣]؛ ولذلك فإن الطلب على العمل يتم اشتقاقه من عملية تعظيم الأرباح (Profit Maximization) أو تخفيض التكاليف (Cost Minimization).

وباستخدام فرضية تعظيم الأرباح، فإن المؤسسات ستستخدم عمالاً إضافيين طالما أن قيمة ما يضيفه العامل الأخير إلى الإنتاج أكبر من الكلفة التي تتحملها المنشأة من استخدام ذلك العامل. وتستمر هذه العملية حتى تصل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنشأة إلى نقطة التوازن، وتحقق الاستخدام الأمثل لعنصر العمل، كما في المعادلة التالية(٤):

$$VMP_L = W \quad \text{.........} \quad (1)$$

حيث:

VMPL: قيمة الإنتاجية الحدية للعامل.

W: أجر العامل.

وهذه المعادلة تفيد في أن المنتج قبل أن يقرر استخدام عمال إضافيين، فإنه ينظر لمستوى الأرباح قبل استخدام العامل الإضافي، وكذلك بعد استخدامه، فإذا توقع أن تزيد أرباحه، عندئذ سيستخدم عمالاً إضافيين، ويستمر في ذلك حتى يصبح الربح الحدي صفراً، ولذا فإن شرط تعظيم الربح(٥) يتحقق بتساوي التكلفة الحدية مع العائد الحدي للعامل (حيث إن الأجر هو التكلفة الحدية للعامل).

وتمثل المعادلة (1) الطلب على العمل في الأجل القصير، حيث إنه إذا واجه صاحب العمل زيادة في الطلب على منتجاته، ورغب في تغطية هذا الطلب، (بزيادة حجم الإنتاج) فإن استخدامه لعناصر الإنتاج سيزيد؛ ومن المتوقع أن يميل إلى استخدام مزيد من العمال، وتأجيل الاستثمار في مزيد من الآلات؛ وذلك لأن قرار شراء آلات جديدة يعتبر قراراً استثمارياً مكلفاً، ويتوجب عليه التأكد من استمرار وضع السوق وزيادة الطلب على الإنتاج، قبل شراء آلات إضافية، وهذا يؤدي إلى استخدام مزيد من العمل لزيادة الإنتاج(٦).

تعتبر الإنتاجية الحدية الأساس لتحديد الطلب على العمل، حيث إن هذا المفهوم يمكن أن يُستخدم لبناء العلاقة السالبة بين معدل الأجر ومستوى

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استخدام العمالة. ويعود هذا إلى أنه عندما يزيد استخدام العمالة -مع ثبات رأس المال- فإن ذلك سيؤدي بالنهاية إلى تقليل الإنتاجية الحدية، ولأن كل منتج يسعى لتعظيم الربح فإنه سيحاول استخدام العمال إلى الحد الذي يتساوى فيه قيمة الإنتاجية الحدية مع الأجر[٧]، أما إذا كانت قيمة الإنتاجية الحدية التي يضيفها العامل، أعلى من أجره فسوف يُستخدم. ولذلك يجب توضيح العلاقة بين عدد العمال المتسخدَمين وبين الإنتاجية الحدية لتحديد طبيعة وشكل منحنى الطلب على العمل، وهذه العلاقة محكومة بقانون تناقص الغلة، ويبين هذا القانون أنه وفي ظل الظروف الثابتة، فإن الطلب على العمل سيكون بنفس طبيعة الطلب على السلع النهائية[٨]، أي أن ميل منحنى الطلب على العمل سيكون ذا ميل سالب، فانخفاض الأجر سيؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة من العمل، وارتفاع الأجر سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة من العمل.

ويمكن الوصول إلى المعادلة (1) من خلال معادلة الربح حيث إن[٩]:

الربح الصافي = الإيراد الكلي – التكلفة الكلية

وبالرموز تصبح المعادلة:

$$\pi = TR - TC \quad \ldots\ldots (3)$$

$$\pi = P \cdot Q - TC \quad \ldots\ldots (4)$$

$$\pi = P.\ F(K, L) - P_c K - WL \quad \ldots\ldots (5)$$

ويحدد المنتج الحجم الأمثل من عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) بتعظيم الربح؛ على النحو التالي:

$$\frac{d\pi}{dK} = P \cdot \frac{dF}{dK} - P_c = 0 \quad \ldots\ldots (6)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\frac{d\pi}{dL} = P \cdot \frac{dF}{dL} - W = 0 \quad \text{.....(7)}$$

حيث إن:

$P \cdot \frac{dF}{dK}$: قيمة الإنتاجية الحدية لرأس المال (VMP_K).

$P \cdot \frac{dF}{dL}$: قيمة الإنتاجية الحدية للعامل (VMP_L).

وبالتالي تصبح المعادلتان الأخيرتان كالتالي:

$$VMP_L = W \quad \text{..... (8)}$$

$$VMP_K = Pc \quad \text{..... (9)}$$

تمثل المعادلة (8) الطلب على العمل في الأجل القصير، عندما يكون رأس المال ثابتاً، أما في المدى الطويل فجميع العناصر متغيرة ويمكن إحلال بعضها محل بعض[١٠].

وبافتراض تعظيم الأرباح، فإن الطلب على العمل يعتمد على طبيعة التكنولوجيا المستخدمة ومستواها؛ والتي تحدد الإنتاجية الحدية للعامل (Marginal productivity)، وعلى سوق المنتجات والذي يحدد سعر السلعة (Price of Product)، وعلى سوق العمل والذي يحدد معدل الأجر (Wage rate)[١١]، وذلك بافتراض أن الطلب على الإنتاج يعتمد على سعر الإنتاج (P)، كما في المعادلة التالية[١٢]:

$$Q = Q(P) \quad \text{.....(10)}$$

كما أن سعر الإنتاج يتحدد في سوق الإنتاج (Product market) بالاعتماد على الأجور الحقيقية وأسعار عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال) كما في المعادلة التالية:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$P = P(WR, Pc) \quad \ldots\ldots (11)$$

ولذلك فإن الطلب على القوى العاملة (Ld) يعتمد على حجم الإنتاج (Q)، وعلى الأجور الحقيقية (WR)، وعلى أسعار عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال) (Pc) كما في المعادلة التالية:

$$Ld = Ld(WR, PC, Q) \quad \ldots\ldots (12)$$

وتَستخدم بعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال، الطلب على العمل في الفترة السابقة، كواحد من المتغيرات المؤثرة في الطلب على العمل[١٣]، وفي هذه الحالة فإنها تقدر الطلب على العمل حسب المعادلة التالية:

$$Ld = Ld(WR, Pc, Q, Ld_{t-1}) \quad \ldots\ldots (13)$$

حيث إن:

Ld_{t-1}: الطلب على العمل في الفترة السابقة. ويفيد استخدام هذا المتغير في حل بعض المشكلات في التقدير، مثل مشكلة الارتباط المتسلسل (Autocorrelation)، كما يعود استخدام هذا المتغير لأسباب فنية؛ فإذا انخفض سعر رأس المال مثلاً فإن المنتج يحتاج لفترة زمنية حتى يتمكن من إحلال رأس المال محل العمل، كما أن المنتج لا يندفع سريعاً لإحلال رأس المال محل العمل خاصة إذا كان من المتوقع أن يكون انخفاض سعر رأس المال مؤقتاً. كما أن هناك أسباب مؤسسية تدعو لاستخدام هذا المتغير، كأن تصدر الحكومة تشريعات معينة توجب على المنتج استخدام رأس المال محل العمل، فالمنتج هنا أيضاً يحتاج لفترة زمنية لإتمام عملية الإحلال. إضافة إلى أن بعض السياسات تتصف بالاستمرارية، لذا فإن الطلب على العمل في الفترة السابقة يؤثر على الطلب الحالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات المؤثرة في الطلب على العمل:

بالإعتماد على المعادلة رقم (13) تؤثر المتغيرات التالية على الطلب على العمل:

أولاً: حجم الإنتاج (Q):

إن زيادة الطلب على الإنتاج، تؤدي إلى أنْ يستخدم المنتج عمالة أكبر، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر، وبالتالي زيادة أرباحه، مما يجعل المنتج على مقدرة أكبر في توظيف عدد آخر من العمال. ولذلك يؤثر حجم الإنتاج أيجابياً في الطلب على العمل $(\frac{dLd}{dQ}>0)$ ، وطبيعي أن المنتج في الأجل القصير يزيد من استخدام العمال بافتراض ثبات رأس المال، أما في الأجل الطويل فيمكن للمنشأة أن تزيد من رأس المال والعمل معاً، وتعتمد أيهما أرخص.

ثانياً: الأجور الحقيقية (WR):

تبين النظرية الاقتصادية أن هناك علاقة سلبية ما بين الأجور الحقيقية والطلب على العمل $(\frac{dLd}{dWR} < 0)$، فزيادة الأجور الحقيقية تؤدي إلى خفض الطلب على العمل، وانخفاض الأجور الحقيقية، يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل.

وبتعويض المعادلة رقم (11) في المعادلة رقم (13)، واشتقاقها كلياً (Total differentiation) بالنسبة للأجور الحقيقية (WR)، نحصل على المعادلة التالية[١٤]:

$$\frac{dLd}{dWR} = \frac{dLd}{dWR} \Big|_{Q,P_c} + \left[\frac{dLd}{dQ} \Big|_{WR,P_c}\right]\left[\frac{dQ}{dP}\right]\left[\frac{dP}{dWR} \Big|_{P_c}\right] \quad .....(14)$$

وتبين هذه المعادلة أن أثر الأجور الحقيقية على الطلب على العمل يتكون من جزأين:

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- أثر الإحلال (Substitution effect): $\left(\frac{dLd}{dWR} \mid_{Q, P_c}\right)$

تفترض النظرية الاقتصادية أن الارتفاع في الأجور الحقيقية، يؤدي إلى تقليل الكمية المطلوبة من العمال، وذلك عن طريق إحلال رأس المال محل العمل في العملية الإنتاجية، أي أن أثر الإحلال سالبٌ، فزيادة الأجور الحقيقية مع ثبات الإنتاج وأسعار رأس المال، يُؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمل بالنسبة إلى تكاليف الإنتاج الأخرى، مما يحمل المنتج على إحلال عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال) محل العمل(١٥).

ب- أثر التوسع أو الحجم (Scale effect):

وهو الجزء الثاني من الطرف الأيمن من المعادلة رقم (13):

$$\left[\frac{dLd}{dQ} \mid_{WR, P_c}\right]\left[\frac{dQ}{dP}\right]\left[\frac{dP}{dWR} \mid_{P_c}\right]$$

وهذا الأثر أيضاً يتكون من جزأين:

١- أثر زيادة الإنتاج: $\frac{dLd}{dQ} \mid_{WR, P_c}$

وهذا الأثر موجب، أي أن زيادة الانتاج تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، وذلك على افتراض ثبات أسعار عوامل الإنتاج.

٢- أثر الأجور على الإنتاج: $\frac{dQ}{dP} \cdot \frac{dP}{dWR} \mid_{P_c}$

وتفترض النظرية الاقتصادية أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الأسعار، أي أن $\frac{dP}{dWR} \mid_{P_c}$ موجبة، وأن تأثير الأسعار على الكمية المطلوبة من Q $(\frac{dQ}{dP})$ سالب وهذا هو ميل منحنى الطلب(١٦).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك فان أثر التوسع أو الحجم يكون سالباً، حيث إن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وحسب قانون الطلب فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى نقص الطلب على الإنتاج، وهذا يؤدي إلى نقص الطلب على العمل.

ثالثاً: سعر رأس المال (Pc):

يعتمد تأثير سعر رأس المال على الطلب المحلي من القوى العاملة على طبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال، وإمكانية الإحلال بينهما في العمليات الإنتاجية، فتأثير سعر رأس المال إيجابياً أو سلبياً سيعتمد على ما إذا كانت العلاقة بين العمل ورأس المال علاقة تكاملية أو تبادلية[١٧].

ويختلف تأثير سعر رأس المال في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية: ففي الدول النامية يرتبط تأثير سعر رأس المال بالتطور التكنولوجي في العمليات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تعتمد العمالة على مستوى التكنولوجيا الذي يحدد مستوى الإنتاجية الحدّية (Marginal Productivity) للعامل[١٨]. ومدى ملائمة هذه التكنولوجيا لطبيعة العمليات الإنتاجية، وإمكانية استخدامها.

أما في الدول المتقدمة، فسعر رأس المال يؤثر إيجابياً على العمالة، حيث إن استخدام رأس المال بشكل أكبر من العمل، يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعامل، ولكون منحنى قيم الناتج الحدي يمثل منحنى الطلب على العمل، فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العمل.

رابعاً: الطلب على العمل في الفترة السابقة ($L d_{t-1}$):

يعتمد تأثير هذا المتغير على طبيعة المشاريع الإنتاجية، وحجمها في القطاعات الاقتصادية، والبعد الزمني لهذه المشاريع بالإضافة إلى أهميتها

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبية في خطط التنمية الاقتصادية، وعلاقتها بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي يمكن أن يكون أثر الطلب في الفترة السابقة موجباً أو سالباً[١٩].

٤-٢ مرونات الإحلال (Elasticities of Substitution):

بالإضافة إلى تقدير دالة الطلب على العمل، فإن دراسات الطلب على العمل تقوم أيضاً بتقدير مرونة الإحلال بين العمل وعوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال)، وذلك بتقدير المعادلة التالية[٢٠]:

$$\text{Ln}\ \frac{L}{K} = B + \delta_1\ \text{Ln}\ \frac{W}{r} \quad \ldots\ldots(15)$$

حيث:

$\frac{L}{K}$: نسبة العمل إلى رأس المال.

$\frac{W}{r}$: نسبة الأجور إلى أسعار رأس المال.

δ_1: مرونة الإحلال.

B: ثابت.

حيث تفيد المعادلة (15) في دراسة مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال من جهة، وبين العمل والعمل من جهة أخرى.

وتكمن أهمية دراسة مرونات الإحلال في تحديد السياسات الاقتصادية المناسبة، وإمكانية استخدامها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث يرتبط استخدام وفعالية بعض السياسات الاقتصادية (وخاصة تلك التي تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج) بطبيعة العلاقة بين العمل ورأس المال، وفيما إذا كانت العلاقة بينهما تبادلية أو تكاملية[٢١].

فإذا كانت العلاقة تبادلية بين العمل ورأس المال في قطاع معين، فإن ذلك يعني أن زيادة استخدام أحدهما تغني عن استخدام الآخر، أما إذا كانت العلاقة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينهما تكاملية، فإن ذلك يتطلب زيادة استخدام العمل ورأس المال معاً لزيادة معدلات التشغيل، لذلك فإن مرونات الإحلال تفيد في معرفة مدى فعالية سياسات الأجور لتقليل معدلات البطالة.

من ناحية أخرى فإن دراسة مرونات الإحلال بين أقسام العمل (العمل والعمل) تبين أهمية استخدام سياسات الأجور، وفعاليتها في إعادة توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية حسب الفائض من العمالة في تلك القطاعات. ولتقدير مرونة الإحلال بين أقسام العمل، تصبح المعادلة السابقة كالتالي[٢٢]:

$$\text{Ln}\ \frac{Lei}{Lej} = \alpha + \delta_2\ \text{Ln}\ \frac{Wei}{Wej} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ (16)$$

حيث:

$\frac{Lei}{Lej}$: نسبة العمل في القطاع i إلى العمل في القطاع j.

$\frac{Wei}{Wej}$: نسبة الأجور إلى الأجور.

δ_2: مرونة الإحلال.

α: ثابت

إذا كانت إشارة δ موجبة فإن ذلك يدل على العلاقة التكاملية بين العمل ورأس المال أو بين العمل والعمل، أما إذا كانت إشارة δ سالبة فإن ذلك يدل على العلاقة التبادلية بين العمل ورأس المال، أو بين العمل والعمل.

٤-٣-١ تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية على المستوى القطاعي في الأراضي المحتلة:

لتقدير الطلب على العمالة الفلسطينية على المستوى القطاعي في الأراضي المحتلة يمكن إعادة صياغة المعادلة (13) كما يلي:

$$\text{Ln}\ LD_{to} = c + b_{1o}\ \text{Ln}\ LD_{to-1} + b_{2o}\ \text{Ln}\ GDP_o + b_{3o}\ \text{Ln}\ Y_o \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ (17)$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث:

LD_{to}: العمالة في القطاع o في الأراضي المحتلة (جدول (١٤))، وقد استخدم عدد العمال في القطاعات الاقتصادية لتمثيل الكمية المطلوبة من العمال فيها، ذلك أن الطلب على العمالة يعتبر المحدد الرئيسي للعمالة في فترات البطالة، أما في فترات التشغيل الكامل فإن العرض من العمالة يدخل إلى جانب الطلب لتحديد مستوى العمالة.

LD_{to-1}: الطلب على العمل في الأراضي المحتلة في الفترة السابقة.

GDP_o: مساهمة القطاع o في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي المحتلة، (ملحق (٩)).

Y_o: نسبة الأجر في القطاع o في الأراضي المحتلة إلى سعر الفائدة في إسرائيل (ملحق (٢٠)) وقد تم استخدام سعر الفائدة في إسرائيل كمقياس لسعر رأس المال في الأراضي المحتلة. وقد أُستخدم فائض التشغيل كمقياس لسعر رأس المال في معظم الدراسات التطبيقية لتقدير دالة الطلب على العمل. ولكن بسبب عدم توفر المعلومات عن فائض التشغيل في المناطق المحتلة فقد استخدم الباحث سعر الفائدة في إسرائيل لقياس سعر رأس المال، حيث إن العملة الإسرائيلية متداولة في الأراضي المحتلة، وعندما يحدث ارتفاع في الأسعار أو تضخم في إسرائيل فإنه تلقائياً ينتقل إلى الأراضي المحتلة.

وحسب توقعات النظرية الاقتصادية، فإن تأثير الطلب على العمل في الفترة السابقة قد يكون موجباً أو سالباً أما تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فإنه يكون موجباً. أما تأثير الأجور وحدها فإنه يكون سالباً. وتأثير سعر رأس المال وحدة يكون موجباً أو سالباً. (ويستدل على تأثيره في حالة ثبات الأجور باشارة معامل سعر الفائدة، أما في حالة تغير الأجور، فإنه يستدل على هذه العلاقة من

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال دراسة مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال). وبناء عليه فإن تأثير نسبة الأجر إلى سعر رأس المال قد يكون موجباً أو سالباً.

ويبين الجدول (٣٣) معادلات الطلب على العمل على مستوى الاقتصاد وعلى المستوى القطاعي، والتي قدرت باستخدام طريقة (OLS).

وبعد الاطلاع على الجدول يمكن ملاحظة الأمور التالية:

أولاً- يُعد معامل التحديد (R^2) مرتفعاً لجميع المعادلات، إذ إن أقل قيمة له كانت ٠,٨٣٨؛ أي أن التغير في الطلب على العمل يمكن تفسيره من خلال التغير في المتغيران المستقلة الواردة في المعادلة (17).

جدول (٣٣)

دالة الطلب على العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

المتغير التابع: عدد العمال الفلسطينيين العاملين في الأراضي المحتلة

القطاع	الثابت (constant)	معامل الناتج المحلي الاجمالي $\ln GDP_o$	معامل نسبة الأجر إلى سعر الفائدة	معامل العمالة في الفترة السابقة $\ln LD_{t-1}$	معامل التحديد R^2	معامل ديربن واطسن D.W	نسبة ف F Ratio
الاقتصاد ككل	٠,٠٥٢ (٠,٠٩٥)	٠,٠٥٣ *(٣,٢٧٠)	-٠,٠٠٠٢ (-٠,٠٣٠)	٠,٩٢٣ *(٧,٣٩١)	٠,٩٥٨	١,٧٠٦	١٤٥,٠٠١
الزراعة	١,٣٤٥ *(٣,٦٦١)	-٠,٠٤٨ (-١,٤٣٤)	٠,٠٢٨ *(٣,٩٥٨)	٠,٦٠٤ *(٦,٣٤٥)	٠,٨٣٨	٢,٢٢٢	٢٢,٠٣٠
الصناعة	٠,١١٤ (٠,٣٦٨)	٠,١٦٩ ***(١,٩٤٢)	٠,٠٠١ (٠,١٧٨)	١,١٠٧ *(١٣,٦١٨)	٠,٩٣٧	٢,٠٥٤	٩٤,٩٠
الإنشاءات	١,٤٩٤ *(٣,٧٧٥)	٠,٥١٢ *(٤,٦١٤)	٠,٠٥٥ **(٢,٠٩٨)	٠,٧٤٥ *(٧,٣٨٥)	٠,٩٢٣	١,٥٤٦	٧٥,٦١٥
الخدمات	٠,١٨٣ (٠,٣٠٧)	٠,١٩١ (١,٥٧٦)	-٠,٠٠٠٣ (-٠,٤٣)	٠,٩٩٥ *(٧,٧٩٥)	٠,٩٤٧	٢,٦٩٦	١١٣,٠٨٠

ملاحظات:

- الأرقام بين الأقواس قيمة t المحسوبة (t- ratio).
- تم التعديل لمشكلة الارتباط المتسلسل (Autocorrelation)
- * ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪.
- ** ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪.
- *** ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- إن مرونة الطلب على العمالة بالنسبة للطلب على العمالة في الفترة السابقة، كانت موجبة وذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪ لجميع القطاعات الاقتصادية؛ إذ بلغت هذه المرونة ٠,٩٢٣ للاقتصاد ككل، و٠,٦٠٤ في قطاع الزراعة، و١,١٠٧ في قطاع الصناعة، و٠,٧٤٥ في قطاع الإنشاءات، و٠,٩٩٥ في قطاع الخدمات. ويلحظ أن المرونة مرتفعة لجميع القطاعات، مما يدل على أن جميع المشاريع الاقتصادية في الأراضي المحتلة، هي ذات طابع زمني طويل الأجل.

وبالمقارنة مع الدراسات في سوق العمل الأردني جدول رقم (١)، فإن هذه النتيجة تتفق تماماً مع ما توصلت إليه دراستا زريقات والشرع وآخرون، إذ كانت النتيجة التي توصلا إليها: أن أثر الطلب على العمل في الفترة السابقة موجباً، وذو دلالة إحصائية بمستوى ١٪ لجميع القطاعات في الاقتصاد الأردني. أما دراسة طلافحة فقد توصلت إلى أن أثر هذا المتغير موجباً وذا دلالة إحصائية في قطاعي الصناعة والإنشاءات فقط.

ثالثاً- إن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كانت ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪ للاقتصاد ككل، ولقطاع الإنشاءات. وكانت ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪ لقطاع الصناعة، بينما لم تكن ذات دلالة إحصائية لقطاع الخدمات، ولقطاع الزراعة.

وقد بلغت هذه المرونة: ٠,٠٥٣ على مستوى الاقتصاد ككل، و -٠,٠٤٨ في قطاع الزراعة، و٠,١٦٩ في قطاع الصناعة، و ٠,٥١٢ في قطاع الإنشاءات، و ٠,١٩١ في قطاع الخدمات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من ذلك أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪، يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة بنسبة ٠,٠٥٣٪ في الاقتصاد ككل، وبنسبة ٠,١٦٩٪ في قطاع الصناعة، و ٠,٥١٢٪ في قطاع الإنشاءات، أي أن زيادة الطلب على العمالة بنسبة ١٪ على مستوى الاقتصاد ككل وفي قطاع الصناعة، وقطاع الإنشاءات، يتطلب زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١٨,٨٧٪ على مستوى الاقتصاد، و٥,٩٢٪ في قطاع الصناعة، و١,٩٥٪ في قطاع الإنشاءات. ويستدل من ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني بحاجة إلى استثمارات ضخمة حتى يتمكن من زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية، أو استيعاب الفائض منها.

أما تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الطلب على العمالة في قطاعي الخدمات والزراعة فقد كان قليلاً، ولا يختلف إحصائياً عن الصفر. ويلحظ من الجدول (٣٣) أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على الطلب على العمالة في قطاع الزراعة قد كان سالباً، أي أن مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تعتمد على العمالة، وإنما تعتمد على رأس المال، فكما يلحظ من الجدول (١٥) فإن معدل النمو في العمالة كان ضئيلاً جداً إذ بلغ ٠,١٣٪ فقط، في حين نمت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٨,٨٥٪، ويستدل من ذلك أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي جاءت من الزيادة في الإنتاجية (بلغ متوسط معدل النمو فيها ٢٥,١٥٪) أي من إحلال رأس المال محل العمل. ومن هنا فإن الطلب على العمالة في قطاع الزراعة لا يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي.

ويلحظ بأن أثر الناتج المحلي الإجمالي للأراضي المحتلة على الطلب على العمالة الفلسطينية، شبيه بأثر الناتج المحلي الإجمالي الأردني في الطلب على العمالة الأردنية، كما يتضح من الجدول (١)؛ إذ توصلت دراستا الشرع وآخرون، وزريقات والصمادي بالنسبة للاقتصاد، إلى نتائج مشابهة لما توصلت إليه هذه الدراسة فقد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان أثر الناتج المحلي الإجمالي ذا دلالة إحصائية على مستوى الاقتصاد الأردني، وفي قطاعات الصناعة والإنشاءات، ولم يكن ذا دلالة إحصائية في قطاعي الخدمات والزراعة.

أما طلافحة فقد توصل إلى أن أثر الناتج المحلي الإجمالي ذو دلالة إحصائية للاقتصاد ككل، وفي قطاعي الصناعة، والخدمات، ولم يكن ذا دلالة إحصائية في قطاعي الزراعة والإنشاءات.

رابعاً- إن مرونة الطلب على العمالة بالنسبة لنسبة الأجر إلى سعر الفائدة كانت ذات دلالة إحصائية في قطاعي الزراعة والإنشاءات فقط، وقد كانت ذات دلالة إحصائية بمستى ١٪ في قطاع الزراعة، وبمستوى ٥٪ في قطاع الإنشاءات. وقد بلغت هذه المرونة ٠,٠٢٨ في قطاع الزراعة، و٠,٠٥٥ في قطاع الإنشاءات.

ويلحظ بأن تأثير هذه النسبة في قطاعي الزراعة والإنشاءات بأنه موجباً، وهذا يتضح أكثر من خلال دراسة مرونات الإحلال لاحقاً. أما تأثير هذه النسبة على الطلب على العمالة في الاقتصاد ككل. وفي قطاعي الصناعة، والخدمات، فقد كان ضئيلاً ولا يختلف إحصائياً عن الصفر.

ومقارنة مع دراسات الطلب في سوق العمل الأردني، فإنها لم تستخدم هذا المتغير، وإنما استخدمت كلاً من المتغيرين على حدة (الرقم القياسي للأجور، والرقم القياسي لفائض التشغيل). كما هو في الجدول (١).

٤-٣-٢ تقدير مرونات الإحلال بين العمل ورأس المال في الأراضي المختلة حسب القطاعات الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أن الباحث لا يستطيع تقدير مرونات الإحلال بين العمل والعمل (معادلة (16)) وذلك لعدم توفر البيانات عن المستويات التعليمية للعمالة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينية ولذلك فقد تم تقدير مرونة الإحلال بين العمل ورأس المال فقط حسب المعادلة (1 5). ويتضح في الملحق (٢٢)، تقدير رأس المال في القطاعات الاقتصادية، ويتضح في الملحق (٢٣) نسبة العمل إلى رأس المال. كما يتضح في الملحق (٢٠) نسبة الأجر إلى سعر رأس المال، وقد تم استخدام سعر الفائدة في إسرائيل على أنها سعر لرأس المال كما ذكر سابقاً.

ويتضح في الجدول (٣٤) تقدير مرونات الإحلال في القطاعات الاقتصادية، وقد تم التقدير باستخدام طريقة (OLS).

جدول (٣٤)

الإحلال في القطاعات الاقتصادية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

المتغير التابع= عدد العمال/ رأس المال

القطاع الاقتصادي	الثابت (constant)	مرونة الإحلال Ln w/r	معامل التحديد R^2	معامل ديربن واطسن D.W	نسبة ف F Ratio
الاقتصاد ككل	١٠,٩٢٨- (٢,٠٩٣-)**	٠,٠١٧ (١,٥٠٢)	٠,٩٩٨	١,٧٠١	٥٢٩٠,٨٦٠
قطاع الزراعة	٢,٧١٤- (٥,٠٢٧-)*	٠,١٤١- (٢,٣٢٨-)**	٠,٩٢٢	٢,٦٠٠	١١٨,٨٠٩
قطاع الصناعة	١٠٦,٦٩٣- (٠,٠٣٨-)	٠,٠٥٣ (١,١٦٥)	٠,٩٦٦	٢,٠٣٤	٢٨٠,٢١٢
قطاع الإنشاءات	٤,٣٠٨- (٩,٢٦٧-)*	٠,٠٤٦ (١,٠٧٤)	٠,٩٧١	١,٩٩٥	٣٤٠,٨١٧
قطاع الخدمات	١٠,٢٠٨ (٠,٣٩١)	٠,٠٠٤ (٠,٢١٥)	٠,٩٩٢	٢,١٧٥	١٢٥٩,٠٦١

ملاحظات:

- الأرقام بين الأقواس قيمة t المحسوبة (t- ratio).
- تم حل مشكلة الارتباط المتسلسل (Autocorrelation)
- * ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪.
- ** ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبالنظر إلى الجدول تتضح الأمور التالية:

أولاً- يُعد معامل التحديد (R^2) مرتفعاً لجميع المعادلات المقدرة، إذ أنه تجاوز ٩٢٪ في جميع الحالات، أي أن التغير في نسبة العمل إلى رأس المال، ناجم عن التغير في نسبة الأجر إلى سعر رأس المال.

ثانياً- لم تكن مرونة الإحلال ذات دلالة إحصائية على مستوى الاقتصاد ككل وكذلك في كل من قطاعات الصناعة، والإنشاءات، والخدمات. أي أن تأثير التغير في نسبة الأجر إلى سعر رأس المال على نسبة العمل إلى رأس المال ضئيلاً ولا يختلف إحصائياً عن الصفر. أي أنه لا يوجد إحلال بين العمل ورأس المال على مستوى الاقتصاد ككل، وفي قطاعات، الصناعة، والإنشاءات، والخدمات. ويعود هذا إلى رزوح الأراضي المحتلة تحت الاحتلال الإسرائيلي، الذي يصنع العراقيل المختلفة أمام الاستثمار في المشاريع الاقتصادية، والمضايقات التي يضعها أمام المشاريع القائمة، إضافة إلى سعي الاحتلال لإغراق الأراضي المحتلة بالسلع الإسرائيلية، المنافسة للسلع الفلسطينية.

ثالثاً- إن مرونة الإحلال في قطاع الزراعة ذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪، وإشارتها سالبة، أي أن العلاقة ما بين العمل ورأس المال علاقة تبادلية في قطاع الزراعة (وقد بلغت هذه المرونة -١٤١,٠) أي أن ارتفاع سعر أحد العنصرين سيؤدي إلى إحلال العنصر الآخر محله.

وتنسجم هذه النتيجة مع ما ورد في بند (٢-٥-١-١) من أن مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة في تراجع مستمر، لما يواجهه قطاع الزراعة من مشكلات مختلفة، مما أدى إلى إحلال رأس المال محل العمالة التي تركت قطاع الزراعة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح إحلال رأس المال محل العمل في قطاع الزراعة في الجدول (١٥)، إذ يلحظ أن الإنتاجية مرتفعة في قطاع الزراعة، إذ بلغ متوسط معدل النمو فيها ١٥,٢٥٪، في حين كان معدل النمو في العمالة ٠,١٣٪ فقط، أي أن الإنتاج الزراعي ناجم عن الزيادة في رأس المال، وليس من الزيادة في الطلب على العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن نتيجة مرونات الإحلال لا تتشابه مع ما توصلت إليه دراسات الطلب على العمل في سوق العمل الأردني، إذ إن دراستي الشرع وآخرون، وزريقات، قد توصلتا إلى أن هناك علاقة تبادلية بين العمل ورأس المال على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، بينما توصل طلافحة إلى أن هناك علاقة تبادلية بين العمل ورأس المال على مستوى الاقتصاد، وفي قطاع الزراعة. وعلاقة تكاملية في قطاع الصناعة، بينما في قطاع الخدمات لم تكن مرونة الإحلال ذات دلالة إحصائية، أي أن نتائج التقدير لمرونات الإحلال في الاقتصاد الأردني لا تلتقي مع نتائج التقدير لمرونات الإحلال في الاقتصاد الفلسطيني، إلا في قطاع الزراعة.

٤-٤ تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

لتقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، فقد تم استخدام المعادلة (13) على النحو التالي:

$$\text{Ln } LD_{ti} = c + b_{1i} \text{Ln } GDP_i + b_{2i} \text{Ln } WR + b_{3i} \text{Lnr} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (18)$$

حيث:

LD_{ti}: العمالة الفلسطينية في إسرائيل (جدول (٢٢))، حيث تم استخدام عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل. لتمثيل الكمية المطلوبة من العمال الفلسطينيين في إسرائيل، كما ذكر سابقاً.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

WR: الرقم القياسي لأجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتم استخدام هذا المتغير طبقاً للنظرية الاقتصادية.

r: سعر الفائدة الحقيقي في إسرائيل ملحق (١٩).

GDP_i: الناتج المحلي الإجمالي بالدولار في إسرائيل (ملحق (٢٤)) وإضافة إلى استخدام هذا المتغير كمؤثر على الطلب على العمالة الفلسطينية على مستوي الاقتصاد الإسرائيلي، فإنه قد تم استخدامه أيضاً في تقدير معادلة الطلب على العمالة الفلسطينية في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، وذلك لأن قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الإسرائيلي، له أهمية خاصة -تتعدى مجرد إنشاء الأبنية سواء للسكن أو للتجارة- تتمثل في بناء المستوطنات، والتوسع فيها، لجذب مهاجرين جدد، وبالتالي فإن أهمية قطاع الإنشاءات في الاقتصاد الإسرائيلي لا تنبع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال في الاقتصاديات الأخرى، بل إن قطاع الإنشاءات يعتمد على الدخل القومي، والدعم الغربي لإسرائيل -أي أن الذي يحدد الطلب على العمالة في قطاع الإنشاءات هو الناتج المحلي الإجمالي وليس مساهمة الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي.

ويستدل على ذلك من الجدول (١٥)، إذ إن متوسط معدل النمو في مساهمة الإنشاءات في الاقتصاد الإسرائيلي بلغ -٠,٥٧٪ في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣. في حين أن متوسط معدل النمو في العمالة الفلسطينية في هذا القطاع قد بلغ ٨,٩٨٪ في نفس الفترة.

ويلاحظ في المعادلة أعلاه (18) بأنه لم يتم استخدام الطلب على العمل في الفترة السابقة كمتغير تابع، وذلك لأن معظم العمال الفلسطينين يتم استخدامهم في إسرائيل بالمياومة. (أي أن عقود العمل تقوم على أساس فترات قصيرة ليس لها امتداد زمني لأكثر من سنة).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قام الباحث بتقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، وفي قطاع الإنشاءات الإسرائيلي فقط، دون تقديره في القطاعات الأخرى، وذلك أن أكثر من نصف العمال الفلسطينيين يعملون في قطاع الإنشاءات.

ويتضح في الجدول (٣٥)، معادلات الطلب المقدرة على العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

جدول (٣٥)

دالة الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

المتغير التابع: عدد العمال الفلسطينين العاملين في إسرائيل

القطاع	الثابت (constant)	معامل الناتج المحلي الاجمالي الإسرائيلي $Ln\ GDP_i$	معامل الأجور Ln WR	معامل سعر رأس المال Ln r	معامل التحديد R^2	معامل ديربن واطسن D.W	نسبة ف F Ratio
الاقتصاد ككل	٣,٠٨٨ *(١٥,٣٥٣)	٠,٨١٠ *(٦,٤٨٢)	٠,٢٣٠- *(٢,٩٠١-)	٠,٠٦- **(١,٩٤٥-)	٠,٨٣٧	١,١٧٦	٣٤,٢٦٢
الانشاءات	١,٨٨٩ *(١٠,١٥٤)	٠,٦٥٤ *(٥,٧٤٧)	٠,٠٥٦- (٠,٧٥٩-)	٠,٠٥٢- **(١,٨٤٩-)	٠,٨٨٨	١,١٤٧	٥٣,٣٦٩

ملاحظات:

- الأرقام بين الأقواس قيمة t المحسوبة (t- ratio).
- * ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪.
- ** ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٠٪.

وبالنظر إلى الجدول (٣٥) تتضح الملاحظات التالية:

أولاً- يُعد معامل التحديد (R2) مرتفعاً؛ إذ بلغ ٠,٨٣٧ و٠,٨٨٨ على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، وعلى مستوى قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، على التوالي. أي أن التغير في الطلب على العمالة الفلسطينية ناجم عن التغير في المتغيرات المستقلة الواردة في المعادلة (18).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- إن مرونة الطلب على العمالة الفلسطينية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إسرائيل، كانت ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪، على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، وفي قطاع الإنشاءات الإسرائيلي. وقد بلغت هذه المرونة ٠,٨١٠ و٠,٦٥٤ على التوالي؛ أي أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في إسرائيل بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية بنسبة ٠,٨١٠٪ على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، و٠,٦٥٤٪ في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي.

وتنسجم هذه النتيجة مع سياسة "العمل العبري" التي أصبحت تنادي باستخدام العمال الفلسطينيين في العمل الأسود، أو في أدنى السلم المهني، أي أن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة للعمال الفلسطينيين ولذا فإن الطلب عليهم من قبله يزيد بتزايد الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي.

ثالثاً- إن مرونة الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل بالنسبة لأجور العمال الفلسطينين فيها كانت ذات دلالة إحصائية بمستوى ١٪ على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي. ولم تكن ذات دلالة إحصائية في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي. إذ بلغت هذه المرونة -٠,٢٣٠ في الاقتصاد الإسرائيلي ككل، و-٠,٠٥٦ في قطاع الإنشاءات، أي أن تأثير أجور العمال الفلسطينين في الطلب عليهم في قطاع الإنشاءات هو تأثير ضئيل ولا يختلف إحصائياً عن الصفر.

ويعود عدم تأثير أجور العمال الفلسطينيين على الطلب عليهم في قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، إلى أن الطلب عليهم في هذا القطاع يتحدد بأمور أخرى أهمها عدم قبول العمال اليهود للقيام بالأعمال التي يقوم بها العمال الفلسطينيون، يضاف إلى ذلك أن العامل الفلسطيني يعمل لساعات عمل أطول من ساعات عمل العامل اليهودي، كما أن أصحاب العمل اليهود يفضلون تشغيل العمال

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطينيين بالمياومة ودون تسجيلهم في مكتب العمل لأن أجورهم أقل، وحتى المسجلين منهم في مكتب العمل فإن أجورهم أقل من أجور العمال اليهود (ملحق رقم (١٨)). ونظراً لتلك الأمور فإن حوالي ٥٣٪ من العمال الفلسطينيين في إسرائيل يعملون في قطاع الإنشاءات.

أما ما يتعلق بتأثير أجور العمال الفلسطينيين على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي فإن له تأثير سلبي على الطلب عليهم في إسرائيل، فإذا انخفضت أجورهم بنسبة ١٪، فإنها ستؤدي إلى زيادة عددهم بنسبة ٠,٢٣٪. وبالتالي فإن الاقتصاد الإسرائيلي يزيد من عدد العمال الفلسطينيين بنسبة ١٪، إذا انخفضت أجورهم بنسبة ٤,٣٥٪.

رابعاً- إن مرونة الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل بالنسبة لسعر رأس المال كانت سالبة على مستوى الاقتصاد الإسرائيلي، وفي قطاع الإنشاءات الإسرائيلي، وذات دلالة إحصائية بمستوى ٥٪، وهذا يدل على أن رأس المال والعمال الفلسطينيين في إسرائيل يُعدان بدائل في حالة ثبات الأجور، أما في حالة تغير الأجور فإن تأثير سعر رأس المال على الطلب على العمال الفلسطينيين يعتمد على مرونة الإحلال بينهما.

وقد بلغت مرونة الطلب على العمالة الفلسطينية بالنسبة لسعر رأس المال في إسرائيل -٠,٠٦ على مستوى الاقتصاد، و-٠,٠٥٢ في قطاع الإنشاءات.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع

١- محمد هيثم الحوارني، اقتصاد العمل، مع دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الأردن وموضوعاته، نشر بدعم من الجامعة الاردنية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٧م، ص٥١.

2- K. W. Rothschild , The Demand for Labor, Readings in Labor Market Analysis, Chicago University press, Holt. Rinehart and Winston, Inc. 1971, P. 21.

٣- محمد هيثم الحوارني، مصدر سابق، ص٥٣.

4- Bellante, D., and Jackson M., Labor Market Economics: Choice in Labor Markets, McGraw Hill Book Company, 1979, P. 24.

5- Peter Fallon, and Donald Verry, The Economics of Labor Markets, Heritage Publishers, New Delhi, 1989, P. 82.

٦- محمد هيثم الحوارني، مصدر سابق، ص٥٥.

7- John Addison, and W. Stanley Siebert, OP. Cit, P. 34.

8- K. W. Rothschild, OP. Cit, P. 22.

٩- محمد هيثم الحوارني، مصدر سابق، ص٥٩.

10- Handerson J., and Quandt E., Microeconomic Theory: A Mathmatical Approach, McGraw Hill Book Company, 1980, P. 69.

11- John Addison, and W. Stanely Siebert, OP. Cit, P. 35.

12- Daniel Hamermesh, OP. Cit, P. 509.

13- Ibid, P. 509.

14- Ibid, P. 509.

١٥- حسين طلافحة، مصدر سابق، ص٤١.

١٦- نفس المصدر، ص ٤١

١٧-منذر الشرع وحسين طلافحة وزياد زريقات، مصدر سابق، المجلد العاشر، عدد ٣، ١٩٩٤، ص١٨٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18- John Addison and W. Stanley Siebert, OP. Cit, P. 35.

١٩- منذر الشرع وحسين طلافحة وزياد زريقات، مصدر سابق، ص١٨٤.

20- Daniel Hamermash, OP. Cit, P. 510.

تأتي هذه المعادلة من مرونة الإحلال حيث:

$$\delta = \frac{dLn\left(\frac{L}{K}\right)}{dLn\left(\frac{W}{r}\right)}$$

وبإعادة ترتيب هذه المعادلة تصبح كما هي في معادلة (15).

٢٠- منذر الشرع وحسين طلافحة وزياد زريقات، مصدر سابق، ص١٨٥

٢١- نفس المصدر، ص١٨٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

نتائج وتوصيات

٥-١ النتائج

٥-٢ التوصيات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-١ النتائج

يعرض الباحث في هذا البند أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

١- من ضمن ما أسهمت فيه الإجراءات الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، إبعاد العامل الفلسطيني عن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وهي الزراعة والصناعة، إضافة إلى دفعه للعمل في إسرائيل أو الهجرة إلى خارج الأراضي المحتلة. وبالتالي فقد عملت الإجراءات الإسرائيلية على اجتثاث الإنسان الفلسطيني من أرضه.

إضافة إلى ذلك فقد عانت العمالة الفلسطينية وما زالت، من التمييز مقارنة بالعمالة اليهودية، سواء قبل قيام دولة إسرائيل (وذلك بدعم من بريطانيا، التي شكلت الإطار القانوني والحقوقي للاحتلال اليهودي في فلسطين) وبعد قيامها. وما زال العمال الفلسطينيون يعانون من الظلم والاستغلال من قبل السلطات الإسرائيلية.

٢- اتسمت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بالاستغلال، والسعي لتدمير اقتصاد الأراضي المحتلة، وجعله تابعاً لها، ومحاولة دمجه في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد كان من أهم إجراءات الدمج، السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل.

٣- أسهمت المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في دفع العمال الفلسطينيين إلى الهجرة خارج الأراضي المحتلة، وفي تحويل معظم العمالة الزراعية إلى عاملين بأجر. كما أسهمت المستوطنات في إضعاف قدرة الاقتصاد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على فرص العمل المتوفرة، وذلك بسبب استيلاء المستوطنات على الأراضي الزراعية الخصبة، وبسبب إنتاج السلع المنافسة للسلع الفلسطينية.

٤- إحدى التطورات الهامة للعمالة الفلسطينية، زيادة عدد العاملين بأجر بشكل كبير، وذلك بسبب زيادة الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وبسبب حرب حزيران ١٩٦٧، التي حولت عدد كبيراً من الفلسطينين إلى لاجئين. وبسبب المتوسطنات الإسرائيلية، إضافة إلى إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية، وإضعاف قدرة المنتجات الفلسطينية على المنافسة.

٥- إن الهجرة صفة لازمة للعمالة الفلسطينية، وذلك لعدم توفر فرص عمل للمتعلمين في الأراضي المحتلة، كما أن فارق الأجور بين الأراضي المحتلة ودول الخليج دفع العمال الفلسطينيين للهجرة إليها. إضافة إلى سبب رئيس وهو الممارسات الإسرائيلية التي تدفع العمال الفلسطينيين للهجرة الخارجية.

ومن أهم آثار هذه الهجرة، أنها أسهمت في خفض معدلات البطالة، وزادت من تحويلات العاملين في الخارج، التي تشكل حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي المحتلة.

٦- شارك العمال الفلسطينيون في الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧)، بشكل فعال، وذلك بالتزامهم بالإضراب، وتوقفهم عن العمل في المستوطنات الإسرائيلية ...، وكان من نتيجة مشاركتهم هذه أنهم كانوا الأكثر تضرراً من فئات الشعب الفلسطيني؛ إذ كانوا يتعرضون للمعاملة (السيئة) على الحواجز الإسرائيلية، إضافة إلى أنهم الأكثر تضرراً في حالة فرض الحصار على الأراضي

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتلة، وإغلاقها من قبل إسرائيل. كما أن العمال كانوا في المرتبة الأولى من حيث نسبتهم في الشهداء والجرحى والمعتقلين.

٧- اتسم حجم العمالة الفلسطينية بالتذبذب، كما تعد المشاركة العامة للعمالة الفلسطينية منخفضة. في حين أن معدل مشاركة الذكور يعد مرتفعاً، أما معدل مشاركة الإناث فيعد منخفضاً، وذلك مقارنة بالمعدل العالمي، ومعدل المشاركة في الدول النامية.

٨- نما الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط إنتاجية العامل الفلسطيني، بمعدلات أعلى من معدلات النمو في العمالة في جميع القطاعات الاقتصادية. كما أن الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدلات أعلى من معدلات النمو في متوسط الإنتاجية، في جميع القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاع الزراعة، مما يدل على التناقص في استخدام العمالة في القطاع الزراعي.

٩- إن مساهمة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة، وفي الناتج المحلي الإجمالي، في تراجع مستمر. وذلك ناجم عن مشكلات مختلفة أهمها: التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية، والارتفاع الحاد في أسعار المدخلات، ونفقات المعيشة. إضافة إلى تأثر الإنتاج الزراعي بالتقلبات الموسمية. مما أدى إلى إحلال رأس المال محل العمل في قطاع الزراعة.

أما مساهمة القطاع الصناعي في استيعاب العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تتصف بالثبات؛ وذلك ناجم عن الممارسات الإسرائيلية التي تعيق نمو القطاع الصناعي. إضافة إلى صغر حجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع، وهجرة العمالة إلى الخارج. وانتقالها إلى إسرائيل، والمنافسة من قبل المصانع الإسرائيلية، سواء المقامة في إسرائيل، أو في الأراضي المحتلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتسمت مساهمة قطاع الإنشاءات بالتزايد في استيعاب العمالة، وفي الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بسبب زيادة حوالات العاملين في الخارج، إضافة إلى ميل سكان الأراضي المحتلة إلى امتلاك البيوت بدلاً من استئجارها. إلا أن قطاع الإنشاءات يعاني مشكلات مختلفة أهمها: مصادرة الأراضي، وهدم البيوت بحجج مختلفة.

أما قطاع الخدمات فيستوعب حوالي نصف العمالة، ويشكل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن التدهور في قطاعي الزراعة والصناعة كان لصالح الخدمات، إضافة إلى التحويلات الضخمة من الخارج، ومساهمة المؤسسات الدولية في زيادة حجم الخدمات.

١٠- إن معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل يعملون بشكل غير قانوني، كما أن أكثر من نصفهم تقل أعمارهم عن ٢٥ عاماً، ومعظمهم من غير المهرة. وحجمهم في تزايد مستمر، ومع أنهم يشكلون نسبة ضئيلة من العمال اليهود. إلا أن لهم أهمية أكبر من حجمهم. ولا تستطيع إسرائيل التخلي عنهم دفعة واحدة، لأنهم يتركزون في أدنى السلم المهني، وفي أعمال لا يقبل بها اليهود، كما أنهم يعملون ساعات عمل أطول من ساعات عمل اليهود، وتستغني إسرائيل عن جزء منهم وقت الأزمات.

وتُعد إسرائيل المستفيد الأكبر من العمال الفلسطينيين، من حيث اقتطاعات الأجور، واستخدامهم كوسيلة لدمج الأراضي المحتلة، والضغط عليها. وبالمقابل فإن انتقال العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل له آثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، إذ إنه يتأثر تلقائياً بالتقلبات والأزمات التي تحدث في الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى حدوث اختناقات في سوق العمل الفلسطيني.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- لم تسهم عملية السلام لغاية الآن، في تحسين أوضاع العمال الفلسطينيين، سواء العاملون في الأراضي المحتلة، أو العاملون في إسرائيل؛ وذلك بسبب ما تقوم به إسرائيل من إجراءات مثل: إغلاق الأراضي المحتلة (الطوق الأمني)، واستمرارها في عمليات الاعتقال، ومحاكمة وتغريم العمال. إضافة إلى القيود المختلفة التي تضعها أمام انتقال العمال إليها، مثل البطاقة الممغنطة، والتفتيش المستمر على الحواجز ....

١٢- عند تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة تبين أن الناتج المحلي الإجمالي كان ذا تأثير إيجابي وذا دلالة إحصائية في الطلب على العمالة في قطاعي الصناعة والإنشاءات فقط. ولم يكن ذا دلالة إحصائية في قطاعي الزراعة والخدمات. أما تأثير الطلب على العمالة في الفترة السابقة فقد كان إيجابياً وذا دلالة إحصائية في جميع القطاعات الاقتصادية. أما تأثير نسبة الأجر إلى سعر رأس المال فقد كان إيجابياً وذا دلالة إحصائية في قطاعي الزراعة والإنشاءات، ولم يكن ذا دلالة إحصائية في قطاعي الصناعة والخدمات.

كما تبين أن العلاقة تبادلية ما بين العمل ورأس المال في قطاع الزراعة، في حين أن هناك استقلالية ما بين العمل ورأس المال في قطاعات الصناعة والإنشاءات والخدمات.

وفي تقدير الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل تبين أن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي كان ذا أثر إيجابي، وذا دلالة إحصائية في الاقتصاد ككل وفي قطاع الانشاءات. أما الأجور فكانت ذات أثر سلبي وذات دلالة إحصائية في الاقتصاد ككل، ولم تكن ذات دلالة إحصائية في قطاع الإنشاءات. أما سعر رأس المال فكان ذا أثر سلبي، وذا دلالة إحصائية في الاقتصاد ككل، وفي قطاع الإنشاءات في إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-٢ التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج، فإن الدراسة تقترح التوصيات التالية:

١- إن المساهمة في تحسين ظروف العمالة الفلسطينية، ليست مسؤولية جهة معينة، وإنما تقع مسؤولية ذلك على العمال أنفسهم، وعلى السلطة الفلسطينية، وعلى الدول العربية والإسلامية. فالسلطة الفلسطينية عليها مسؤولية القيام بالتخطيط الجيد للعمالة الفلسطينية، والسماح للنقابات العمالية بالقيام بدورها الفاعل في الدفاع عن العمال وحقوقهم.

أما الدول العربية والإسلامية فتقع عليها المسؤولية من منطلق عروبة القضية الفلسطينية وإسلاميتها، ومن منطلق أن العمال جزء من تلك القضية، وتحسين أوضاعهم يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة.

٢- وقف استغلال العمالة الفلسطينية في إسرائيل؛ وذلك من خلال منحهم الامتيازات اللازمة (ضمان اجتماعي، وتأمين صحي، وإجازات ...) مقابل الاقتطاعات مُن أجورهم، وضرورة أن تقوم إسرائيل بإعادة ما اقتطعته من أجور العمال الفلسطينيين لديها، أو أن تسلمه للسلطة الفلسطينية، لتقوم باستثماره في الأراضي المحتلة أو إعادته للعمال أنفسهم.

٣- إعادة تفعيل دور القطاع الزراعي من حيث مساهمته في استيعاب العمالة، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك من خلال خلق الوعي لدى العمال الفلسطينيين بأهمية الزراعة، وجذبهم للعمل في الزراعة، وتفعيل دور الإرشاد الزراعي، وزيادة الأموال المستثمرة في هذا القطاع. إذ إن العودة إلى الزراعة من شأنها أن تخفف من تدفق العمال الكبير إلى إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- من الضروري عودة رؤوس الأموال الفلسطينية للاستثمار في الأراضي المحتلة، إذ أن من شأن ذلك أن يسهم في النمو الاقتصادي في الأراضي المحتلة، وخلق فرص عمل كافية. وإسرائيل في هذا المجال مطالبة بإلغاء الممارسات السلبية، التي تعمل على إعاقة نمو القطاع الصناعي.

٥- إن المجتمع الدولي مطالب بإنصاف القضية الفلسطينية، خاصة وأن ظروف الشعب الفلسطيني ملفتة لأنظار العالم، لما يلاقيه من ظلم واضطهاد من السلطات الإسرائيلية.

وضرورة أن تقدم الدول المانحة المساعدات اللازمة للأراضي المحتلة، للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وإقامة المشاريع الاقتصادية، التي تستوعب فائض العمالة الفلسطينية، وتقضي على البطالة، وتسهم في التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة، وتعمل على الحد من تدفق العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١)

Studies of The Employment-Wage Elasticity

دراسات مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور في الولايات المتحدة الأمريكية

أجل طويل Long-Run	٤ أرباع 4 Quarter	ربع ١ 1 Quarter	الباحث ونوع الدراسة
			١- Mrginal productivity condition on labor (شروط الإنتاجية الحدية على العمل):
0.75	0.68	0.28	Dhrymes
0.89	0.36	0.0	Hamermesh
0.67	0.67	0.54	Liu-HWa
1.09	0.46		Lucas-Rapping
			٢- Labor demand with price of capital (طلب العمل مع سعر رأس المال):
0.37	0.35	0.16	Chow-Moore
0.15	0.15	0.14	Nadiri
0.04	0.01	0.001	Tinsley
			٣- Interrelated factor demand and adjustment (عوامل متداخلة للطلب على العمل):
0.15	0.14	0.6	Brechling-Mortenson
0.18	0.14	0.2	Coen-Hickman
0.11	-	0.1	Nadiri-Rosen

المصدر:

Daniel Hamsmesh, Economitric Studies of Labor Demand and their Application, The Policy analysis, Journal Of Human Resources, Vol. XI, No. 4, Table 1, PP. 512-513.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢)

Studies of The Employment-Output Elasticity

دراسات مرونة الطلب على العمل بالنسبة للإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية

أجل طويل Long-Run	٤ أرباع 4 Quarter	ربع ١ 1 Quarter	الباحث Outher
0.76	0.76	0.73	Black-Kelejian
1.11	1.10	0.69	Brechling-Mortensan
0.71	0.67	0.30	Chow-Moore
0.76	0.57		Coen-Hickman
0.90	0.88	0.46	Dhrymes
0.75	0.65	0.24	Hamesmesh
0.84	0.84	0.70	Liu-Hwa
0.73	0.72	0.44	Nadiri-Rosen
1.0	0.79		Lucas-Rapping
1.34	1.18	0.46	Tinsley
0.72	0.71	0.42	Brechling-O'Brien
1.00	0.76	0.30	Fair
0.80	0.79	0.45	Kuh
1.46	1.20	0.43	McGarthy
0.96	0.96	0.67	Sims
1.02	1.02	0.89	Soligo
0.75	0.75	0.42	Taylor

المصدر:

Daniel Hamsmesh, Economitric Studies of Labor Demand and their Application, The Policy analysis, Journal Of Human Resources, Vol. XI, No. 4, Table 2, PP. 515-516.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٣)

دراسات الطلب على العمل في الدول المتقدمة

مرونة الإنتاج/ أجل طويل	مرونة الأجور /أجل قصير	Estimated model الدالة المقدرة	Type of data طبيعة البيانات	Contry الدولة	Auther/year الباحث/السنة
0.71 0.84 0.82 0.73 0.97	-0.36 -0.72 -0.87 -0.99 -0.67	F (Q, W) f(Q, W, K)	Pooled Cross-Section	Aregentina Brazil Mexico Colombia Costa Rica	Eriksson (1969)
1.08	0.294	F(Q, U/W, L-1)	Time series	India	Gupta (1975)
1.62		F (Q, L-1)	Time series	Malaysia	Kumar (1982)
	-0.403 food and bevarage	Translog cost function with three Inputs	Pooled Cross-section	S. Korea	Kwon-Williams (1982)
	-0.6831 food and Bevarage	Translog cost function with three Inputs	Pooled cross-section	India	Laumas-william (1981)
1.114		F(Q, L-1, t)	Time series	Kenya	Maitha (1973)
0.560	-0.66	F(K, Q, L-1)	pooled cross-section	India	Sethuraman (1971)
0.918	-0.821	F(Q, w)	time series	Puerto Rico	Van Rijckenghem (1969)
0.7668	-1.5879	F(Q, W, L-1,t)	Pooled Cross-Section	Philippines	Williamsson (1971)

المصدر:

Kanhaya L. Gupta, Industrialization and Employment in Develping Countries; A Comparative Study, Antony Rowe Ltd, Chippenham, Wiltshire, London, and New York, 1991, Table 4.1, P. 46, table 4.2, P. 46, Table 4.4, P. 49, Table 4.6, P. 51, Table 4.7, P. 52, Table 4.8, P. 53, and Table 4.9, P. 55.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

ملحق (٤)

صادرات الأراضي المحتلة، وواراداتها، وميزانها التجاري مع إسرائيل في سنوات مختارة

السنة	الضفة الغربية					قطاع غزة					الأراضي المحتلة				
	الصادرات		الواردات		العجز	الصادرات		الواردات		العجز	الصادرات		الواردات		العجز
	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار
١٩٧٠	١٦,٣	٥٣,٤٤	٥٧,٦	٨٤,٢٨	٣٨,٤	٤,٦	٣١,٢٩	٢٨,٥	٨٢,٣٧	٢٣,٩	٢٠,٩	٤٦,٢٤	٨٦,١	٨٦,٥٣	٦٢,٣
١٩٧٥	٦٩,٩	٦٤,١٣	٢٠٤,٠	٨٨,٦٦	١٣٤,١	٥٣,٤	٦٣,٦٥	١٦٧,٢	٩٤,٥٧	١١٣,٨	١٢٣,٠	٦٣,٧٦	٣٧١,٢	٩١,٢٣	٢٤٧,٩
١٩٧٩	٨٩,٠	٦٠,١٤	٢٩٧,٦	٨٥,٤٩	٢٠٨,٦	٨٠,٠	٦٤,٧٨	١٩٥,٣	٨٨,٨٩	١١٥,٣	١٦٩,٠	٦٢,٢٥	٤٩٢,٩	٨٦,٨١	٣٢٣,٩
١٩٨٢	١٠٩,١	٥٤,٣٩	٣٦٦,٤	٨٧,٥٥	٢٥٧,٣	١٤٩,٤	٧٨,٦٣	٢٨٢,٠	٩٠,٨٥	١٣٢,٦	٢٥٨,٥	٦٦,١٨	٦٤٨,٤	٨٨,٩٦	٣٨٩,٩
١٩٨٥	٩٦,١	٥٧,٧٥	٣٣٩,٥	٨٧,٨٤	٢٤٣,٤	٨٥,٢	٥٣,٢٥	٢٥٨,٥	٩١,٨٦	١٧٣,٣	١٨١,٣	٦٦,٥٧	٥٩٨,٠	٨٩,٥٣	٤١٦,٧
١٩٨٧	١٦٠,٥	٧٠,٣٣	٥٨٠,٧	٩٠,٨٦	٤٢٠,٢	١٤٣,٢	٩١,١٥	٣٨٠,٥	٩٢,٣٣	٢٣٧,٣	٣٠٣,٧	٧٨,٨٢	٩٦١,٢	٩١,٤٤	٦٥٧,٥
١٩٨٨						-	-	-	-	-					
١٩٨٩						٢١,٨	٦٩,٤٣	١٦٥,٧	٨٢,٨٥	١٤٣,٩					
١٩٩١						٥٨,٩	٨٣,٣	٣١٤,١	٨٨,٣٨	٢٥٥,٢					
١٩٩٣						٤٨,٠	٧٦,٦٧	٣١١,٥	٨٨,٢٠	٢٦٣,٥					
١٩٩٥						٣٤,٢	٦٩,٢٣	٢٧٩,٦	٨٢,٤٠	٢٤٥,٤					

المصدر: C.B. S, S.A.I, No. 40, 1989, Table XXVII/11, P. 709. and No. 46, 1995, Table 27-11, P. 765

- قام الباحث باحتساب الأعمدة المتعلقة بالأراضي المحتلة.
- البيانات في سنة ١٩٨٨ فما فوق غير متوفرة.

www.manaraa.com

ملحق (٥)

المستوطنات الإسرائيلية القائمة بحسب سنة الإنشاء، والمساحة المصادرة، في الضفة الغربية (باستثناء القدس): في الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧) والمستوطنات المخططة لعام ٢٠١٠

السنة	الضفة الغربية				
	المستوطنات القائمة			المستوطنات المخططة لعام ٢٠١٠	
	العدد	المساحة (دونم)	الوحدات السكنية	المساحة (دونم)	الوحدات السكنية
١٩٦٧	١	٧٨٠	٨٠	–	١٢٠
١٩٦٨	٤	٢,٨٠٠	١,٢٣٦	١,٧٠٠	٤,٤٨٠
١٩٦٩	٢	٢,٤٠٠	١٤٧	–	٢٨٠
١٩٧٠	٦	٦,١٢٠	٦٩٠	٤,٠٠٠	٣,٦٦٠
١٩٧١	٢	٢,٣٠٠	٩٢	–	١٦٠
١٩٧٢	١	–	٣١	–	٨٠
١٩٧٣	٢	٣,٧٠٠	١١٩	–	١,٣٦٥
١٩٧٥	٤	٢,١٠٠	٤٣٥	٢,٣٥٠	٣,٣٧٠
١٩٧٦	١	٢,٦٠٠	٦٨	–	١٦٠
١٩٧٧	١٧	١٠,٧٠٦	١,٣٠٤	٦٧٠	٣,٢٩٢
١٩٧٨	٨	٢,٩٨٤	١,٥٠٠	٢٠,٠٠٠	٦,٠٧٠
١٩٧٩	٢	٧٤٠	١٢٤	–	٢٥٢
١٩٨٠	٨	١٠,٥٥٠	٦٤٦	١,٥٠٠	٦,٥٦٠
١٩٨١	١٤	١٢,١٤١	٦,٣	١,٦٨٠	٤,٩٧٤
١٩٨٢	٢٨	١٠,٧٤٠	٢٣٩	٤,٠٠٠	٨,٦٢٠
١٩٨٣	٦	٢,٤٠٠	١,٢١٠	–	١٦,٥٠٠
١٩٨٤/١٩٨٣	٣٠	٢,٠٢٠	٢٥٠	٣,٣٠٠	١٠,٤٧٠
١٩٨٥/١٩٨٤	١٨	٩٥٠	–	٢,٧٥٠	٦,٣٥٠
١٩٨٦/١٩٨٥	٤	–	–	–	٢,١٥٠
١٩٨٦	١٠	٣٠٠	–	٣,٦٠٠	٩,٩٢٠
١٩٨٧/١٩٨٦	٢	–	–	–	–
المجموع	١٧٠	٧٦,٦٩٤	٨,٧٧٤	٤٥,٤٥٠	٨٨,٨٣٣

المصدر: أنطوان منصور وجورج القصيفي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٨٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية)، بيروت، ط١، ١٩٩٠، ص٨٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٦)
حوالات العاملين في الخارج إلى الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٦٨-١٩٩٥)
مليون دينار أردني

السنة	الحوالات الكلية (الأردنيين والفلسطينيين) (١)	إجمالي الحوالات إلى الضفة الغربية (٢)=٣٦٪ (١)	الحوالات إلى قطاع غزة (٣) = ٠,٣٣٣ (٢)	مجموع الحوالات إلى الأراضي المحتلة (٥) = (٣) + (٢)
١٩٦٨	٤,١٠	١,٤٨	٠,٤٩	١,٩٧
١٩٦٩	٦,٩٠	٢,٤٨	٠,٨٣	٣,٣١
١٩٧٠	٥,٥٠	١,٩٨	٠,٦٦	٢,٦٤
١٩٧١	٥,٠	١,٨٠	٠,٦٠	٢,٤٠
١٩٧٢	٧,٤٠	٢,٦٦	٠,٨٦	٣,٥٢
١٩٧٣	١٤,٧٠	٥,٢٩	١,٧٦	٧,٠٥
١٩٧٤	٢٤,١٠	٨,٦٨	٢,٨٩	١١,٥٧
١٩٧٥	٥٣,٣٠	١٩,١٩	٦,٣٩	٢٥,٥٨
١٩٧٦	١٢٩,٦٠	٤٦,٦٦	١٥,٥٤	٦٢,٢٠
١٩٧٧	١٥٤,٨٠	٥٥,٧٣	١٨,٥٦	٧٤,٢٩
١٩٧٨	١٥٩;٤٠	٥٧,٣٨	١٩,١١	٧٦,٤٩
١٩٧٩	١٨٠,٤٠	٦٤,٩٤	٢١,٦٣	٨٦,٣١
١٩٨٠	٢٣٦,٧٠	٨٥,٢١	٢٨,٣٧	١١٣,٥٨
١٩٨١	٣٤٠,٩٠	١٢٢,٧٢	٤٠,٨٧	١٦٣,٥٩
١٩٨٢	٣٨١,٩٠	١٣٧,٤٨	٤٥,٧٨	١٨٣,٢٦
١٩٨٣	٤٠٢,٩٠	١٤٥,٠٤	٤٨,٣٠	١٩٨,٣٤
١٩٨٤	٤٧٥,٩٠	١٧١,٣٢	٥٧,٠٥	٢٢٨,٣٧
١٩٨٥	٤٠٢,٩٠	١٤٥,٠٤	٤٨,٣٠	١٩٨,٣٤
١٩٨٦	٤١٤,٥٠	١٤٩,٢٢	٤٩,٦٩	١٩٨,٩١
١٩٨٧	٣١٧,٧٠	١١٤,٣٧	٣٠,٠٩	١٤٤,٤٦
١٩٨٨	٣٣٥,٧٠	١٢٠,٨٥	٤٠,٢٤	١٦١,٠٩
١٩٨٩	٣٥٨,٣٠	١٢٨,٩٩	٤٢,٩٥	١٧١,٩٤
١٩٩٠	٣٣١,٨٠	١١٩,٥٤	٣٩,٧٨	١٥٩,٢٣
١٩٩١	٣٠٦,٣٠	١١٠,٢٧	٣٦,٧٢	١٤٦,٩٩
١٩٩٢	٥٧٣,١٠	٢٠٦,٣٢	٦٨,٧٠	٢٧٥,٠٢
١٩٩٣	٧٢٠,٧٠	٢٥٩,٤٥	٨٦,٤٠	٣٤٥,٨٥
١٩٩٤	٧٦٣,٧٠	٢٧٤,٩٣	٩١,٥٥	٣٦٦,٤٨
١٩٩٥	٨٨٥,٦٠	٣١٨,٨٢	١٠٦,١٧	٤٢٤,٩٩
المجموع	٧٩٩٣,٨	٢٨٧٧,٧٥	٩٥٠,٢٨	٣٨٣٧,٧٧

المصدر: عمود (١)- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص بمناسبة العيد الخمسين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، أيار ١٩٩٦، جدول ٢٢، ص ص ٢٨-٣٢.
- الأعمدة الأخرى من احتساب الباحث بناء على هامش رقم (١٣٠) ص١٠٥.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٧)

التوزيع القطاعي الكلي للعمالة الفلسطينية في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

بالآلاف

السنة	المجموع	قطاع الإنتاج السلعي					قطاع الخدمات					
		زراعة وغابات وصيد أسماك	صناعة (تصدين وتصنيع)	إنشاءات (بناء وأعمال عامة)	مجموع القطاع الإنتاجي	نسبة الإنتاجي / المجموع الكلي	تجارة ومطاعم وفنادق	النقل والتخزين والاتصالات	خدمات عامة	أخرى ماء وكهرباء وتمويل وخدمات شخصية	مجموع قطاع الخدمات	نسبة الخدمات / المجموع الكلي
١٩٧٠	١٧٣,٣	٦٤,٢	٢٣,٤	٢٤,١	١١١,٧	٦٤,٥	٢٢,٣	٨,٢	٢٣,٦	٧,٥	٦١,٦	٣٥,٦
١٩٧١	١٧٦,٦	٦٠,١	٢٤,٧	٢٥,٧	١١٠,٥	٦٢,٦	٢٣,٦	٨,٩	٢٥,٢	٨,٤	٦٦,١	٣٧,٤
١٩٧٢	١٨٨,٨	٥٧,٩	٢٨,١	٢٤,٤	١٢٠,٤	٦٣,٨	٢٣,٢	٩,٩	٢٦,٢	٩,١	٦٨,٤	٣٦,٢
١٩٧٣	١٩٤,٦	٥٣,٤	٣١,٢	٤٠,١	١٢٤,٧	٦٤,١	٢٣,٩	١٠,٣	٢٥,٩	٩,٣	٦٩,٤	٣٥,٧
١٩٧٤	٢٠٩,٩	٦٠,٧	٣١,٨	٤٤,٧	١٣٧,٢	٦٥,٤	٢٥,٢	١١,٠	٢٧,٧	٩,٧	٧٣,٦	٣٥,٧
١٩٧٥	٢٠٥,١	٥٣,٧	٣٢,٣	٤٦,١	١٣٢,١	٦٤,٤	٢٥,٩	١١,٣	٢٧,٢	٨,٧	٧٣,١	٣٥,٧
١٩٧٦	٢٠٥,٨	٥٤,٠	٣٣,١	٤٤,١	١٣١,٢	٦٣,٨	٢٧,٢	١١,١	٢٧,٩	٨,٤	٧٤,٦	٣٦,٢
١٩٧٧	٢٠٤,٥	٥٣,٦	٣٣,٦	٤١,١	١٢٨,٣	٦٢,٧	٢٧,٨	١١,١	٢٨,٠	٩,٣	٧٦,٢	٣٧,٣
١٩٧٨	٢١١,٩	٥٤,٢	٣٧,٠	٤٤,٥	١٣٥,٧	٦٤,٠	٢٧,٣	١١,٠	٢٧,٩	١٠,٠	٧٦,٢	٣٦,٠
١٩٧٩	٢١٢,٤	٤٩,٨	٤٠,١	٤٨,٢	١٢٨,١	٦٠,٣	٢٦,٧	١٠,٩	٢٧,٦	١٠,٠	٧٥,٢	٣٥,٤
١٩٨٠	٢١٥,٧	٥٠,٤	٣٨,٦	٤٩,٢	١٣٨,٢	٦٤,١	٢٨,٥	١١,٣	٢٨,٤	٩,٣	٧٧,٥	٣٥,٩
١٩٨١	٢١٥,٩	٤٦,٥	٣٦,٢	٥٣,٧	١٣٦,٤	٦٣,٢	٢٨,٣	١٢,٠	٢٩,٦	٩,٦	٧٩,٥	٣٦,٨
١٩٨٢	٢٢٢,٩	٤٦,٩	٣٦,٢	٥٦,١	١٤٢,٢	٦٣,٨	٢٨,٩	١١,٥	٣٠,٧	١٠,٥	٨١,٦	٣٦,٦
١٩٨٣	٢٣٢,٥	٤٨,٧	٣٩,٢	٥٨,٨	١٤٦,٧	٦٣,١	٣٠,٤	١٢,٥	٣٠,٩	١٢,٠	٨٥,٨	٣٦,٩
١٩٨٤	٢٤١,٢	٥٠,١	٤٠,٨	٥٩,٤	١٥٠,٣	٦٢,٣	٣٣,١	١٣,٠	٣٢,٥	١٢,٣	٩٠,٩	٣٧,٧
١٩٨٥	٢٤١,٩	٥١,١	٤٠,٥	٥٩,٢	١٥٠,٨	٦٢,٣	٣٣,٧	١٢,١	٣١,٩	١٣,٢	٩٠,٩	٣٧,٦
١٩٨٦	٢٦١,٢	٥٦,٥	٤٣,٧	٦٤,٢	١٦٤,٥	٦٣,٠	٣٦,٥	١٢,٨	٣٣,١	١٣,٩	٩٦,٢	٣٦,٩
١٩٨٧	٢٧٧,٨	٥٤,٣	٤٨,٢	٦٨,٢	١٧٠,٧	٦١,٥	٤٠,٢	١٥,٤	٣٥,١	١٦,٠	١٠٦,٧	٣٨,٤
١٩٨٨	٢٨١,٩	٣,٦	٤٤,٤	٧١,٢	١٧٩,٢	٦٣,٦	٣٨,٥	١٥,٦	٣٣,١	١٥,٩	١٠٣,١	٣٦,٦
١٩٨٩	٢٧٩,٥	٥٥,٦	٤١,٥	٧٦,٣	١٧٣,٤	٦٢,٠	٤٣,٧	١٤,١	٣٢,٧	١٥,٧	١٠٣,٢	٣٨,٠
١٩٩٠	٢٩٦,٥	٦٢,٧	٣٨,٢	٨٤,٥	١٨٥,٤	٦٢,٦	٤٥,٢	١٦,٠	٣٤,٢	١٥,٥	١١٠,٩	٣٧,٤
١٩٩١	٢٨٧,٤	٦٠,٧	٣٦,٩	٨٦,٧	١٨٤,٣	٦٤,١	٣٨,٦	١٦,٠	٣٣,٥	١٥,٠	١٠٣,١	٣٥,٩
١٩٩٢	٣١٩,٣	٦٣,٩	٣٨,٧	١٠٨,٥	٢١١,١	٦٦,١	٤٢,٩	١٦,٥	٣٤,٣	١٤,٢	١٠٧,٩	٣٣,٨
١٩٩٣	٣١٥,٧	٦٢,١	٤٠,٣	٩٥,٥	١٩٧,٩	٦٢,٩	٤٦,١	١٨,٢	٣٧,٩	١٥,٩	١١٨,١	٣٧,٤
معدل الفترة	–	–	–	–	–	٦٣,٣	–	–	–	–	–	٣٦,٧

المصدر: C.B.S., S.A.I., No. 26, 1975, Table XXVI/21, P. 704. No. 31, 1980, Table XXVII/20, P. 697. No. 34, 1983, Table XXVII/21, P. 781. No. 36, 1985, Table XXVII/23, P. 727. No. 40, 1989, Table XXVII/23, P. 723. No. 45, 1994, Table 27-21, P. 808. and No. 46, 1995, Table 27-21, P. 778.

-قام الباحث باحتساب النسب، كما تم إيجاد الأرقام من عام ١٩٨٩ فما فوق، حيث أخذت بالنسب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٨)
التوزيع القطاعي للمستخدمين (Employees) في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	المجموع	الزراعة (غابات وصيد أسماك)		الصناعة (تعدين وتصنيع)		الإنشاءات (بناء وأعمال عامة)		الخدمات*	
	(...)	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪	(...)	٪
١٩٧٠	٩١,٧	٢٤,٢	٢٦,٤	١٢,٦	١٣,٧	٢١,٧	٢٣,٧	٣٣,٢	٣٦,٢
١٩٧١	١٠,٢	٢٤,٥	٢٤,٥	١٥,٧	١٥,٧	٢٣,٥	٢٣,٥	٣٦,٦	٣٦,٥
١٩٧٢	١١٤,٧	٢٥,٢	٢٢,٠	١٩,٣	١٦,٨	٣١,٣	٢٧,٣	٣٨,٩	٣٣,٩
١٩٧٣	١١٩,٠	٢٢,٧	١٩,١	٢٠,٢	١٧,٠	٣٦,٦	٣٠,٨	٣٩,٣	٣٣,٠
١٩٧٤	١٢٦,٥	٢٢,٦	١٧,٩	٢١,٦	١٧,١	٤١,٦	٣٢,٩	٤٠,٥	٣٢,٠
١٩٧٥	١٢٣,٦	١٨,٦	١٥,٠	٢١,٥	١٧,٤	٤٢,٤	٣٤,٣	٤١,١	٣٣,٣
١٩٧٦	١٢٦,١	١٨,١	١٤,٤	٢٣,٩	١٩,٠	٤١,٠	٣٢,٥	٤٣,٠	٣٤,١
١٩٧٧	١٢٥,٨	١٨,١	١٤,٤	٢٤,٦	١٩,٦	٣٨,٧	٣٠,٨	٤١,٤	٣٥,٣
١٩٧٨	١٢٩,٧	١٦,٦	١٢,٨	٢٧,٢	٢١,٠	٤١,١	٣١,٧	٤٤,٤	٣٤,٠
١٩٧٩	١٣١,٠	١٥,٠	١١,٥	٢٨,٦	٢١,٨	٤٤,٢	٣٣,٧	٤٣,٢	٣٣,٠
١٩٨٠	١٢٨,٤	١٣,٩	١٠,٨	٢٦,٧	٢٠,٨	٤٤,١	٣٤,٣	٤٣,٧	٣٤,٠
١٩٨١	١٣١,٧	١٣,٣	١٠,١	٢٤,٩	١٨,٩	٤٧,٩	٣٦,٤	٤٥,٤	٣٤,٥
١٩٨٢	١٣٦,٢	١٤,١	١٠,٤	٢٥,٢	١٨,٥	٥٠,٦	٣٧,٢	٤٦,٢	٣٣,٩
١٩٨٣	١٤٤,٩	١٥,٠	١٠,٤	٢٧,٧	١٩,١	٥٣,٤	٣٦,٩	٤٩,٣	٣٤,٠
١٩٨٤	١٥١,٨	١٦,٦	١٠,٩	٢٩,٢	١٩,٢	٥٤,٢	٣٥,٧	٤٨,٩	٣٢,٢
١٩٨٥	١٥٣,٥	١٨,٣	١١,٩	٢٩,٢	١٩,٠	٥٣,٩	٣٥,١	٥٢,٧	٣٤,٣
١٩٨٦	١٦٤,١	١٨,٨	١١,٥	٣١,٥	١٩,٢	٥٨,٢	٣٥,٥	٥٥,١	٣٣,٦
١٩٨٧	١٧٨,٠	١٩,٨	١١,١	٣٠,٠	١٦,٩	٦١,١	٣٤,٣	٦٠,٨	٣٤,٢
١٩٨٨	١٧١,٦	٢٠,٧	١٢,١	٣٢,٠	١٨,٦	٦٣,٠	٣٦,٧	٥٥,٤	٣٢,٣
١٩٨٩	١٧١,٧	١٨,٩	١١,٠	٢٩,٠	١٦,٩	٦٨,٣	٣٩,٨	٥٥,٣	٣٢,٢
١٩٩٠	١٧٨,٠	١٧,٩	١٠,١	٢٦,٧	١٥,٠	٧٧,٣	٤٣,٤	٥٦,٦	٣١,٨
١٩٩١	١٧٢,٠	١٨,٠	١٠,٥	٢٣,٩	١٣,٩	٧٩,٩	٤٦,٥	٥٠,٠	٢٩,١
١٩٩٢	١٩٣,٠	١٥,٩	٧,٩	٢٥,٢	١٣,١	١٠٠,٧	٥٢,٢	٥٢,١	٢٧,٠
١٩٩٣	١٧٩,٧	١٤,٥	٨,١	٢٤,٨	١٣,٨	٨٦,١	٤٧,٩	٥٥,٥	٣٠,٩
معدل الفترة	–	–	١٣,٥	–	١٧,٦	–	٣٥,٥	–	٣٣,٤

المصدر: C.B.S., S.A.I. : No. 23, 1972, Table XXVI/18, P. 659. No. 27, 1976 Table XXVII/23, P. 710, No. 31, 1980, Table XXVII/20, P. 697. No. 34, 1983, Table XXVII/21, P. 781. No. 36, 1985. Table XXVII/23, P. 727. No. 40, 1989, Table XXVII/23, P. 723. and No. 45, 1994, Table 27-24, P. 811.

* وتشمل الخدمات الخدمات العامة وخدمات النقل والتجارة والأخرى، حيث اعتبرها الباحث كلها تحت بند خدمات.

– وجدت الأرقام في المصدر بالآلاف لكل من الضفة وغزة على حدة، وقام الباحث بجمعها، وإيجاد النسب في الجدول.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٩)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)*

السنة	GDP	الزراعة (غابات وصيد أسماك)		الصناعة (تعدين وتصنيع)		الإنشاءات (بناء وأعمال عامة)		الخدمات**	
	مليون دولار	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪	مليون دولار	٪
١٩٧٠	١٦٦,٣	٤٥,٩	٢٣,٠	١٤,٠	٨,٤	١٠,٥	٦,٣	٨٩,١	٥٣,٦
١٩٧١	٢١٦,٠٣	٧٤,٠	٣٤,٣	١٨,٢	٨,٤	١٤,٥	٦,٧	١٠٩,٣	٥٠,٧
١٩٧٢	٢٧٦,٢	٩٨,٣	٣٥,٦	٢١,٢	٧,٧	٢٥,٠	٩,١	١٣١,٧	٤٧,٧
١٩٧٣	٣٤٥,٢	١١٣,١	٣٢,٨	٢٦,٦	٧,٧	٤٠,٠	١١,٦	١٦٥,٥	٤٧,٩
١٩٧٤	٥٤٥,٦	٢١٦,٠	٣٩,٦	٤٣,٦	٨,٠	٦٨,٥	١٢,٦	٢١٧,٥	٣٩,٩
١٩٧٥	٤٨٥,١	١٤٣,٤	٢٩,٦	٤١,٥	٨,٦	٧٨,١	١٦,١	٢٢١,٩	٤٥,٧
١٩٧٦	٥٨٩,١	١٩٦,٢	٣٣,٩	٤٥,١	٧,٧	٩٣,٦	١٥,٩	٢٥٤,٣	٤٣,٢
١٩٧٧	٤٥٧,٢	١٣٤,٢	٢٩,٦	٣٤,٧	٧,٦	٧٢,٦	١٥,٩	٢١٥,٧	٤٧,٢
١٩٧٨	٦٣٥,٧	٢١٥,١	٣٣,٩	٥٣,٢	٨,٤	١٠٢,٧	١٦,٢	٢٦٤,٧	٤١,٦
١٩٧٩	٥٨٤,٣	١٦٧,١	٢٩,٠	٤٨,١	٨,٢	١١٣,٤	١٩,٤	٢٥٥,٦	٤٣,٧
١٩٨٠	٧٠٣,٦	٢٣٣,٥	٣٣,٢	٥٢,٢	٧,٤	١١١,١	١٥,٨	٣٠٦,٧	٤٣,٦
١٩٨١	٦٩٢,٣	٢٠٣,٩	٢٩,٦	٥٠,٧	٧,٣	١٢٥,٦	١٨,١	٣١٢,٠	٤٥,١
١٩٨٢	٧٢٢,٧	١٩٠,٤	٢٦,٣	٥٣,٨	٧,٤	١٣٤,١	١٨,٦	٣٤٤,٤	٤٧,٦
١٩٨٣	٥٤٦,٢	١٣٠,١	٢٣,٨	٤٢,٤	٧,٨	٩٨,٤	١٨,٠	٢٩٥,٤	٥٤,١
١٩٨٤	٦٤٦,٢	١٣٩,١	٢١,٥	٥٠,٧	٧,٨	١٥٠,٦	٢٣,٣	٢٤٢,٨	٥٣,٠
١٩٨٥	٧٤٦,٠	١٤٨,٠	١٩,٨	٥٩,٠	٧,٩	١٢٨,٦	١٧,٢	٤١٠,٠	٥٥,٠
١٩٨٦	١٤٥١,٨	٤٥٦,٢	٣١,٤	١٢٦,٦	٧,٨	٢٤٧,٢	١٧,٣	٧١٢,٠	٤٩,٠
١٩٨٧	١٧٩١,٢	٣٢٨,٨	١٨,٤	١٦١,١	٩,٠	٣٢٢,٩	١٨,٣	٩٦١,٠	٥٣,٧
١٩٨٨	٢٠٤٣,٧	٣٢٨,٨	١٦,١	١٣٥,٩	٦,٦	٣٤٣,٦	١٦,٨	١٠٩٩,٠	٥٣,٨
١٩٨٩	٢١١٧,٤	٥٥١,٢	٢٦,٠	١٠٧,٠	٥,١	٣٣٦,٨	١٥,٩	١٢١٢,٤	٥٧,٢
١٩٩٠	٢٠٩٠,١	٤٤٨,٩	٢١,٥	١٦٥,٧	٧,٩	٣٤٠,١	١٦,٣	١١٠٥,٤	٥٢,٩
١٩٩١	١٩٧٦,٦	٣٢٨,٢	١٦,٦	١٧٢,٤	٨,٧	٣٣٨,٦	١٧,١	١١٣٧,٩	٥٧,٦
١٩٩٢	٢٤٢١,٢	٤٧٦,٦	١٩,٧	٢٠٩,٤	٨,٦	٤٠٣,٥	١٦,٧	١٣٣٢,٦	٥٥,٠
١٩٩٣	٢٥٦٤,٢	٣٥٢,٦	١٣,٨	٢١٤,١	٨,٣	٤٥١,٩	١٧,٦	١٤٤٥,٦	٦٠,٣
معدل الفترة	–	–	٢٧,٠	–	٧,	–	١٥,٧	–	٥٠,٠

المصدر: للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٩، سامي مروح إطيمة، القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، دراسة تحليلية للفترة (١٩٦٨-١٩٨٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، آب ١٩٩٢، ص ص ١٦-١٧.

نقلاً عن: 1970-1974: Adminstrated Teritories Statistic Quartarely, Vol.V4, 1975, P. 114.

1975-1980: Hisham Awartani, Asurvey of Industries in West Bank and Gaza Strip, PP. 24-25.

للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣: C.B.S., S.A.I: No. 45, 1994, Table 27-10, P. 794. and No. 46, 1995, Table 27-10, P. 764.

– وجدت البيانات لكل من الضفة وغزة على حدة، وقام الباحث بتجميعها، كما قام الباحث باحتساب النسب. وقام أيضاً بتحويل بيانات ١٩٩٠-١٩٩٣ من الشيكل إلى الدولار.

*يمكن اعتبار هذه البيانات على أنها أسعار حقيقية، وذلك لأنها حولت من الشيكل الإسرائيلي إلى الدولار الأمريكي، وبذلك يكون قد أخذ بعين الاعتبار تغيير أسعار صرف الشيكل، مما يمكن من اعتبار البيانات على أنها بأسعار حقيقية.

**عمل الباحث على توحيد الخدمات حيث وجدت تحت بندين: الخدمات العامة(وبها ماء وكهرباء) وأخرى وتشمل الخدمات الشخصية والنقل والتجارة.

–لم تتوفر البيانات لقطاعي الإنشاءات والخدمات في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، واحتسبها الباحث بناء على معدل الفترة ١٩٧٠-١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١٠)

متوسط إنتاجية العامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

ألف دولار

السنة	العمالة في الأراضي المحتلة	في الزراعة	في الصناعة	في الإنشاءات	في الخدمات
١٩٧٠	١,١٠	٠,٩٥	٠,٦٦	٠,٨٢	١,٤٩
١٩٧١	١,٥١	١,٤١	٠,٩٢	١,٨١	١,٧٥
١٩٧٢	٢,٠٢	٢,١٥	١,١٢	٢,٩٤	٢,٠٨
١٩٧٣	٢,٥٩	٢,٧١	١,٣٣	٤,٧١	٢,٦٣
١٩٧٤	٣,٨٥	٤,٥١	٢,٢٠	٧,٧٨	٣,٣٤
١٩٧٥	٣,٥٠	٣,٢٥	٢,١٠	٧,٧٣	٣,٤٥
١٩٧٦	٤,١٨	٤,٤٤	٢,٢٢	٨,١٠	٣,٩٢
١٩٧٧	٣,٢٣	٣,١١	١,٧٣	٥,٦٣	٣,٣٠
١٩٧٨	٤,٤٥	٥,١٠	٢,٤٥	٧,٥٥	٤,١٠
١٩٧٩	٤,٢٣	٤,٣٣	٢,١٠	٨,١٦	٤,١١
١٩٨٠	٥,٠	٥,٨٥	٢,٢٨	٨,٢٣	٤,٧٨
١٩٨١	٤,٩٤	٥,٨٤	٢,٢٦	٨,٣٧	٤,٧٤
١٩٨٢	٥,٠٣	٤,٩٧	٢,٤١	٩,٤٤	٥,١٠
١٩٨٣	٣,٧٧	٣,٤١	١,٨٥	٦,٧٤	٤,٢٧
١٩٨٤	٤,٢٨	٣,٧٢	٢,١٠	٩,٦٠	٤,٦٨
١٩٨٥	٤,٨٩	٣,٩٤	٢,١٩	٧,٦١	٥,٥٣
١٩٨٦	٨,٨	١١,١٠	٤,٧١	١٣,١٥	٩,١٠
١٩٨٧	١٠,٦١	٨,٥٤	٥,٦٥	١٧,٣٦	١١,٥٥
١٩٨٨	١١,٨٥	٧,٠	٤,٩٢	١٩,٨٦	١٣,٧٢
١٩٨٩	١٢,١٣	١٣,٢١	٣,٨٥	١٦,٥٩	١٤,٢٣
١٩٩٠	١١,١٠	٨,٩٤	٦,١٣	–	–
١٩٩١	١٠,٤٢	٦,٧١	٥,٨٦	–	–
١٩٩٢	١١,٨٩	٨,٩٣	٦,٥٨	–	–
١٩٩٣	١٠,٩٨	٦,٥٥	٦,٠٣	–	–
معدل الفترة	٦,١٠	٥,٤٥	٣,٠٧	٨,٦٣	٥,٣٩

المصدر: احتساب الباحث من الملحق رقم (٩) والجدول رقم (١٥).

$$\text{متوسط الإنتاجية} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{عدد العمال}}$$

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١١)

مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي استيعاب العمالة في كل من الأردن، وإسرائيل، وسوريا، ومصر في سنوات مختلفة

نسبة مئوية

القطاع	الأردن(١)		إسرائيل		سوريا(٤)		مصر(٥)	
	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٩-١٩٦٨	المساهمة في استيعاب العمالة ١٩٨٩-١٩٦٨	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(٢) ١٩٨٨-١٩٨٠	المساهمة في استيعاب العمالة (٣) ١٩٨٩	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٤	المساهمة في استيعاب العمالة ١٩٨٤	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٨٤	المساهمة في استيعاب العمالة ١٩٨٢
الزراعة	٩,٩٣	١٢,٤٥	٧,٩	٤,٣	١٧,٠	٢٥,٠	٢٠,٠	٣٦,٨
الصناعة	١٨,٠٥	١٠,٣٥	٣١,٨	٢١,٤	١٤,٠	١١,٧	٣٣,٠	١٤,٥
الإنشاءات	٧,٣٤	١٠,٥	٩,٠	٣,٣	٧,٩	١٦,٣	–	٥,٣
الإنتاج السلعي	٣٥,٣٢	٣٣,٦	٤٨,٧	٢٩,٠	٣٨,٩	٥٣,٠	٥٣,٠	٥٦,٦
الخدمات	٦٤,٦٩	٦٦,٣	٥١,٣	٧١,٠	٦١,٤	٤٧,٠	٤٧,٠	٤٣,٤

المصدر:

(١) زياد محمد زريقات، مصدر سابق، ص ص ١١، ٥٣.

(٢) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، آذار/ مارس ١٩٩٥، ص٦٩.

(٣) انظر الملحق رقم (١٣).

(٤) مجموعة من الخبراء، معلومات القوى العاملة والتشغيل في الجمهورية العربية السورية، منظمة العمل العربية، طنجة، ديسمبر (كانون أول)، ١٩٨٦، ص ص ٦٩، ٧٩.

(٥) مجموعة من الخبراء، معلومات القوى العاملة والتشغيل في جمهورية مصر العربية، منظمة العمل العربية، طنجة، ١٩٨٦، ص ص ٦، ٦٦.

– احتسب الباحث النسب المتعلقة بسوريا، ومصر.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١٢)

التوزيع القطاعي للمستخدمين (Employees) من الأراضي المحتلة في إسرائيل، ونسبتها من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	المجموع (٠٠٠)	الزراعة		الصناعة		الإنشاءات		الخدمات*		نسبة المجموع إلى العمالة الفلسطينية في إسرائيل
		(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	
١٩٧٠	١٩,٨	٥,٠	٢٥,٣	٢,٣	١١,٦	١٠,٨	٥٤,٥	١,٧	٨,٦	٩٦,١
١٩٧١	٣٣,١	٧,٥	٢٢,٧	٥,٠	١٥,١	١٧,٤	٥٢,٦	٣,٢	٩,٦	٩٧,٩
١٩٧٢	٥٠,٨	١٢,١	٢٣,٨	٩,٠	١٧,٧	٢٥,٣	٤٩,٨	٤,٤	٨,٧	٩٦,٩
١٩٧٣	٥٩,٣	١١,٧	١٩,٧	١٠,٩	١٨,٤	٣٠,٨	٥١,٩	٥,٩	٩,٩	٩٦,٧
١٩٧٤	٦٦,٥	١٣,٠	١٩,٥	١١,٧	١٧,٦	٣٥,١	٥٢,٨	٦,٧	١٠,١	٩٦,٨
١٩٧٥	٦٣,٩	٩,٢	١٤,٤	١١,٩	١٨,٦	٣٥,٢	٥٥,١	٧,٦	١١,٩	٩٦,٤
١٩٧٦	٦٣,٢	٩,٩	١٥,٧	١٢,٦	١٩,٩	٣٢,٢	٥٠,٩	٨,٥	١٣,٤	٩٧,٤
١٩٧٧	٦٢,٠	١٠,١	١٦,٣	١٣,٣	٢١,٥	٢٨,٤	٤٥,٨	١٠,٢	١٦,٥	٩٨,٤
١٩٧٨	٦٧,٤	١١,٤	١٦,٩	١٥,٠	٢٢,٣	٣٠,٦	٤٥,٤	١٠,٤	١٥,٤	٩٨,٨
١٩٧٩	٧٣,٠	١١,٠	١٥,١	١٦,٧	٢٢,٩	٣٤,٠	٤٧,٢	١١,٣	١٥,٥	٩٨,٥
١٩٨٠	٧٣,٢	١٠,١	١٤,١	١٥,٦	٢١,٣	٣٥,١	٤٨,٠	١٢,٤	١٦,٩	٩٧,٥
١٩٨١	٧٣,٩	٩,٤	١٢,٧	١٣,٧	١٨,٥	٣٨,٢	٥١,٧	١٢,٦	١٧,١	٩٨,٤
١٩٨٢	٧٦,٦	١٠,٠	١٣,١	١٣,٨	١٨,٠	٤٠,٩	٥٣,٤	١١,٩	١٥,٥	٩٦,٨
١٩٨٣	٨٤,٣	١٠,٥	١٢,٥	١٦,٠	١٩,٠	٤٣,٣	٥١,٤	١٤,٥	١٧,٢	٩٦,٠
١٩٨٤	٨٦,٩	١٢,٦	١٤,٥	١٦,١	١٨,٥	٤٢,٨	٤٩,٣	١٥,٤	١٧,٧	٩٦,٢
١٩٨٥	٨٦,١	١٣,٨	١٦,٠	١٥,٧	١٨,٢	٤١,٤	٤٨,١	١٥,٢	١٧,٧	٩٦,٥
١٩٨٦	٩١,٦	١٤,٧	١٦,٠	١٦,٣	١٧,٨	٤٤,٤	٤٨,٥	١٦,٠	١٧,٥	٩٦,٩
١٩٨٧	١٠٤,٧	١٥,٦	١٤,٩	١٦,٦	١٥,٩	٤٨,٤	٤٦,٢	٢١,٠	٢٠,١	٩٦,٠
١٩٨٨	١٠٤,٣	١٦,٣	١٥,٦	١٦,٥	١٥,٨	٥٢,١	٥٠,٠	١٩,٠	١٨,٢	٩٥,٣
١٩٨٩	١٠٠,٨	١٣,٩	١٣,٨	١٣,٤	١٣,٣	٥٤,٧	٥٤,٣	١٨,٧	١٨,٦	٩٦,١
١٩٩٠	١٠٣,٧	١٢,٤	١٢,٠	١١,١	١٠,٧	٦٢,٧	٦٠,٥	١٧,٥	١٦,٩	٩٦,٣
١٩٩١	٩٤,٩	١١,٦	١٢,٢	٧,٣	٧,٧	٦٦,٠	٦٩,٥	٩,٩	١٠,٤	٩٧,٠
١٩٩٢	١١٢,٠	١٠,٣	٩,٢	٦,٨	٦,١	٨٤,٣	٧٥,٣	١٠,٥	٩,٤	٩٦,٩
١٩٩٣	٨٠,٧	٨,٦	١٠,٧	٤,٥	٥,٦	٥٩,٨	٧٤,١	٧,٩	٩,٨	٩٦,٩
معدل الفترة	–	–	١٥,٧	–	١٦,٣	–	٥٣,٦	–	١٤,٣	٩٦,٩

المصدر:

C.B.S., S.A.I.: No. 27, 1976, Table XXVII/ 23, P. 711. No. 31, 1980, Table XXVII/22, P. 700. No. 34, 1983, Table XXVII/23, P. 784. No. 36, 1985, Table XXVII/ 25, P. 730. No. 40, 1989, Table XXVII/ 25, P. 726. and No. 46, 1995, Table 27-25, P. 782.

* وردت تحت بند أخرى.

– قام الباحث باحتساب النسب.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

ملحق (١٣)
التوزيع القطاعي للعمالة اليهودية في إسرائيل في سنوات المختارة

السنة	المجموع	زراعة		صناعة (تعدين وتصنيع)		إنشاءات (بناء وأعمال عامة)		مجموع قطاع الإنتاج السلعي		خدمات شخصية وأخرى		تجارة ومطاعم وفنادق		نقل وتخزين واتصالات		خدمات الأعمال والتمويل		خدمات عامة		مجموع قطاع الخدمات	
	(٠٠٠)	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪	(٠٠٠)	٪
١٩٧٠	٨٧٤,٢	٦٤,٧	٧,٤	٢١٩,٤	٢٥,١	٦٢,١	٧,١	٣٤٦,٢	٣٩,٦	٧٩,٦	٩,١	١١٣,٦	١٣,٠	٦٧,٣	٧,٧	٤٩,٠	٥,٦	٢١٨,٦	٢٥,٠	٥٢٨,٠	٦٠,٤
١٩٧٥	١٠٠٦,٧	٥٤,٤	٥,٤	٢٥٧,٧	٢٥,٦	٦٥,٤	٦,٥	٣٧٧,٥	٣٧,٥	٧٠,٥	٧,٠	١٢٥,٨	١٢,٥	٧٢,٥	٧,٢	٧٢,٥	٧,٢	٢٨٧,٩	٢٨٦	٦٢٩,٢	٦٢,٥
١٩٧٧	١٠٤٤,٤	٥٤,٣	٥,٢	٢٥٩,٠	٢٤,٨	٥٩,٥	٥,٧	٣٧٢,٩	٣٥,٧	٨٠,٤	٧,٧	١٢٧,٤	١٢,٢	٧٤,٢	٧,١	٨١,٥	٧,٨	٣٠٨,١	٢٩,٥	٦٥٢,٨	٦٢,٥
١٩٧٩	١١١٨,٥	٥٨,٢	٥,٢	٢٧٥,٢	٢٤,٦	٥٧,٠	٥,١	٣٩٠,٤	٣٤,٩	٧٩,٤	٧,١	١٣٣,١	١١,٩	٧٨,٣	٧,٠	٩٤,٠	٨,٤	٣٤٤,٥	٣٠,٨	٧٢٨,١	٦٥,١
١٩٨٢	١١٦٠,٨	٥٩,٢	٥,١	٢٧٠,٥	٢٣,٣	٥٢,٢	٤,٥	٣٨١,٩	٣٢,٩	٨٥,٩	٧,٤	١٣٩,٣	١٢,٠	٧٨,٩	٦,٨	١١٢,٦	٩,٧	٣٦٣,٣	٣١,٣	٧٧٨,٩	٦٧,١
١٩٨٣	١١٩٥,٨	٥٩,٨	٥,٠	٢٧٧,٤	٢٣,٢	٥٥,٠	٤,٦	٣٩٢,٢	٣٢,٨	٨٠,١	٦,٧	١٥١,٩	١٢,٧	٧٨,٩	٦,٦	١٢٣,٢	١٠,٣	٣٦٩,٥	٣٠,٩	٨٠٣,٦	٦٧,٢
١٩٨٥	١٢١٣,٦	٦٣,١	٥,٢	٢٨٢,٨	٢٣,٣	٤٣,٧	٣,٦	٣٨٩,٦	٣٢,١	٨٩,٨	٧,٤	١٥٠,٥	١٢,٤	٧٨,٩	٦,٥	١٢٧,٤	١٠,٥	٣٧٧,٤	٣١,١	٨٢٤,٠	٦٧,٩
١٩٨٧	١٢٤٥,٨	٥٩,٨	٤,٨	٣٠٢,٧	٢٤,٣	٤٢,٤	٣,٤	٤٠٤,٩	٣٢,٥	٩٢,٢	٧,٤	١٦٩,٤	١٣,٦	٨١,٠	٦,٥	١٣٠,٨	١٠,٥	٣٧٨,٧	٣٠,٤	٨٤٠,٩	٦٧,٥
١٩٨٨	١٢٨٥,٦	٥٥,٣	٤,٣	٢٨٥,٤	٢٢,٢	٤٥,٠	٣,٥	٣٨٥,٧	٣٠,٠	١٠٠,٣	٧,٨	١٨٢,٦	١٤,٢	٨٤,٨	٦,٦	١٤٢,٧	١١,١	٣٩٠,٨	٣٠,٤	٨٩٩,٩	٧٠,٠
١٩٨٩	١٢٨٨,٥	٥٥,٤	٤,٣	٢٧٥,٧	٢١,٤	٤٢,٥	٣,٣	٣٧٣,٧	٢٩,٠	١١٣,٤	٨,٨	١٨٦,٨	١٤,٥	٨٥,٠	٦,٦	١٣٩,٢	١٠,٨	٣٩٦,٩	٣٠,٨	٩١٤,٨	٧١,٠
١٩٩١	١٣٩١,٧	٤٥,٩	٣,٣	٢٩٦,٤	٢١,٣	٥٨,٥	٤,٢	٤٠٠,٨	٢٨,٨	١١٨,٣	٨,٥	١٩٤,٨	١٤,٠	٨٦,٣	٦,٢	١٥٥,٩	١١,٢	٤٣٥,٦	٣١,٣	٩٩٠,٩	٧١,٢
١٩٩٢	١٤٥١,٠	٤٩,٣	٣,٤	٣٠٦,٢	٢١,١	٦٨,٢	٤,٧	٤٢٣,٧	٢٩,٢	١٢١,٩	٨,٤	٢٠٣,٠	١٤,٠	٩٢,٩	٦,٤	١٦٤,٠	١١,٣	٤٤٥,٥	٣٠,٧	١٠٢٧,٢	٧٠,٨
١٩٩٤	١٦٣٨,٤	٥٢,٤	٣,٢	٣٤٤,١	٢١,٠	٧٣,٧	٤,٥	٤٧٠,٢	٢٨,٧	١٤٤,٢	٨,٨	٢٥٠,٧	١٥,٣	٩٦,٧	٥,٩	١٩٥,٠	١١,٩	٤٨٠,١	٢٩,٣	١١٦٨,٢	٧١,٣

المصدر:

- C.B.S., S.A.I., No. 32, 1981, Table XII/ 11, P.P. 334-35. No. 38, 1987, Tzble XII/ 10, P.P. 305-07. No. 46, 1995, Table 12-11, P.P. 370-71.
- أخذت البيانات بالنسب، وحولها الباحث إلى أرقام مطلقة، وأضاف مجموعي قطاع الإنتاج السلعي والخدمات، وقام بضم الخدمات الشخصية مع الأخرى حيث وجدت كل بمفردها.

www.manaraa.com

ملحق (١٤)

التوفير السنوي لإسرائيل من فارق أجور عمال الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)

مليون دولار

السنة	فارق الأجور السنوي	السنة	فارق الأجور السنوي
١٩٦٨	٤,٧	١٩٧٨	١٧٢,٢
١٩٦٩	١٢,٧	١٩٧٩	٢٠٩,٩
١٩٧٠	٢٤,١	١٩٨٠	١٣١,٨
١٩٧١	٥٢,٧	١٩٨١	٢٥٦,٩
١٩٧٢	٧٦,٢	١٩٨٢	٢٦٨,١
١٩٧٣	١١٨,٢	١٩٨٣	٢٧٤,٨
١٩٧٤	١٤٥,٤	١٩٨٤	٢٩٠,٢
١٩٧٥	١٤١,٢	١٩٨٥	٣٥٦,٢
١٩٧٦	١٤١,٢	١٩٨٦	٤٥٨,٩
١٩٧٧	١٦٠,٢		
المجموع	٣٥٠٨,٧		

المصدر: تيسير عاروري، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي ، السنة الثانية عشرة، عدد ٧٩، كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٩٠، ص ١٣٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١٥)

مستحقات عمال الأراضي المحتلة لدى صندوق التأمين الوطني لإسرائيل في الفترة (١٩٦٨-١٩٨٦)

مليون دولار

السنة المالية	المقتطعات السنوية من عمال المناطق المحتلة	حصة عمال المناطق المحتلة السنوية من مجموع دخل صندوق التأمين الوطني	الفائدة الممكنة على حصة عمال المناطق المحتلة حتى ١٩٨٦/٩/٣٠	المبالغ الإجمالية المستحقة حتى ١٩٨٦/٩/٣٠
١٩٦٩/٦٨	٠,٢٠٣	٠,٢٧٦	٠,٩٦٣	١,٢٣٩
١٩٧٠/٦٩	٠,٤٥٧	٠,٦١٩	١,٩٣٧	٢,٥٥٦
١٩٧١/٧٠	١,٩٧٤	٢,٥٥٢	٧,١٤٣	٩,٦٩٥
١٩٧٢/٧١	٢,٢١٠	٢,٩٤٢	٩,٨٣٥	١٣,٧٧٧
١٩٧٣/٧٢	٦,٧٠٦	٨,٧٦٣	١٩,٣١٢	٢٨,١٧٥
١٩٧٤/٧٣	٨,٣١٤	٣٥,٤٧٧	٢٠,٣٠٢	٤٥,٧٧٩
١٩٧٥/٧٤	١٢,٤١٦	٢٨,١٨٣	٢٨,٥٠٨	٧٦,٦٩١
١٩٧٦/٧٥	١٤,٦٣٣	٢٤,٠٦٥	٣٦,١٧٩	٦٠,٢٤٤
١٩٧٧/٧٦	١٤,٨٦٥	٣١,٥٨٦	٤١,١٥٨	٧٢,٧٤٥
١٩٧٨/٧٧	١٦,٤٤٩	٢٢,٤٩٢	٣٧,٤٦٧	٧٠,٩٥٩
١٩٧٩/٧٨	١٩,٤٧٧	٤١,٥٦٧	٣٩,٤٥٢	٨١,٠١٩
١٩٨٠/٧٩	٢٦,٤٧٠	٨٢,٢٥٦	٦٥,٢٣٨	١٤٧,٤٩٤
١٩٨١/٨٠	٢٩,١٢٦	٨٧,٠٤٢	٥٦,٥٤٢	١٤٣,٥٨٤
١٩٨٢/٨١	٣٠,٣٩٥	٧٧,٨٨٣	٤٠,٣١٠	١١٨,١٩٣
١٩٨٣/٨٢	٣٢,١٧٢	١٠٢,٢٣٨	٤٠,٤٩٧	١٤٢,٧٣٥
١٩٨٤/٨٣	٣٣,٢٨٢	١٤٩,٨٤٣	٤٢,٦١٠	١٩٢,٤٥٣
١٩٨٥/٨٤	٢٩٠٣٣	١٤٧,٠٧٨	٢٦,٧٠٦	١٧٣,٧٩٣
١٩٨٦/٨٥	٣٢,٤٥١	٩٩,٤٣٩	٨,٦٣٤	١٠٧,٨٧٣
المجموع	٣١١,٧٣٣	٩٣٦,١١١	٥٥٢,٨٩٣	١٤٨٩,٠٠٤

المصدر: تيسير عارووري، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ٧٩، كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٩٠، ص ١٣٦.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٦)
معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

دولار

السنة	المجموع	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
١٩٧٠	٢,٢	١,٧	١,٨	٢,٦	١,٨
١٩٧١	٢,٣	١,٩	٢,٠	٣,١	١,٩
١٩٧٢	٣,٢	٢,٩	٣,١	٤,٣	٢,٦
١٩٧٣	٤,٤	٤,١	٤,٢	٥,٧	٣,٨
١٩٧٤	٥,٨	٤,٩	٥,٥	٦,٩	٥,٢
١٩٧٥	٦,٢	٥,١	٥,٦	٧,٤	٥,٧
١٩٧٦	٦,٣	٥,٢	٥,٦	٧,٢	٦,٠
١٩٧٧	٦,٤	٥,٣	٥,٩	٧,٤	٦,٢
١٩٧٨	٦,٠	٤,٩	٥,٥	٦,٩	٥,٧
١٩٧٩	٧,٤	٥,٨	٦,٩	٨,٩	٦,٨
١٩٨٠	٧,٣	٥,٨	٦,٦	٨,٥	٧,١
١٩٨١	٩,١	٦,٣	٧,٧	١٠,٥	٨,٦
١٩٨٢	٩,٧	٧,٤	٨,٥	١٠,١	٩,٣
١٩٨٣	١٠,١	٨,١	٩,٠	١١,٦	٩,٨
١٩٨٤	٨,٦	٥,٨	٧,٥	٨,٩	٩,١
١٩٨٥	٨,٤	٦,٢	٧,٦	٩,٠	٨,٦
١٩٨٦	١١,٨	٩,٥	١٠,٦	١٣,٠	١١,٦
١٩٨٧	١٤,٧	١٢,٦	١٣,٩	١٦,٢	١٤,٢
١٩٨٨	١٨,٥	١٦,١	١٧,١	٢١,٥	١٦,٨
١٩٨٩	٧٣,٠	٧١,٣	٧٩,٧	٨٤,٨	٧٣,١
١٩٩٠	٦٩,٨	٧٠,٥	٧٦,٤	٧٩,٩	٦٨,٦
١٩٩١	٦٠,٧	٥٤,٥	٦٦,٦	٦٩,٦	٦١,١
١٩٩٢	٥٥,٣	٥٠,٢	٦٠,٤	٦٦,٤	٥٤,٠
١٩٩٣	٥٢,٠	٤٤,٤	٥٧,٤	٦٤,٢	٤٨,٥

المصدر:

C.B.S., S.A.I., No. 23, 1972, Table XXVI/ 18, P. 659, No. 27, 1976, Table XXVII/ 22, P. 710, No. 31, 1980, Table XXVI/ 20, P. 694, No. 34, 1983, Table XXVII/ 21, P. 781 No. 36, 1985, Table XXVII/ 23, P. 727. No. 40, 1989, Table XXVII/ 23, P. 723. And No. 45, 1994, Table 27-24, P. 811.

- السنوات ١٩٧٠-١٩٨٨ وجدت بالشيكل أسعار جارية، أما السنوات ١٩٨٩-١٩٩٣ فقد وجدت بالأرقام القياسية، وقام الباحث بتحويلها إلى أسعار جارية، وقام الباحث بتحويل العملة من الشيكل إلى الدولار.
- جميع البيانات في الجدول تم توحيدها للأراضي المحتلة، حيث توجد لكل من غزة والضفة على حدة، حيث تم ايجاد متوسط الأجور كما يلي:

$$\text{متوسط الأجور في الأراضي المحتلة} = \frac{\text{الأجور في غزة} \times \text{عدد عمال غزة} + \text{الأجور في الضفة} \times \text{عدد عمال الضفة}}{\text{عدد العمال في الضفة وغزة}}$$

وتم بنفس الطريقة توحيد فروع الخدمات لكل من الضفة وغزة على حدة، ثم تم توحيد الخدمات للأراضي المحتلة بنفس المعادلة أعلاه.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١٧)
معدلات الأجور اليومية للعمالة الفلسطينية في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

دولار

السنة	المجموع	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
١٩٧٠	٣,٤	٢,٩	٣,٢	٣,٧	٣,٠
١٩٧١	٣,٢	٢,٧	٢,٩	٣,٥	٢,٨
١٩٧٢	٤,١	٣,٩	٣,٧	٤,٦	٣,٥
١٩٧٣	٥,٥	٤,٩	٥,٢	٦,٠	٤,٦
١٩٧٤	٦,٥	٥,٣	٦,٥	٧,٢	٦,١
١٩٧٥	٦,٩	٥,٤	٦,٦	٧,٥	٦,٣
١٩٧٦	٦,٧	٥,٤	٦,٥	٧,٤	٦,٤
١٩٧٧	٦,٨	٥,٤	٦,٦	٧,٤	٦,٦
١٩٧٨	٦,٤	٥,٠	٦,٣	٦,٩	٦,٢
١٩٧٩	٨,٢	٦,٢	٨,٠	٨,٤	٧,٩
١٩٨٠	٧,٩	٦,٢	٧,٦	٨,٧	٧,٤
١٩٨١	٩,٥	٦,٧	٨,٧	١٠,٦	٩,١
١٩٨٢	١٠,٢	٧,٨	٩,٧	١١,١	٩,٥
١٩٨٣	١٠,٧	٨,٥	١٠,٣	١١,٦	١٠,١
١٩٨٤	٨,٠	٥,٧	٧,٩	٨,٧	٨,١
١٩٨٥	٨,١	٦,٢	٧,٨	٨,٩	٨,١
١٩٨٦	١٢,٣	٩,٨	١١,٩	١٣,٠	١٢,١
١٩٨٧	١٥,٩	١٣,٦	١٥,٧	١٧,٠	١٥,٢
١٩٨٨	٢٠,٥	١٧,٧	١٩,٧	٢٢,٤	١٨,٨
١٩٨٩	١٠٤,٠	٧٨,٨	٩٨,٠	١١٢,٧	٩١,٩
١٩٩٠	٩٣,٥	٧٠,٥	٩١,١	٩٨,٩	٨٥,٠
١٩٩١	٨٨,٠	٦٥,٥	٨٣,٧	٩٣,٠	٧٦,٦
١٩٩٢	٨٣,٥	٦٠,٨	٧٨,٧	٨٦,٧	٧٣,٤
١٩٩٣	٧٩,٣	٥٣,٩	٧٧,٧	٨٣,٢	٧٠,٢

المصدر:

C.B.S., S.A.I., No. 26, 1976, Table XXVII/ 23, P. 711, No. 31, 1980, Table XXVII/ 22, P. 700, No. 36, 1985, Table XXVII/ 25, P. 730, No. 40, 1989, Table XXVII/ 25, P. 726. And No. 45, 1994, Table 27-25, P. 812.

- السنوات ١٩٧٠-١٩٨٨ أخذت كما هي في المصدر، أما السنوات ١٩٨٩-١٩٩٣، فقد قام الباحث بتوحيدها للأراضي المحتلة ثم احتسابها حيث كانت بالأرقام القياسية للأجور، ولكل من الضفة وغزة على حدة. وقد تم ايجاد المتوسط للأراضي المحتلة لهذه السنوات بنفس طريقة الملحق (١٦). كما قام الباحث بتحويل الأجور من الشيكل إلى الدولار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١٨)

نسبة معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى معدل أجره في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

نسبة مئوية

السنة	المجموع	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
١٩٧٠	٦٤,٧	٥٨,٦	٥٦,٣	٧٠,٣	٦٠,٠
١٩٧١	٧١,٨	٧٠,٤	٦٩,٠	٨٨,٦	٦٧,٩
١٩٧٢	٧٨,٠	٧٤,٤	٨٣,٨	٩٣,٥	٧٤,٣
١٩٧٣	٨٠,٠	٨٣,٧	٨٠,٨	٩٥,٠	٨٢,٦
١٩٧٤	٨٩,٢	٩٢,٥	٨٤,٦	٩٥,٨	٨٥,٢
١٩٧٥	٨٩,٦	٩٤,٤	٨٤,٨	٩٨,٧	٩٠,٥
١٩٧٦	٩٤,٠	٩٦,٣	٨٦,٢	٩٧,٣	٩٣,٨
١٩٧٧	٩٤,١	٩٨,٢	٨٩,٤	١٠٠,٠	٩٣,٩
١٩٧٨	٩٣,٨	٩٨,٠	٨٧,٣	١٠٠,٠	٩١,٩
١٩٧٩	٩٠,٢	٩٣,٥	٨٦,٣	١٠٦,٠	٨٦,١
١٩٨٠	٩٢,٤	٩٣,٥	٨٦,٨	٩٧,٧	٩٥,٩
١٩٨١	٩٥,٨	٩٤,٠	٨٨,٥	٩٩,١	٩٤,٥
١٩٨٢	٩٥,١	٩٤,٩	٨٧,٦	٩١,٠	٩٧,٩
١٩٨٣	٩٤,٤	٩٥,٣	٨٧,٤	١٠٠,٠	٩٧,٠
١٩٨٤	١٠٧,٥	١٠١,٨	٩٤,٩	١٠٢,٣	١١٢,٣
١٩٨٥	١٠٣,٧	١٠٠,٠	٩٧,٤	١٠١,١	١٠٦,٢
١٩٨٦	٩٥,٩	٩٦,٩	٨٩,١	١٠٠,٠	٩٦,٠
١٩٨٧	٩٢,٥	٩٢,٦	٨٨,٥	٩٥,٣	٩٣,٤
١٩٨٨	٩٠,٢	٩١,٠	٨٦,٨	٩٦,٠	٨٩,٤
١٩٨٩	٧٠,٢	٩٠,٥	٨١,٣	٧٥,٢	٧٩,٥
١٩٩٠	٧٤,٧	١٠٠,٠	٨٣,٧	٨٠,٨	٨٠,٧
١٩٩١	٦٩,٠	٨٣,٢	٧٩,٦	٧٤,٨	٩٢,٨
١٩٩٢	٦٦,٢	٨٢,٦	٧٦,٧	٧٦,٦	٧٣,٦
١٩٩٣	٦٥,٦	٨٢,٤	٧٣,٩	٧٧,٢	٦٩,١

المصدر: احتساب الباحث من الملحقين (١٦) و (١٧).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (١٩)

سعر الفائدة ومعدل التضخم في إسرائيل في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

نسبة مئوية

السنة	سعر الفائدة (١)	معدل التضخم (٢)	سعر الفائدة الحقيقي (٣)
١٩٧٠	١٢,٤	٦,١	٦,٣
١٩٧١	١٥,١	١٢,٠	٣,١
١٩٧٢	١٨,٣	١٢,٩	٥,٤
١٩٧٣	٢٢,٢	٢٠,٠	٢,٢
١٩٧٤	٢٥,٢	٣٩,٧	١٤,٥-
١٩٧٥	٢٩,٤	٣٩,٣	٩,٩-
١٩٧٦	٣٤,٩	٣١,٣	٣,٦
١٩٧٧	٤٢,٨	٣٤,٦	٨,٢
١٩٧٨	٤٩,٨	٥٠,٦	٠,٨-
١٩٧٩	٨٧,٢	٧٨,٣	٨,٩
١٩٨٠	١٧٦,٢	١٣١,٠	٤٥,٢
١٩٨١	١٧٠,٧	١١٦,٨	٥٣,٩
١٩٨٢	١٤٠,٢	١٢٠,٣	١٩,٩
١٩٨٣	١٨١,٦	١٤٥,٧	٣٥,٩
١٩٨٤	٧٧١,٠	٣٧٣,٨	٣٩٧,٢
١٩٨٥	٤٤٣,٧	٣٠٤,٦	١٣٩,١
١٩٨٦	٦١,٥	٤٨,١	١٣,٤
١٩٨٧	٦١,٩	١٩,٩	٤٢,٠
١٩٨٨	٤٦,٢	١٦,٣	٢٩,٩
١٩٨٩	٣٤,٣	٢٠,٢	١٤,١
١٩٩٠	٢٩,٦	١٧,٢	١٢,٤
١٩٩١	٢٩,٩	١٩,٠	١٠,٩
١٩٩٢	٢٢,٠	١٢,٠	١٠,٠
١٩٩٣	٢٢,٠	١١,٠	١١,٠

المصدر: (١) Bank of Israel, Annual Report, 1995, Jerusalem, March 1996, P. 262.

(٢) C. B. S., S. A. I., No. 45, 1994, Table 10-1, P. 309

(٣) من احتساب الباحث، سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة - معدل التضخم.

- لم تتوفر أسعار الفائدة للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٢ وقدرها الباحث اعتماداً على معدل النمو في السنوات ١٩٧٣-١٩٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢٠)

نسبة الأجر إلى سعر رأس المال في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
١٩٧٠	١٧,٧	١٣,٧	١٤,٥	٢١,٠	١٤,٥
١٩٧١	١٥,٢	١٢,٦	١٣,٢	٢٠,٥	١٢,٦
١٩٧٢	١٧,٥	١٥,٨	١٦,٩	٢٣,٥	١٤,٢
١٩٧٣	١٩,٨	١٨,٥	١٨,٩	٢٥,٧	١٧,١
١٩٧٤	٢٣,٠	١٩,٤	٢١,٨	٢٧,٤	٢٠,٦
١٩٧٥	٢١,١	١٧,٣	١٩,٠	٢٥,٢	١٩,٤
١٩٧٦	١٨,١	١٤,٩	١٦,٠	٢٠,٦	١٧,٢
١٩٧٧	١٥,٠	١٢,٤	١٣,٨	١٧,٣	١٤,٥
١٩٧٨	١٢,٠	٩,٨	١١,٠	١٣,٩	١١,٤
١٩٧٩	٨,٥	٦,٦	٧,٩	١٠,٢	٧,٨
١٩٨٠	٤,١	٣,٣	٣,٧	٤,٨	٤,٠
١٩٨١	٥,٣	٣,٧	٤,٥	٦,٢	٥,٠
١٩٨٢	٦,٩	٥,٣	٦,١	٥,٩	٦,٦
١٩٨٣	٥,٦	٤,٥	٥,٠	٦,٤	٥,٤
١٩٨٤	١,١	٠,٨	١,٠	١,٢	١,٢
١٩٨٥	١,٩	١,٤	١,٧	٢,٠	١,٩
١٩٨٦	١٩,٢	١٥,٤	١٧,٢	٢١,١	١٨,٩
١٩٨٧	٢٣,٧	٢٠,٤	٢٢,٥	٢٦,٢	٢٢,٩
١٩٨٨	٤٠,٠	٣٤,٨	٣٧,٠	٤٦,٥	٣٦,٤
١٩٨٩	٢١٢,٨	٢٠٧,٩	٢٣٢,٧	٢٤٧,٢	٢١٣,١
١٩٩٠	٢٣٥,٨	٢٣٨,٢	٢٥٨,١	٢٦٩,٩	٢٣١,٨
١٩٩	٢٠٣,٠	١٨٢,٣	٢٢٢,٧	٢٣٢,٨	٢٠٤,٣
١٩٩٢	٢٥١,٤	٢٢٨,٢	٢٧٤,٥	٣٠١,٨	٢٤٥,٥
١٩٩٣	٢٣٦,٤	٢٠١,٨	٢٦٠,٩	٢٩١,٨	٢٢٠,٥

المصدر: احتساب الباحث من الملحقين (١٦)، و (١٩).

- تم استخدام سعر الفائدة في إسرائيل على أنه سعر رأس المال في الأراضي المحتلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢١)

رأس المال الإجمالي والصافي في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	رأس المال الإجمالي			الاهتلاك	رأس المال الصافي	رأس المال الصافي
	قطاع غزة	الضفة الغربية	الأراضي المحتلة			
	مليون شيكل	مليون شيكل	مليون شيكل	مليون شيكل	مليون شيكل	مليون دولار
١٩٧٠	٢٥,٠	٥٥,٠	٨٠,٠	١٤,٨	٦٥,٢	١٨,٦
١٩٧١	٣٦,٠	٨٧,٠	١٢٣,٠	٢٢,٨	١٠٠,٢	٢٣,٩
١٩٧٢	٧٧,٠	١٦٨,٠	٢٤٥,٠	٤٥,٣	١٩٩,٧	٤٧,٩
١٩٧٣	١٢٤,٠	١٨٤,٠	٣٠٨,٠	٥٧,٠	٢٥١,٠	٥٩,٨
١٩٧٤	٢١٢,٠	٥٣٥,٠	٧٤٧,٠	١٣٨,٣	٦٠٨,٧	١٣٦,٧
١٩٧٥	٣٤١,٠	٥٢٣,٠	٨٦٤,٠	١٥٩,٩	٧٠٤,١	١١١,١
١٩٧٦	٥٣٨,٠	٨٧١,٠	١٤٠٩,٠	٢٦٠,٨	١١٤٨,٢	١٤٤,٩
١٩٧٧	٧٠٩,٠	١١٨٤,٠	١٨٩٣,٠	٣٥٠,٤	١٥٤٢,٦	١٤٧,٧
١٩٧٨	١٢٤٩,٠	٢٦٠٨,٠	٣٨٥٧,٠	٧١٣,٩	٣١٤٣,١	١٨٠,٣
١٩٧٩	٢٥٦٠,٠	٣٧٩٩,٠	٤٠٦٤,٠	٧٥٢,٢	٣٣١١,٨	١٣٠,٤
١٩٨٠	٥٠٥,٩	١٢٦٨,٤	١٧٧٤,٣	٣٢٨,٤	١٤٤٥,٩	٢٨٢,٢
١٩٨١	١٢٩٥,٦	١٩٦٩,٣	٣٢٦٥,٩	٦٠٤,٥	٢٦٦١,٤	٢٣٣,٥
١٩٨٢	٢٦٩٨,٨	٥٨٦١,٦	٨٥٦٠,٤	١٥٨٤,٥	٦٩٧٥,٩	٢٨٧,١
١٩٨٣	٦٤٩١,٩	١٢٠٨٦,٤	١٨٥٧٨,٣	٣٤٣٨,٨	١٥١٣٩,٥	٢٦٩,٤
١٩٨٤	٩٣,٤٧	٦٨,٢٨	١٦١,٧٥	٢٩,٩	١٣١,٨	٤٤٩,٥
١٩٨٥	٩٩,٠	٢٣٩,٠	٣٣٨,٠	٦٢,٧	٢٧٥,٤	٢٣٣,٦
١٩٨٦	١٨٤,٠	٥٧٧,٠	٧٦١,٠	١٤٠,٩	٦٢٠,١	٤١٦,٨
١٩٨٧	٢٥٢,٠	٥٩٣,٠	٨٤٥,٠	١٥٦,٤	٦٨٨,٦	٤٣١,٨
١٩٨٨	١٧٣,٨٢	٣٠٩,٢	٤٨٣,٠٢	٨٩,٤	٣٩٣,٦	٢٤٦,١٧
١٩٨٩	٩٥,٦٥	١٦٩,٨	٢٦٥,٤٥	٤٩,١	٢١٦,٣	١١٢,٩
١٩٩٠	٨٨,٥٩	١٥٧,٣	٢٤٥,٨٩	٤٥,٥	٢٠٠,٤	٩٩,٤
١٩٩١	٢٤٩,٠	٦٢٣,٨	٩٧٢,٨	١٨٠,١	٧٩٢,٩	٢٤٧,٩
١٩٩٢	٥٣٧,٠	٩٥٩,٨	١٥٣٢,٨	٢٨٣,٧	١٢٤٩,١	٥٠٨,٠
١٩٩٣	٦٥٤,٠	١١٦٨,٩	١٨٢٢,٩	٣٣٧,٤	١٤٨٥,٥	٥٢٤,٩

المصدر:

C. B. S., S. A. I, No. 26, 1975, Table XXVI/7, PP. 688-89. No. 27, 1976, Table XXVII/ 6, PP. 690-91. No.31, 1980, Table XXVII/6, PP. 680-81. No. 34, 1983, Table XXVII/7 PP. 762-63. No. 36, 1985, Table XXVII/5, P. 707. No. 38, 1987, Table XXVII/6 P. 705. And No. 40, 1989. Table XXVII/5, P. 703.

- توفر رأس المال الإجمالي للفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ بالأرقام الإسمية لكل من الضفة وغزة، أما في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣، فتوفرت لقطاع غزة فقط وبأسعار ١٩٨٦، فحولها الباحث إلى أرقام إسمية، ثم أوجد نسبة رأس المال في غزة إلى رأس المال في الضفة الغربية في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٧، إذ كانت هذه النسبة ٥٥,٩٥٪، وبناء عليها قدر الباحث رأس المال الإجمالي للضفة الغربية، للفترة ١٩٨٩-١٩٩٣. أما سنة ١٩٨٨ فقدرها الباحث بناء على طريقة Interpolation (متوسط القيمة اللاحقة والسابقة).
- قدّر الباحث رأس المال الصافي بافتراض أن الاهتلاك نسبة ثابتة = ١٨,٥١، وقد افترضها الباحث بالاستناد إلى نفس النسبة في الأردن في السنوات ١٩٧٠-١٩٨٧، حيث لا تتوفر أية بيانات إطلاقاً عن الاهتلاك في الأراضي المحتلة.
- حوّل الباحث القيمة من الشيكل إلى الدولار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢٢)

تقدير رأس المال في الأراضي المحتلة قطاعياً في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

مليون دولار

السنة	الاقتصاد	زراعة	صناعة	إنشاءات	خدمات
١٩٧٠	٣٦٩,٢	١٢١,٨	٣١,٠	٢٣,٣	١٩٧,٩
١٩٧١	٣٩٣,١	١٣٤,٨	٣٣,٠	٢٦,٣	١٩٩,٣
١٩٧٢	٤٤١,٠	١٥٧,٠	٣٤,٠	٤٠,١	٢١٠,٤
١٩٧٣	٥٠٠,٨	١٦٤,٣	٣٨,٦	٥٨,١	٢٣٩,٩
١٩٧٤	٦٣٧,٥	٢٥٢,٥	٥١,٠	٨٠,٣	٢٥٤,٤
١٩٧٥	٧٤٨,٦	٢٢١,٦	٦٤,٤	١٢٠,٥	٣٤٢,١
١٩٧٦	٨٩٣,٥	٣٠٢,٩	٦٨,٨	١٤٢,١	٣٨٦,٠
١٩٧٧	١٠٤١,٢	٣٠٨,٢	٧٩,١	١٦٥,٦	٤٩١,٤
١٩٧٨	١٢٢١,٥	٤١٤,١	١٠٢,٦	١٩٧,٩	٥٠٨,١
١٩٧٩	١٣٥١,٨	٣٩٢,١	١١٠,٩	٢٦٢,٣	٥٩٠,٨
١٩٨٠	١٦٣٤,١	٥٤٢,٥	١٢٠,٩	٢٥٨,٢	٧١٢,٥
١٩٨١	١٨٦٧,٦	٥٥٢,٨	١٣٦,٣	٣٣٨,٠	٨٤٢,٣
١٩٨٢	٢١٥٤,٧	٥٦٦,٧	١٥٩,٤	٤٠٠,٨	١٠٢٥,٦
١٩٨٣	٢٤٢٤,١	٥٧٦,٩	١٨٩,١	٤٣٦,٣	١٣١١,٤
١٩٨٤	٢٨٧٣,٦	٦١٧,٨	٢٢٤,١	٦٦٩,٦	١٥٢٣,٠
١٩٨٥	٣١٠٧,٢	٦١٥,٢	٢٤٥,٥	٥٣٤,٤	١٧٠٩,٠
١٩٨٦	٣٥٢٤,٠	١١٠٣,٠	٢٧٤,٩	٦٠٩,٦	١٧٢٦,٨
١٩٨٧	٣٩٥٥,٨	٧٢٧,٩	٣٥٦,٠	٧٢٣,٩	٢١٢٤,٣
١٩٨٨	٤٢٠٢,٠	٦٧٦,٥	٢٧٧,٣	٧٠٥,٩	٢٢٦٠,٧
١٩٨٩	٤٣١٤,٩	١١٢١,٩	٢٢٠,١	٦٨٦,١	٢٤٧٢,٤
١٩٩٠	٤٤١٤,٣	٩٤٩,١	٣٤٨,٧	٧١٩,٥	٢٣٣٥,٢
١٩٩١	٤٧٦٢,٢	٧٩٠,٥	٤١٤,٣	٨١٤,٣	٢٧٤٣,٠
١٩٩٢	٥٢٧٠,٢	١٠٣٨,٢	٤٥٣,٢	٨٨٠,١	٢٨٩٨,٦
١٩٩٣	٥٧٩٥,١	٧٩٩,٧	٤٨١,٠	١٠١٩,٩	٣٤٩٤,٤

المصدر: احتساب الباحث، بالاعتماد على الملحق (٢١) وبناء على طريقة ICOR، إذ كانت هذه النسبة ٢٢,٢٢ باحتساب الباحث. وقدر رأس المال بضرب نسبة ICOR في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ١٩٧٠، ثم إضافة رأس المال الصافي لكل سنة لاحتساب رأس المال على مستوى الاقتصاد. أما رأس المال في القطاع i = مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي × رأس المال على مستوى الاقتصاد.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢٣)

نسبة العمل إلى رأس المال في الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية في الأراضي المحتلة في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

ألف/مليون

السنة	الاقتصاد	زراعة	صناعة	إنشاءات	خدمات
١٩٧٠	٤١,٣	٤٧,٣	٦٨,٠	٥٤,٩	٣٠,٢٢
١٩٧١	٣٦,٣	٣٨,٩	٦٠,٠	٣٠,٤	٣١,٤
١٩٧٢	٣٠,٩	٢٩,١	٥٥,٥	٢١,١	٣٠,٠
١٩٧٣	٢٦,٦	٢٥,٤	٥١,٨	١٤,٦	٢٦,٣
١٩٧٤	٢٢,٢	١٩,٠	٣٨,٨	١١,٠	٢٥,٦
١٩٧٥	١٨,٥	١٩,٩	٣١,٢	٨,٤	١٨,٨
١٩٧٦	١٥,٨	١٤,٦	٢٩,٥	٨,٢	١٦,٨
١٩٧٧	١٣,٦	١٤,٠	٢٥,٤	٧,٨	١٣,٣
١٩٧٨	١١,٧	١٠,٣	٢١,٢	٦,٩	١٢,٨
١٩٧٩	١٠,٢	٩,٨	٢٠,٩	٥,٣	١٠,٥
١٩٨٠	٨,٦	٧,٤	١٨,٩	٥,٢	٩,٠
١٩٨١	٧,٥	٦,٧	١٦,٤	٤,٤	٧,٨
١٩٨٢	٦,٧	٦,٨	١٤,٠	٣,٥	٦,٦
١٩٨٣	٦,٠	٦,٦	١٢,١	٣,٣	٥,٣
١٩٨٤	٥,٣	٦,١	١١,٠	٢,٣	٤,٨
١٩٨٥	٤,٩	٦,١	١٠,٠	٣,٢	٤,٣
١٩٨٦	٤,٧	٣,٧	٩,٨	٣,١	٤,٥
١٩٨٧	٤,٣	٥,٣	٨,٠	٢,٦	٣,٩
١٩٨٨	٤,١	٧,٠	١٠,٠	٢,٥	٣,٥
١٩٨٩	٣,٥	٣,٢	١١,٠	٢,٦	٣,٠
١٩٩٠	٣,٢	٣,٩	٥,٧	٢,١	٢,٦
١٩٩١	٢,٦	٤,٠	٤,٦	١,٦	٢,٢
١٩٩٢	٢,٢	٣,٠	٤,١	١,٥	١,٩
١٩٩٣	٢,٠	٣,٤	٣,٧	١,٧	١,٦

المصدر: احتساب الباحث من الجدول (١٤)، والملحق (٢٢)

- تم استخدام سعر الفائدة في إسرائيل على أنه سعر لرأس المال في الأراضي المحتلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢٤)
الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل، في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣).

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (١) مليون شيكل	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نسبة الإنشاءات إلى (٢) الناتج المحلي الإجمالي
١٩٧٠	١,٩١٤	٥,٤٧	١٢,٠
١٩٧١	٢,٢٠٤	٥,٢٥	١٣,٥
١٩٧٢	٣,١٠٢	٧,٤٢	١٤,٤
١٩٧٣	٣,٩٥٠	٩,٤٢	١٣,٦
١٩٧٤	٥,٦٢٨	١٢,٦٤	١٣,٤
١٩٧٥	٨,١٦٧	١٢,٨٩	١٢,٠
١٩٧٦	١٠,٦٣٣	١٣,٤٢	٩,٧
١٩٧٧	١٥,٥٤٢	١٤,٨٨	٨,٧
١٩٧٨	٢٥,٠٨٥	١٤,٣٩	٩,٨
١٩٧٩	٤٧,٣٣٤	١٨,٦٣	٩,٣
١٩٨٠	١١١,٠٨٢	٢١,٦٨	١١,٥
١٩٨١	٢٦٤,٢٠٩	٢٣,١٨	١٠,٢
١٩٨٢	٥٩٧,٣٤٩	٢٤,٥٨	١٠,٠
١٩٨٣	١٥٤٢,٠	٢٧,٤٤	٩,١
١٩٨٤	٧٦٠٩,٠	٢٦,٠	٧,٨
١٩٨٥	٢٨٤٣٨,٠	٢٤,١٢	٦,٤
١٩٨٦	٤٤٢٦٦,٠	٢٩,٧٨	٦,٦
١٩٨٧	٥٦٧٢٣,٠	٣٥,٥٧	٧,٦
١٩٨٨	٧٠٤٣٢,٠	٤٤,١٧	٨,٥
١٩٨٩	٨٥٦٥٦,٠	٤٤,٧٠	٧,٤
١٩٩٠	١٠٥٤٧٥,٠	٥٢,٣١	٨,٠
١٩٩١	١٣٥٣٢٦,٠	٥٩,٣٨	٩,٥
١٩٩٢	١٦١٨٣٥,٠	٦٥,٦١	٩,٨
١٩٩٣	١٨٦١٤٤,٠	٦٥,٧٧	٨,٩

المصدر:

(١) C. B. S., S. A. I, No. 46, 1995, Table 6-1, P. 203

(٢) C. B. S., S. A., No. 26, 1975, Table VI/9, P. 167. No. 31, 1980, Table VI/10, P. 173, No. 34, 1983, Table VI/9, P. 177. No. 40, 1989, Table VI/7, P. 199. and No. 46, 1995, Table 6-8, . 215.

- نسب الإنشاءات للسنوات ٧٠-٨٠ احتسبها الباحث. أما السنون الأخرى فأخذت من المصدر، وقد اعتمدت نسب الإنشاءات بناء على نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة.
- حول الباحث العملة من الشيكل إلى الدولار.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢٥)

معدل سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (١٩٧٠-١٩٩٣)

السنة	معدل سعر الصرف	السنة	معدل سعر الصرف
١٩٧٠	٠,٣٥٠	١٩٨٢	٠,٠٢٤٣
١٩٧١	٠,٤٢٠	١٩٨٣	٠,٠٥٦٢
١٩٧٢	٠,٤١٨	١٩٨٤	٠,٢٩٣٢
١٩٧٣	٠,٤١٩٥	١٩٨٥	١,١٧٨٨
١٩٧٤	٠,٤٤٥٢	١٩٨٦	١,٤٨٧٨
١٩٧٥	٠,٦٣٣٦	١٩٨٧	١,٥٩٤٦
١٩٧٦	٠,٧٩٢٦	١٩٨٨	١,٥٩٨٩
١٩٧٧	١,٠٤٤٥	١٩٨٩	١,٩١٦٤
١٩٧٨	١,٧٤٣٥	١٩٩١	٢,٢٧٩١
١٩٧٩	٢,٥٤٠٦	١٩٩٢	٢,٤٥٩١
١٩٨٠	٥,١٢٤٣	١٩٩٣	٢,٨٣٠١
١٩٨١	٠,٠١١٤		

المصدر:

International Monetary Fund, International Finacial Statistics Yearbook Washington, 1994, P.P. 436-37.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (٢٦)

النصوص المتعلقة بالعمل في الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي الموقع في باريس في ١٩٩٤/٤/٢٩

(١) سيحاول الجانبان المحافظة على طبيعة حركة العمال بينهما طبقاً لحق كل جانب في التحديد من وقت لآخر مدى وظروف حركة العمال في أراضيه وإذا توقفت الحركة الاعتيادية مؤقتاً من أي جانب فسوف يبلغ الجانب الآخر فوراً وربما يطلب هذا الجانب بحث الموضوع في اللجنة الاقتصادية المشتركة.

ان وضع وتشغيل عمال من جانب في مناطق الجانب الآخر سيكون من خلال مكتب الاستخدام في الجانب الآخر وطبقاً لتشريعاته وقوانينه وللجانب الفلسطيني الحق في تنظيم تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل من خلال مكتب الاستخدام الفلسطيني وسوف يتعاون المكتب الإسرائيل وينسق معه بهذا الصدد.

(٢-أ) سيتم تأمين العمال الفلسطينيين في إسرائيل في نظام التأمين الاجتماعي الإسرائيلي وفقاً لقانون التأمين الوطني لأجل اصابات العمل التي تحدث في إسرائيل وإفلاس صاحب العمل ومخصصات الولادة.

(ب) رسوم التأمين الوطني المطروحة من الأجور لتأمين الولادة سوف تخفض وفقاً للمدى المخفض من تأمين الولادة، والاستقطاعات الموازية المحولة إلى السلطة الفلسطينية إذا تمت جبايتها ستزداد طبقاً لذلك.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(جـ) تطبيق الاجراءات المتعلقة بذلك سيتم الاتفاق عليه بين مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية أو مؤسسة الضمان الاجتماعي الفلسطيني الملائمة.

(٣-أ) اسرائيل ستحول للسلطة الفلسطينية علي أساس شهري، الاستقطاعات الموازنة كما يعرفها القانون الإسرائيلي، إذا ما فرضتها وجبتها إسرائيل.

والمبالغ التي ستحول سوف تستخدم للمنفعة الاجتماعية والخدمات الصحية، التي تقررها السلطة الفلسطينية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل وعائلاتهم.

الاستقطاعات الموازنة التي ستحول ستكون تلك التي تم جمعها بعد تاريخ توقيع الاتفاق من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن مشغليهم وهذه المبالغ ستشمل:

١- دفعات من أجل الخدمات الصحية في أماكن عملهم.
٢- ثلثا التكاليف الإدارية الفعلية في إدارة الأمور المتعلقة بالفلسطينيين العاملين في إسرائيل بواسطة قسم المدفوعات في مكتب الاستخدام الإسرائيلي.

(٤) إسرائيل ستحول شهرياً لمؤسسة تأمين معاش التقاعد التي ستقيمها السلطة الفلسطينية، استقطاعات تأمين التقاعد التي جبيت بعد انشاء المؤسسة المذكورة أعلاه واكتمال الوثائق المذكورة في الفقرة (٦).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الاستقطاعات ستجبى من أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن مشغليهم وفقاً للنسب المذكورة في قانون الجباية الإسرائيلي القابل للتنفيذ. ثلثا التكاليف الإدارية الفعلية في إدارة هذ الاستقطاعات بواسطة مكتب الاستخدام الإسرائيلي سوف تقتطع من المبالغ المحولة وستستخدم المبالغ المحولة لتقديم تأمين تقاعدي لهؤلاء العمال. وستواصل إسرائيل الالتزام بحقوق التقاعد للمستخدمين الفلسطينيين في إسرائيل، إلى المدى الذي جمعته إسرائيل قبل وضع الفقرة (٤) موضع التنفيذ.

(٥) عند استلام الاستقطاعات فإن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها الاجتماعية ستتسلم المسؤولية الكاملة وفقاً للدستور والترتيبات الفلسطينية، بما يتعلق وحقوق التقاعد والضمانات الاجتماعية للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل المتجمعة من الاستقطاعات المحولة ذات العلاقة بهذه الحقوق والضمانات وبالتالي فإن إسرائيل ومؤسساتها الاجتماعية وأرباب العمل الإسرائيليين سوف يحررون هذه الاستقطاعات ولن يكونوا ملزمين بأي التزامات ومسؤوليات تتعلق بمطالب شخصية وحقوق ومنافع تنبع من هذه الاستقطاعات المحولة، أو من أي شروط في الفقرات (٢) (٤) السالفة.

(٦) سابقاً لهذه التحويلات، فإن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها ذات العلاقة ستزود إسرائيل بالوثائق المطلوبة لإعطاء أثر قانوني لالتزاماتها المذكورة سابقاً. ويضمنها تطبيق اجراءات المبادئ المتفق عليها من قبل في الفقرات (٣) (٥).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٧) الترتيبات السالفة المتعلقة بالاستقطاعات الموازنة أو استقطاعات التقاعد يمكن لإسرائيل أن تراجعها أو غيرها إذا ما قررت محكمة مخولة في إسرائيل بأن الاستقطاعات أو أي جزء منها يجب أن تدفع لأفراد أو أن تستخدم للمنفعة الاجتماعية أو التأمين الفردي في إسرائيل، أو إنها غير قانونية وفي حالة كهذه فإن التزام الجانب الفلسطيني يجب ألا يتجاوز الاستقطاعات الفعلية المحولة المتعلقة بالقضية.

(٨) ستحترم إسرائيل أي اتفاق يتم بين السلطة الفلسطينية أو أي منظمة أو تحاد تجاري يمثل الفلسطينيين في إسرائيل وبين منظمة تمثل المستخدمين أو أرباب العمل في إسرائيل. فيما يتعلق باستقطاعات لمثل هذه المنظمة وفقاً لأي اتفاق جباية.

(٩-أ) يمكن للسلطة الفلسطينية دمج برنامج التأمين الصحي القائم للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل وعائلاتهم في خدمات التأمين الصحي لديها. وطالما استمر هذا البرنامج سواء بشكل مندمج أو منفصل، فسوف تخصم اسرائل رسوم التأمين الصحي من أجورهم "طوابع صحة" وستحولها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

(ب) يمكن للسلطة الفلسطينية دمج برنامج التأمين الصحي للعاملين الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل ويتلقون دفعات تقاعدية من خلال مكتب الاستخدام الإسرائيلي في خدمات التأمين الصحي لديها. طالما استمر هذا البرنامج سواء بشكل مندمج أو منفصل سوف تخصم إسرائيل المبلغ اللازم من رسوم التأمين صحي "طوابع الصحة" الدفعات الموازنة وتحوله السلطة الفلسطينية لهذا الغرض.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٠) اللجنة الاقتصادية المشتركة ستجتمع بناءً على طلب أي جانب لمراجعة تطبيق هذه المادة ومسائل أخرى متعلقة بالعمل والتأمين الاجتماعي والحقوق الاجتماعية.

(١١) أي استقطاعات لم تذكر سالفاً. ان وجدت ستتم مراجعتها بصورة مشتركة بواسطة اللجنة الاقتصادية المشتركة وأي اتفاق بين الجانبين فيما يتعلق بهذه الاستقطاعات ستكون بالاضافة إلى الشروط السالفة.

(١٢) سيكون للفلسطينيين العاملين في إسرائيل حق طرح النزاعات الناجمة عن علاقات المستخدم -صاحب العمل ومسائل أخرى، أمام محاكم العمل الإسرائيلية ضمن صلاحياتها القانونية.

(١٣) هذه المادة تغطي مستقبل العلاقات العمالية بين الجانبين، وسوف لن تضر بحقوق العمال قبل تاريخ توقيع الاتفاق.

المصدر: محمد صقر، وآخرون، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقات بحث (٧)، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ديسمبر ١٩٩٤، ص ص ٧٤-٧٨.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع العربية:

١- أبده، وليد شوكت أحمد، تقدير الطلب على القوى العاملة في القطاع الحكومي للسنوات (١٩٩٢-٢٠٠٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الدراسات السكانية، ١٩٩٣/٨/١٤.

٢- ابراهيم، عيسى، المعدلات الخام والمنقحة في النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية، مجلة العمل، عدد ٤١، عمان، ١٩٨٨.

٣- الأبطح، جمال، الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، نيقوسيا/قبرص، ط٢، ١٩٩١.

٤- أبو حجلة، عبد المطلب، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨١.

٥- أبو حجلة، عبد المطلب، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة، وتأثير الاحتلال الإسرائيلي على أوضاعه، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨١.

٦- أبو الرب، سمير، الفلسطينيون-تحليل إحصائي (٢) فلسطينو الضفة والقطاع، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٥، بيروت، شباط ١٩٨١.

٧- أبو الروس، إيمان، التخطيط الاستيطاني للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة للفترة ١٩٧٧-١٩٨٤، العمل، عدد ٣٣، عمان، ١٩٨٦.

٨- أبو السندس، اسماعيل، تخطيط القوى العاملة في القطاع الزراعي في الضفة الشرقية من الأردن للفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، قسم الدراسات السكانية، ١٩٨٧.

٩- أبو شكر، عبد الفتاح، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنظيم الهيكلي الإسرائيلي في الضفة الغربية، صامد الاقتصادي، السنة الخامسة عشر، عدد ٩٣، بيروت، تموز-آب-أيلول ١٩٩٣.

١٠- أبو شكر، عبد الفتاح، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة الحادية عشرة، عدد ٧٧، بيروت، تموز-آب-أيلول ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١١- أبو شكر، عبد الفتاح، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز المخطوطات والتوثيق والنشر، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، نيسان ١٩٨٧.

١٢- أبو شكر، عبد الفتاح، ملامح تطور البنية الاقتصادية لإسرائيل: القسم الثاني، البناء السياحة، التضخم، الاستثمارات، صامد الاقتصادي، السنة الرابعة عشرة، عدد ٨٧، بيروت، كانون ثاني-شباط- آذار ١٩٩٢.

١٣- أبو شكر، عبد الفتاح، سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، شباط ١٩٨٧.

١٤- أبو شكر، عبد الفتاح، الهجرة الخارجية للعمالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: حجمها .. خصائصها .. دوافعها، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ٧٥، بيروت، كانون ثاني- شباط-آذار ١٩٨٩.

١٥- أبو عطية، غطاس، واقع الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة السابعة، عدد ٣٩، بيروت، نيسان ١٩٨٢.

١٦- أبو عمرو، زياد، اقتصاد قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٨٤، الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد، محرر الكتاب جورج العبد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آذار (مارس) ١٩٨٩.

١٧- أبو هلال، علي، دور الطبقة العاملة الفلسطينية في الانتفاضة، صامد الاقتصادي، السنة العاشرة، عدد ٧٤، بيروت، نشرين أول-تشرين ثاني-كانون أول ١٩٨٨.

١٨- أتات، أسعد، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٦)، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣١، بيروت، آب ١٩٨١.

١٩- اتحاد عمال فلسطين (فرع الكويت)، الحركة العمالية في فلسطين، دراسات عمالية، السنة التاسعة، عدد ٢٢، بغداد، ١٩٨٥.

٢٠- الأرض، أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، عدد ١٩، دمشق، ١٩٧٦/٦/٢١.

٢١- الأرض، نزاعات العمل والإضرابات أحد مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الكيان الصهيوني، عدد ١٤، دمشق، ١٩٨١/٤/٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢- إفطيمة، سامي مروح، القطاع الصناعي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين: دراسة تحليلية للفترة ١٩٦٨-١٩٨٩، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، آب ١٩٩٢.

٢٣- بدران، نبيل، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤)، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٩، بيروت، حزيران ١٩٨١.

٢٤- بدران، نبيل، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٥)، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣، بيروت، تموز ١٩٨١.

٢٥- البديري، موسى، تطور الحركة العمالية في فلسطين، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، ١٩٨١.

٢٦- البسطامي، مها، الطبقة العاملة الفلسطينية نشأتها وتطورها، دار الكرمل للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، ودار صامد للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٥.

٢٧- بنفنستي، ميرون، التطورات الديمغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية عن عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥، صامد الاقتصادي، المجلد الثامن، السنة الثامنة، عدد ٦٣-٦٤، بيروت، أيلول-تشرين أول-تشرين ثاني-كانون أول ١٩٨٦.

٢٨- بنفنستي، ميرون، الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية، ترجمة ياسين جابر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧.

٢٩- البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية ١٩٦٤-١٩٩٥، عدد خاص بمناسبة العيد الخمسين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، أيار ١٩٩٦.

٣٠- الجالودي،جميل، قطاع القوى العاملة، دراسات حول الآثار الاقتصادية للسلام في الشرق الأسط على المملكة الأردنية الهاشمية، تحرير غالي عودة، تيسير عبد الجابر، الجزء الأول، الجمعية العلمية الملكية، أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤.

٣١- جريس، صبري، العرب في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٣.

٣٢- جمال، سالم، دعم صمود القوى العاملة في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، المجلد السادس، السنة السادسة، عدد ٤٩، بيروت، أيار-حزيران ١٩٨٤.

٣٣- الجنيدي، سليم، الحركة العمالية في فلسطين ١٩١٧-١٩٨٥، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ط١، ١٩٨٨.

٣٤- جودة، شاكر، البنية التحتية في المناطق الفلسطينية المحتلة (معطيات حول الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية)، الأرض، عدد ٦، دمشق، حزيران ١٩٩٣.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٣٥- حجازي، عبد الفتاح، الكيان الصهيوني يبتلع اقتصاديات المناطق المحتلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٢١، بغداد، تشرين ثاني-كانون أول ١٩٧٨.

٣٦- حرب، غسان، النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود، صامد الاقتصادي، السنة السابعة، عدد ٥٥، بيروت، أيار-حزيران ١٩٨٥.

٣٧- حسن، رزاق ابراهيم، العمال العرب في الأرض المحتلة، منظمة العمل العربية/المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٧٩.

٣٨- الحسيني، محمد يونس، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية، القدس، ١٩٤٦.

٣٩- الحصري، ربى، عمال قطاع غزة يباعون ويشترون في سوق العبيد، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦، بيروت، ربيع ١٩٩١.

٤٠- الحوراني، محمد هيثم، اقتصاد العمل، مع دراسة تطبيقية حول قضايا العمل في الأردن وموضوعاته، نشر بدعم من الجامعة الأردنية، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، ١٩٨٧م.

٤١- الحوراني، هاني، ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب، شؤون فلسطينية، عدد ٥، بيروت، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧١.

٤٢- خضر، نعيم، القدرات البشرية والثقافية والاقتصادية للشعب الفلسطيني، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣٠، بيروت، تموز ١٩٨١.

٤٣- خليل، عواد، تسرب القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل في إسرائيل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٩٨٩.

٤٤- دائرة الأبحاث الاقتصادية، اقتصاديات المناطق المحتلة، الجمعية العلمية الملكية، عمان، أيار ١٩٧٥.

٤٥- دائرة الأبحاث، وزارة العمل الأردنية، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة، مجلة العمل، عدد ٢٢، عمان، ١٩٨٣.

٤٦- دائرة الأبحاث، وزارة العمل الأردنية، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية علي أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة خلال عام ١٩٨١، مجلة العمل، عدد ٢٣-٢٤، عمان، ١٩٨٣.

٤٧- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٥، إحصاءات القوى العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سلسلة تقارير الوضع الراهن رقم ٣، رام الله-الضفة الغربية.

٤٨- دائرة التنظيم الشعبي، منظمة التحرير الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية وأثارها على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مجلة العمل العربية، عدد ١٨، القاهرة، يناير/كانون ثاني-مارس/آذار ١٩٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٩- دائرة الشؤون الفلسطينية، الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمل والعمال العرب في المناطق المحتلة خلال الفترة من ١٩٩٣/١/١ إلى ١٩٩٤/٣/١، تقرير مقدم من دائرة الشؤون الفلسطينية إلى بعثة منظمة العمل الدولية لتقصي الحقائق بشأن فلسطين والأراضي العربية المحتلة، عمان، أذار ١٩٩٤.

٥٠- الدجاني، هاشم، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، عدد ١٠٤، بيروت، تموز (يوليو) ١٩٨٠.

٥١- درويش، إنعام، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي العربية المحتلة لعام ١٩٨٨، العمل، السنة الثانية عشرة، عدد ٤٥، عمان ١٩٨٩.

٥٢- الدقس، محمد، نضال الحركة العمالية إبان الانتداب البريطاني، صامد الاقتصادي، المجلد الثاني، السنة الثانية، عدد ١٢، بيروت، كانون ثاني ١٩٨٠.

٥٣- رجب، معين محمد عطا، حركة انتقال العمالة الفلسطينية الغزية وانعكاساتها على الإنتاجية، مؤتمر الاقتصاد الرابع، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٣-١٥ أيار ١٩٩٦.

٥٤- رشيد، حيدر، الحركة العمالية العربية في فلسطين ١٩٠٠-١٩٤٨٣، الحركة العمالية الأردنية ومقدمات وضعها الراهن (١)، عمان، ط١، ١٩٨٢.

٥٥- رشيد، حيدر، نشأة الحركة العمالية ي فلسطين ودوافعها الموضوعية والذاتية، شؤون فلسطينية، عدد ١١٧، بيرت، آب ١٩٨١.

٥٦- ريان، شيلا، السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في المناطق المحتلة: أسس لإمبريالية جديدة، الحلقة الأولى، شؤون فلسطينية، عدد ٣٧، بيروت، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤.

٥٧- ريان شيلا، السياسة الاقتصادية في المناطق المحتلة: أسس لإمبريالية جديدة، الحلقة الثانية، شؤون فلسطينية، عدد ٣٨، بيروت، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٧٤.

٥٨- زريقات، زياد محمد سالم، التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد، ١٩٩٢.

٥٩- زغلول، اسماعيل، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، آب ١٩٨٤.

٦٠- ساره، فايز، العمال الفلسطينيون والانتفاضة، شؤون فلسطينية، عدد ١٩٨، بيروت، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦١- الساكت، بسام، وآخرون، بعض مصادر الضفة الغربية: ما تعنيه للاقتصاد الإسرائيلي (١)، صامد الاقتصادي، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ٢١، بيروت، تشرين أول ١٩٨٠.

٦٢- الساكت، بسام، وأخرون، الاقتصاد الأسير آثار الاحتلال الإسرائيلي واستراتيجية الدعم، شؤون عربية، عدد ٨، تونس، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٨١.

٦٣- سعد، الياس، إسرائيل والبطالة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٨.

٦٤- سعد، الياس، الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٩.

٦٥- سفير، دان، إسرائيل واقتصاد المناطق، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة الخامسة عشرة، عدد ٦، بيروت، حزيران (يونيو) ١٩٨٨.

٦٦- سليم، عطا، إنتاجية العمل في قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ١٨، بيروت، تموز-آب-أيلول ١٩٩٠.

٦٧- سمارة، إحسان هاني، اقتصاديات الوطن المحتل للفترة (١٩٤٨-١٩٦٧)، الدائرة الاقتصادية، قسم المتابعة وتحليل البيانات، وزارة التخطيط، الجمهورية العراقية، شباط، ١٩٧٢.

٦٨- سمارة، سميح، الطبقة العاملة والشعب في مواجهة الكولونيالية، دارالفارابي، ١٩٧٩.

٦٩- سمارة، عادل، اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف بعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين، القدس، آب ١٩٧٥.

٧٠- سمارة، عادل، طرد عمالنا من إسرائيل والبدائل المطلوبة، صامدالاقتصادي، السنة الحادية عشرة، عدد ٧٥، بيروت، شباط-آذار ١٩٧٩.

٧١- شرارة، رندة، مشكلة العمال الفلسطينيين في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٥، بيروت، شتاء ١٩٩١.

٧٢- الشرع، منذر، وآخرون، الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد العاشر، عدد ٣، ١٩٩٤.

٧٣- الشريف، ماهر، مساهمة في دراسة آلية نشوء الحركة العمالية في فلسطين، صامد الاقتصادي، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٨، بيروت، تموز ١٩٨٠.

٧٤- الشريف، ماهر، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٧)، صامدالاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٣٢، بيروت، أيلول ١٩٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٥- الشريف، محمد رشاد، الطبقة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأرض، عدد ٧، دمشق، تموز ١٩٨٨.

٧٦- شمسوط، طارق زياد، البطالة في الأردن وعلاقتها بالقوى العاملة في القطاع الزراعي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات العليا للعلوم الحياتية والزراعية والمواد الطبيعية، ١٩٩٢.

٧٧- صالح، حسن عبد القادر، سكان فلسطين ديمغرافياً وجغرافياً، دار الشروق، عمان، ط١، ١٩٨٥.

٧٨- صامد الاقتصادي ، أوضاع الطبقة العاملة تحت الاحتلال خلال عام ١٩٨٤، السنة السابعة، عدد ٥٥، بيروت، أيار-حزيران ١٩٨٥.

٧٩- صامدالاقتصادي ، الجسور المفتوحة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٩، بيروت، حزيران ١٩٨١.

٨٠- صامدالاقتصادي ، تقرير عن أوضاع عمال الأراضي العربية المحتلة، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٧، بيروت، حزيران ١٩٨٠.

٨١- الصفدي، عبد الله، تقرير: أوضاع العمال العرب في الأرض المحتلة بعد العام ١٩٦٧ واضطهادهم، شؤون فلسطينية، عدد ١٢، بيروت، آب (اغسطس) ١٩٧٢.

٨٢- صقر، محمد أحمد، دراسات في الاقتصاد الإسرائيلي، المنظمة العربية للثقافة والعلوم/معهد البحوث والدراسات العربية، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٥.

٨٣- صقر، محمد، وآخرون، أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقات بحث (٧)، دار البشير للنشر التوزيع، عمان، ديسمبر ١٩٩٤.

٨٤- الصمادي، محمد، القوى العاملة في المناطق المحتلة ووسائل استيعابها، الجمعية العلمية الملكية، دائرة البحوث الاقتصادية، عمان، تشرين أول ١٩٨٥.

٨٥- الصمادي، محمد، مشكلة البطالة في الأردن، خصائص وتوقعات، مركز البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٧.

٨٦- الطالبي، عمار، الطبقة العاملة الفلسطينية واليهودية وتنظيماتها ١٩١٨-١٩٣٩، شؤون فلسطينية، عدد ١٥، بيروت، تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٢.

٨٧- طلافحة، حسين، الطلب على القوى العاملة في الأردن، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السادس، عدد ٤، ١٩٩٠.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٨٨- طهبوب، فائق حمدي، الحركة العمالية والنقابية في فلسطين ١٩٢٠-١٩٤٨، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، ط١، ١٩٨٢.

٨٩- عاروري، تيسير، الفوائد التي تجنيها إسرائيل من احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الثانية عشرة، عدد ٧٩، بيروت، كانون ثاني-شباط-أذار ١٩٩٠.

٩٠- العامري، عنان، التطور الزراعي والصناعي الفلسطيني ١٩٠٠-١٩٧٠، بحث إحصائي، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، أذار ١٩٧٤.

٩١- العباسي، نظام، قراءة في الحركة الاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة الثالثة عشرة، عدد ٨٣، كانون ثاني-شباط-آذار ١٩٩١.

٩٢- عبدالباقي، نوال مصطفى، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي المحتلة لعام ١٩٩٣، مجلة العمل، السنة السابعة، عدد ٦٦، عمان ١٩٩٤.

٩٣- عبد الجابر، تيسير، وآخرون، آثار السياسات والممارسات الإسرائيلية على أوضاع العمل العرب في المناطق العربية المحتلة للسنتين ١٩٨١ و١٩٨٢، مجلة العمل، عدد ٢٠، عمان، ١٩٨٢.

٩٤- عبد الله، سمير، العمالة والبطالة وآفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين، صامد الاقتصادي، السنة السادسة عشرة، عدد ٩٥، بيروت، كانون ثاني-شباط-آذار ١٩٩٤.

٩٥- عبد الله، سمير، قطاع البناء والإنشاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، صامد الاقتصادي، السنة الثامنة عشرة، عدد ١٠٣، بيروت، كانون ثاني-شباط-أذار ١٩٩٦.

٩٦- عزمي، انتصار، القطاع الزراعي الفلسطيني المعوقات الراهنة وإمكانيات التنمية المستقبلية، صامد الاقتصادي، السنة السادسة عشرة، عدد ٩٦، بيروت، نيسان-أيار-حزيران ١٩٩٤.

٩٧- علاونة، عاطف، الآثار الاقتصادية للانتفاضة على اقتصاد الأراضي الفلسطينية المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة الحادية عشرة، عدد ٧٧، بيروت، تموز-آب-ايلول ١٩٨٩.

٩٨- عورتاني، هشام، الدوافع الاقتصادية للهجرة من الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٧٩.

٩٩- العورتاني، هشام، الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة، صامد الاقتصادي، المجلد الرابع، السنة الرابعة، عدد ٢٥، بيروت، شباط ١٩٨١.

١٠٠- عورتاني، هشام، سياسات التنمية الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل احتلال مديد، تحرير جورج العبد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، آذار (مارس) ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠١- العيد، جاسم، أحوال العمال العرب في الأرض المحتلة، دراسات عمالية، السنة الثالثة، عدد ٥، بغداد، ١٩٧٩.

١٠٢- غنيمات، صالح، تشغيل الأحداث في المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، المجلد الثامن، السنة الثامنة، عدد ٥٥، بيروت، حزيران ١٩٨٥.

١٠٣- قبانجي، جاك، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٨)، صامد الاقتصادي، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٤، بيروت، تشرين ثاني ١٩٨١.

١٠٤- قبانجي، جاك، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٩)، صامد الاقتصادي، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٥، بيروت، كانون أول ١٩٨١.

١٠٥- قطامش، ربحي، طرد العمال العرب مأزق اقتصادي سياسي، مركز الزهراء للأبحاث والدراسات، القدس، ط١، ١٩٩١.

١٠٦- القطشان، عبد الله، الإعداد والتدريب المهني والفني للقوى العاملة في الوطن المحتل، صامد الاقتصادي، السنة الحادية عشرة، عدد ٧، تموز-آب-ايلول ١٩٨٩.

١٠٧- اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، الأمانة العامة، تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل، سلسلة الدراسات والأبحاث رقم ١، عمان، ط١ ١٩٨٥.

١٠٨- ليفكين، دافيد، واقع اقتصادي جديد، الأرض، عدد ٨، دمشق، آب ١٩٩٤.

١٠٩- مجموعة من الخبراء، معلومات القوى العاملة والتشغيل في الجمهورية العربية السورية، منظمة العمل العربية، طنجة، ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٦.

١١٠- مجموعة من الخبراء، معلومات القوى العاملة والتشغيل في جمهورية مصر العربية، منظمة العمل العربية، طنجة، ١٩٨٦.

١١١- مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، تأثير نظام تصاريح العمل على العمال الفلسطينيين في إسرائيل، القدس، ايلول ١٩٩٢.

١١٢- مصلح، روز، الصناعة في الضفة الغربية التبادل التجاري والإنتاج والتسويق، ١٩٦٧-١٩٧٩، صامد الاقتصادي، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٤، بيروت، آذار ١٩٨٠.

١١٣- مصلح، روز، العمال الفلسطينيون في الأرض المحتلة (٣)، السياسة الإسرائيلية والعمل العربي في إسرائيل، شؤون فلسطينية، عدد ١١٧، بيروت، أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١١٤- مظلوم، جمال، الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)، شؤون عربية، عدد ٣٣-٣٤، تونس، تشرين ثاني-كانون أول ١٩٨٣.

١١٥- ملتس، جوري، ينتجونها في المناطق ويعبئونها بالخط الأخضر، هآرتس، ١٩٩١/٦/١٨، مترجم في الأرض، عدد ٦، دمشق، حزيران ١٩٩١.

١١٦- الملتقى الفكري العربي، لجان الإغاثة الزراعية، التقرير النهائي عن السكان والعمالة والدخل والاستهلاك في الضفة الغربية وقطاع غزة، قاعدة المعلومات الزراعية، القدس، ١٩٩٤.

١١٧- مندس، هاني، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (١٠)، صامد الاقتصادي، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٧، بيروت، شباط ١٩٨٢.

١١٨- مندس، هاني، نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (١١)، صامد الاقتصادي، المجلد الخامس، السنة الخامسة، عدد ٣٨، بيروت، أذار ١٩٨٢.

١١٩- منصور، أنطوان، الآثار الاقتصادية لهجرة اليد العاملة العربية من الأراضي المحتلة إلى إسرائيل، شؤون عربية، عدد ٨، تونس، تشرين أول (اكتوبر) ١٩٨١.

١٢٠- منصور، أنطوان، اقتصاد الصمود، ترجمة حنا غاوي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٤.

١٢١- منصور، أنطوان، الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة (الفصل الرابع)، الشعب الفلسطيني في الداخل خلفيات الانتفاضة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إشراف كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

١٢٢- منصور، أنطوان، والقصيفي، جورج، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤٨-١٩٨٤)، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد الأول، الدراسات الجغرافية (الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية)، بيروت، ط١، ١٩٩٠.

١٢٣- الموعد، حمد سعيد، ملاحظات اقتصادية حول العام الأول للسلطة الفلسطينية، صامد الاقتصادي، السنة السابعة عشرة، عدد ١٠٢، بيروت، تشرين أول-تشرين ثاني-كانون أول ١٩٩٥.

١٢٤- ميعاري، محمود، العمالة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال، شؤون عربية، عدد ٧٢، تونس، كانون أول (ديسمبر) ١٩٩٢.

١٢٥- نشرات الوكالة اليهودية، اقتصاديات فلسطين ما بين اليهود والعرب، نشرة رقم ٣، القدس، ايار ١٩٣٧.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢٦- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المناطق المحتلة، السنة الخامسة، عدد ١٧، بيروت، سبتمبر ١٩٧٥.

١٢٧- نصار، ابراهيم، فلسطين -"الضفة الغربية" "٣"، الأرض، عدد ١١، دمشق، تشرين ثاني ١٩٩٠.

١٢٨- نصّار، فتحي حسن ابراهيم، تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية ١٩٩٢-١٩٤٦، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس/ليبيا، ط١، ١٩٨٥.

١٢٩- النقيب، فضل، الاقتصاد الإسرائيلي في إطار المشروع الصهيوني دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، آذار/مارس ١٩٩٥.

١٣٠- هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة، صامد الاقتصادي، السنة السابعة، عدد ٥٥، بيروت، أيار-حزيران ١٩٨٥.

١٣١- وزارة شؤون الأرض المحتلة، دائرة الإعلام، القوى العربية العاملة في إسرائيل، عمان، شباط ١٩٨٨.

١٣٢- وزارة العمل الأردنية، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مجلة العمل العربية، عدد ١٧، القاهرة، اكتوبر/تشرين أول-ديسمبر/كانون أول ١٩٨٠.

١٣٣- وزوز، عادل، الإجراءات الإسرائيلية ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية في دولة فلسطين المحتلة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٨٩، مركز الدراسات العمالية، رام الله، ط١، آذار ١٩٩٠.

١٣٤- ياسين، عبد القادر، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية ١٩١٨-١٩٤٨، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ط١، ١٩٨٠

١٣٥- ياسين، عبد القادر،التشريعات العمالية في فلسطين في العهدين العثماني والبريطاني، صامد الاقتصادي، المجلد الثالث، السنة الثالثة، عدد ١٦، بيروت، أيار ١٩٨٠.

المراجع الانجليزية:

1- Abu-Shokor, Abdel Fattah, and others, Industrialization in the West Bank, translated by, Maaz D. Shukayr, and Sadeq I. Odeh, Published by Documentation Transcripts and Publication Center, An-Najah University, Nablus, Jan. 1992.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

2- Angrist, Joshua D., The Demand For Palestinian Labor, Hebrew Universithy of Jerusalem and NBER, Jerusalem, Jone 1993.

3- Benvensiti, Meron, The West Bank Data Project A srvey of Israel's Policies, American Enterprise Institute for Public Research, Washington, and London, 1984.

4- Benvensiti, Meron, and Khayat, Shlomo, The West Bank and Gaza Atlas, The West Bank Data Base Project, The Jerusalem Post, Jerusalem, 1988.

5- Borjas, George J., The Sensitivity of Labor Demand Functions to Choice of Dependent Variable, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXVIII, No. 1, Feb. 1986.

6- Central Bureau of Statistics, Judia Samaria and Gaza Statistics, Jerusalem (Several Issues).

7- Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract Of Israel, Jerusalem, (Several Issues).

8- D. Bellante, and M. Jackson, Labor Market Economics; Choice in Labor Markets, McGraw Hill Book Company, 1979.

9- Fallon, Peter, and Verry, Donald, The Economics of Labor Markets, Heritage Publishers, New Delhi, 1989.

10- Gharaibeh, Fawzi A. The Economics of The West Bank and Gaza Strip, Westview Special Studies on the Middle East, U. S. A, 1985.

11- Griffen, Peter, The Impact of Affairmative Action on Labor Demand; A Test of Some Implications of The LE Chatelier Principle, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXXIV, No. 2, May 1992.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

12- Gupta, Kanhaya L., Industrialization and Employment in Developing Countries; A Comparative Study, Antony Rowe Ltd, Chippenham, Wiltshire, London, and New York, 1991.

13- Hamermesh, Daniel, Econometric Studies of Labor Demand and their Application, The policy analysis, Jouranl Of Human Resources, Vol. XI, No. 4.

14- Hamermesh, Daniel S. Labor Demand and The Structure of Adijustment Costs, American Economic Review, Vol. 97, No. 4, Sep. 1989.

15- Holzer, Harry J., Employment, Unemployment and Demand Shifts In Local Labor Markets, The Review Of Economics And statistics, Vol. LXXIII, No. 1, Feb. 1991.

16- International Monetary Fund, International Financial Statistics Yearbock, Washington, 1994.

17- Jerusalem Media Communication Center, Israeli Obstcles to Economic Development In the Occupied Territories, 2nd edition, April 1994.

18- J. Handerson, and E. Quandt, Microeconomics Theory; Amathmatical Approach, McGraw Hill Book Company, 1980.

19- Karni, Edi, The Esraeli Economy 1937-76: A Survey of recent development and a review of an old problem, Economic Development And Cultural Change, Vol. 28, No. 1, Oct. 1979.

20- Matar, Ibrahim, Israeli Settlements in the west Bank and Gaza Strip, Journal Of Palestine Studies, Vol. XI, No. 1, Issue 41, Aut. 1981.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

www.manaraa.com

21- Michl, Thomas R., The Productivity Slowdown and The Elasticity of Demand for Labor, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXVIII, No. 3, Aug. 1986.

22- Rockwell, Susan, Palestinian Women Workers in The Israeli Occupied Gaza Strip, Journal Of Palestine Studies, Vol. XIV, No. 2, Issue 54, Winter 1985.

23- Rossana, Robert J., Buffer Stocks and Labor Demand Furthor Evidence, The Review Of Economics And Statistics, Vol. LXVII, No. 1, Feb 1985.

24- Rothschild, K.W., The Demand for Labor: Readings in Labor Market Analysis, Chicago University Press, Holt. Rinehart and Winston Inc. 1971.

25- Roy, Sara, The Gaza Strip: A Case of Economic De-Development, Journal Of Palestine Studies, Vol. XVII, No. 1, Issue 65, Aut. 1987.

26- Sahilyeh, Emile, West Bank Industrial and Agricultural Development: The Basic Problems, Journal Of Palestine Studies, Vol. XI, No. 2, Issue 42, Winter 1982.

27- Sayigh, Ysuif A., The Palestinian Economy Under Occupation: Dependency and Pauperization, Journal Of Palestine Studies, Vol. XV, No. 4, Issue 60, Sum. 1986.

28- Stanely Siebert, W., and Addison , John, The Market For Labor: An Analytical Treatment, California, Good Year Publishing Company, 1979.

29- Topel, Robert H., Inventories, Layoffs, and Short-Run Demand for Labor, American Economic Review, Vol. 72, No. 4, Sep. 1982.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Demand for Palestinian Labor In Israel And The Occupied Territories

By: Moh'd Sadeq Ibrahim Khaliefeh

SuP.: Dr. Nder Mryyan

Abstract

This study reviews the historical development of palestinian labor, from the end of Odttoman era untill the recent peace process. The study states that the palestinian labor has suffered from the problem of discrimination with the Jewish labor, since the beginning of this century untill now. The study has reached that the amount of palestinian labor is distinuished by oscillation resulted from external emigration and the practises of Isreali occupation. It has been found that labor participation in agricultural sector was in a continous decline. As for labor participation in industrial sector, it is characterized by stability, while in construction sector, the participation increased continously. The services sector occupies the greates share of labor.

In searching for the main reasons behind the great influx of palestinian labor into Israel, the study has found that the differences in wages between the occupied territories and Israel, and the unemployment in the occupied territories were the two main reasons for that influx. The study has manifested that the cricumstances of palestinian labor in Israel were very bad because it suffers from exploitation of Jewish employers and the measures taken by the Israeli authorities against them. In addition to that, Israel is the greatest beneficial from the palestinian labor due to the concentration of the

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

latter in jobs which the Jewish do not accept and for the amount of deductions from their wages which in turn, goes to the Israeli treasury.

As far as the demand for labor in the occupied territories is concerned, it appears that the elasticity of demand for labor to Gross Demestic Product. It has an acceptable and significant statistical function in industrial and constructional sectors only, while it is not so in the agricultural and services sectors. The effect of demand for labor inpast was positive and had a significant statistical function and positive effect in the agriculture and construction sectors only.

The study concludes also that there is a mutual relationship between business and capital in agriculture sector and there is an independence of business from capital in industrial, reconstructional and service sectors.

The study shows also that the Israeli Gross Domestic Product has a significant statistical function on demand of palestinian labor in Israel. As for the wages of palestinian workers in Israel were not significant in the Israeli construction sector whereas it had a negative effect and an acceptable significance on the Israeli econimic level. As for the price of capital, it has negative effect and significant in the econimic and reconstructions in Israel.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com